

# الثورة القادمة في شمال إفريقيا:

الكفاح من أجل العدالة المناخية



# الثورة القادمة في شمال إفريقيا: الكفاح من أجل العدالة المناخية

تحرير حمزة حموشان وميكا مينيو-بالويلو

ترجمة عباب مراد

تم النشر بواسطة  
مؤسسة روزا لوكسمبورغ  
ومؤسسة بلاطفورم لندن  
وعدالة بيئية شمال افريقيا



## الثورة القادمة في شمال أفريقيا: الكفاح من أجل العدالة المناخية

تحرير حمزة حموشان وميكا مينيو-بالويللو

ترجمة عباب مراد

ترجمة من الفرنسية منيرة العلافي

شكرا لريم لبيب وهالة مخلوف

شكراً لكل المؤلفين للسماح بإعادة نشر أعمالهم. المحتوى مسؤولية المؤلف/ة.



إخراج فني: زينب شاكر - ozads.org

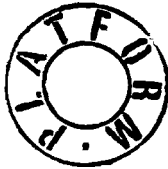
الطبعة الأولى: مارس 2015

ISBN 978-0-9567365-8-1



Creative Commons Attribution-Non-Commercial-NoDerivs 3.0

[www.platformlondon.org](http://www.platformlondon.org) - [@EJNAfrica](https://twitter.com/EJNAfrica) (Twitter) - [www.rosalux.de](http://www.rosalux.de)





# قائمة المحتويات

- 8 مقدمة: الكفاح من أجل العدالة المناخية في شمال إفريقيا  
حمزة حموشان وميكا مينيو-بالويلو
- 22 القسم الأول: عنف تغير المناخ**
- 23 مقتطفات من الصحة والاستدامة البيئية في العالم العربي: مسألة حياة أو موت - مقال  
عباس الزين، سامر جبور، بلجين تيكه، هدى زريق
- 33 العنف المصاحب لتغير المناخ في مصر - مقال  
ميكا مينيو-بالويلو
- 44 مليون عملية تمرد - مقال  
سونيتا نارين
- 49 الولايات المتحدة مدينة لنا بدين مناخي - مقال  
بيا زنادا
- 54 القسم الثاني: تغيير النظام أمر تغير المناخ**
- 55 هل ستمكن الرأسمالية من البقاء على قيد الحياة في ظل تغير المناخ؟ - مقال  
والدن بيلو
- 59 السلاح السري لتغير المناخ: جزيرة الملاذات الضريبية - مقال  
خديجة شريف
- 63 النهج الاستخراجي وعقله - مقال  
ألبرتو أكوستا
- 72 التربة لا النفط: العدالة البيئية في عصر أزمة المناخ - مقال  
فاندانا شيفا
- 76 تغير المناخ: ليس مجرد أي عمل هو الحل - مقال  
بابلو سولون

80

## القسم الثالث: حذار من "الحلول الكاذبة"

ديزيرتيك: الاستيلاء على الطاقة المتجددة؟ - مقال  
حمزة حموشان

81

مشاريع التنمية المستدامة في المغرب: حماية للبيئة أم حماية للأرباح؟ - مقال  
جواد.م

89

مهزلة تجارة الكربون: لماذا لن تنقذ مقامرة تجارة الكربون الكوكب من تغيير المناخ - مقال  
باتريك بوند وخديجة شريف

97

أمام مقترق الطّرق بين الاقتصاد الأخضر وحقوق الطبيعة - مقال  
بابلو سولون

105

110

## القسم الرابع: التّظيم من أجل البقاء

الثورة وتغير المناخ في مصر - مقابلة  
ماهينور المصري

111

استغلال الغاز الصخري والاستياء المتزايد في الجزائر - مقابلة  
مهدي بسكري

114

نحو أخوة عالمية بين الشعوب - خطاب  
إيفو موراليس أيما

118

التحدي الذي يواجه الاكوادور: حقوق الأرض الأمر أمر الاستمرار في استعمار الطبيعة - مقال  
ألبرتو أكوستا

129

إعلان نومسا تغير المناخ والنضال الطبقي - بيان  
الاتحاد الوطني لعمال المعادن في جنوب أفريقيا

132

إعلان مارغريتا الخاص بتغير المناخ - بيان

136

في مؤتمر كوكويوك، الجنوب يربط بين البيئة والمساواة - مقال  
أوريليان برنييه

147

154

مسرّد المصطلحات

160

السّير الذاتية للمؤلفين



## مقدمة:

# الكفاح من أجل العدالة المناخية في شمال إفريقيا

حمزة حموشان وميكا مينيو بالويللو

سيؤدي تغير المناخ إلى تدمير شمال أفريقيا. وسيموت الكثيرون كما سيضطّر الملايين من البشر إلى الهجرة. الصحراء آخذة بالتوسع والمحاصيل تفشل وصيدا والأسماك يفقدون مصادر رزقهم. سيزداد عدم انتظام الأمطار وستتضاءل إمدادات المياه وستصبح العواصف أكثر كثافة. الصيف سيصبح أكثر سخونة والشتاء أكثر برودة. وسيجبر الجفاف القرويين على ترك منازلهم وستدمر الأراضي الخصبة بسبب ارتفاع مستوى مياه البحر. انخفاض إنتاج الأغذية وتقلص المياه سيهدد حتى المدن الكبرى مثل القاهرة والدار البيضاء والجزائر. وستشهد السنوات العشرين المقبلة تحولا جذريا في المنطقة.

هذا ليس عملا من أعمال الطبيعة. تغير المناخ هو بالدرجة الأولى حرب - حرب يشنها الأغنياء على الطبقات العاملة، وصغار المزارعين والفقراء. إنهم هم الذين يحملون العبء نيابة عن أصحاب الامتيازات. عنف المناخ ناجم عن خيار الاستمرار في حرق الوقود الأحفوري - وهو خيار الشركات والحكومات الغربية، جنبا إلى جنب مع النخب المحلية والجيوش. إنه نتيجة قرن من الرأسمالية والاستعمار. ولكن هذه القرارات يجري باستمرار إعادة صناعتها في بروكسل ودي سي، ودبي، ومحلها في مصر الجديدة، ولاظوغلي والقطامية، وبن عكنون، وحيدرة والمرسى.

يعتمد البقاء على ترك الوقود الأحفوري في الأرض، والتكيف مع تغير المناخ الحاصل. مليارات سنتنق على محاولة التكيف - إيجاد مصادر جديدة للمياه، وإعادة هيكلة الزراعة وتحويل المحاصيل التي تزرع، وبناء الجدران البحرية للحفاظ على عدم تسرب المياه المالحة وتغيير شكل ونمط المدن. ولكن لمصلحة من سيكون هذا التكيف؟ نفس

هياكل السلطة الاستبدادية التي تسببت في تغير المناخ هي ذاتها التي تقوم بتشكيل الاستجابة - لحماية نفسها ولتحقيق أرباح أكبر. المؤسسات النيو- ليبرالية هي القائمة على صياغة التحول المناخي، في حين أن الحركات اليسارية والديمقراطية ما زالت صامتة إلى حد كبير. من سيبقى خارج أسوار المجتمعات المحصنة ضد تغير المناخ في المستقبل؟

## ■ كيف سيحول المناخ شمال أفريقيا؟

تغير المناخ بفعل الإنسان هو حقيقة واقعة في شمال أفريقيا. إنه يقوض الأساس الاجتماعي والاقتصادي والبيئي للحياة في المنطقة، وسيؤدي حتما إلى تغيير الأنظمة السياسية.

موجات الجفاف الأخيرة التي امتدت في الجزائر وسوريا كانت بمثابة أحداث مناخية كارثية تفوق قدرة الهياكل الاجتماعية والمؤسسية القائمة على التعامل معها. الجفاف الشديد في شرق سوريا دمر سبل معيشة 800 ألف شخص وأدى إلى نفوق 85% من الماشية. 160 قرية كاملة هُجرت قبل عام 2011. والتغيرات في الدورة الهيدرولوجية ستقلل إمدادات المياه العذبة والإنتاج الزراعي. هذا يعني المزيد من الواردات الغذائية وارتفاع أسعارها في البلدان التي أصبحت تعتمد بالفعل على الإستيراد، مثل مصر. عدد أكبر من الناس سيواجهون خطر المجاعة والجوع.

الصحراء أخذة بالإتساع، ملتهمة الأرض من حولها. إمدادات المياه النادرة أصلا ستعاني من ضغط أكبر. الطلب عليها يتسارع مع النمو السكاني المطرد. لكن المتاح منها سينخفض بسبب التغيرات في أنماط هطول الأمطار وتسرب مياه البحر إلى احتياطات المياه الجوفية، مدفوعا بتغير المناخ، فضلا عن الإفراط في استخدام المياه الجوفية. وهذا سيضع معظم الدول العربية تحت مستوى الفقر المائي المطلق المحدد بـ 500 متر مكعب للشخص الواحد.

ويجر ارتفاع مستوى مياه البحار المزارعين على ترك أراضيهم في تونس والمغرب ومصر. المياه المالحة تدمر الحقول التي كانت خصبة في دلتا النيل في مصر ودلتا ملوية في المغرب، وتهدد بأن تفيض وتغذي على مساحات شاسعة من المستوطنات الساحلية، بما في ذلك مدن مثل الإسكندرية وطرابلس. البحار أنفستها تتغير. فمع امتصاص المحيط لثاني أكسيد الكربون، فإنه يصبح أكثر حمضية، مما يسفر عن مقتل الشعاب المرجانية. وهذا سيمحو الكثير من التنوع البيولوجي في البحر الأحمر، ويهدم سبل عيش عشرات الآلاف الذين يعيشون على الصيد والسياحة.

ستشدد حرارة الصيف. وارتفاع درجات الحرارة والإجهاد بسبب الحرارة يقتل الآلاف، وخاصة العمال الريفيين الذين لا يستطيعون تجنب العمل الشاق والعمل في الهواء الطلق.



وتيرة وقوة ظواهر الطقس آخذة بالازدياد. العواصف الترابية والفيضانات تهدد حياة أفقر سكان المدن، وخاصة الملايين من المهاجرين الذين يعيشون في تجمعات وأحياء غير رسمية على حافة المدن. وسيكون اللاجئون أشد عرضة لهذه التغيرات، بما في ذلك السودانيون في مصر والماليون في الجزائر والليبيون في تونس، والسوريون في لبنان. دون تطويرات كبيرة، لن يكون بإمكان التقاليد القائمة والبنية التحتية في المدن أن تتأقلم، بما في ذلك شبكات المياه الصرفية، وخدمات الطوارئ، وممارسات تقاسم المياه.

الطقس الحار يعني زحف المرض، ووصول مسببات الأمراض التي تنتقل بالمياه والحشرات من المناطق المدارية إلى الملايين الذين لم يتعرضوا إليها من قبل. ستتحرك الملاريا وغيرها من الأمراض شمالا، وتهدد البشر والماشية على حد سواء. والطفيليات الموجودة حاليا في شمال أفريقيا ستوسع من مداها، مثل داء الليشمانيات الذي سيضاعف مداه «الملائم» في المغرب.

فوضى المناخ قد أتت حتى الآن على حياة الملايين من البشر وبتددت المليارات من الدولارات. تقول «لانسيت»، المجلة الطبية، «أن بقاء مجتمعات بأكملها في العالم العربي قد أصبح على المحك.»

## ■ فشل القيادة السياسية

حرق الوقود الأحفوري وإزالة الغابات والزراعة غير المستدامة بتشجيع من قطاع الزراعة التجارية هي التي تؤدي إلى تغير المناخ. ثاني أكسيد الكربون والميثان المستمر نفثهم في الغلاف الجوي هم المنتج الثانوي للحدثة الصناعية. النفط والغاز والفحم والمعادن يتم استخراجهم واستهلاكهم لخدمة الأرباح وسلطة الدولة - هذه هي الرأسمالية الاستخراجية التي نعيش في كنفها.

حرق الوقود الأحفوري - سواء في السيارة، أو في المطبخ أو في المصنع - ينبعث منه ثاني أكسيد الكربون. وتراكم ثاني أكسيد الكربون يؤدي إلى تسخين الكوكب. وهناك الآن إجماع قوي في الأوساط العلمية أنه إذا كان التغير في متوسط درجة الحرارة العالمية في القرن الحادي والعشرين يتجاوز الدرجتين مئويتين، ستكون التغيرات في مناخ كوكب الأرض واسعة النطاق وكارثية ولا رجعة فيها. إن نافذة الفرصة لإتخاذ الإجراءات اللازمة ضيقة جدا.

وفقا لعلم المناخ، إذا رغبت الإنسانية في الحفاظ على كوكب مشابه لذلك الذي تطورت فيه الحضارة وتتأقلم فيه الحياة على الأرض، يجب تخفيض مستويات ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي بشكل كبير. مستويات ثاني أكسيد الكربون الحالية البالغة 400 جزء في المليون يجب أن تخفض إلى أقل من 350 جزء في المليون، على الرغم من أن العديد

من الخبراء يقولون إن أي رقم أعلى من 300 جزء في المليون بالغ الخطورة. أي زيادة أخرى تهدد بالتسبب في الوصول إلى نقاط اللاعودة المناخية، مثل ذوبان الجليد الدائم أو انهيار غطاء غرينلاند الجليدي. عندما نصل إلى نقطة التحول، ستتسارع انبعاثات الكربون وسنفقد حقا سيطرتنا على تغير المناخ. البقاء يعني ترك 80% على الأقل من احتياطات الوقود الأحفوري الذي ثبت وجوده في الأرض. ومع ذلك، لا زلنا نستخرج ونحرق الوقود الأحفوري بسرعة بحيث أننا نضخ 2 جزء من المليون أكثر من غاز ثاني أكسيد الكربون إلى الغلاف الجوي كل عام.

في كل عام يجتمع القادة السياسيون والمستشارون ووسائل الإعلام في العالم في مؤتمر آخر من مؤتمرات الأمم المتحدة للمناخ (مؤتمر الدول الأطراف المعروف باسم COP). ولكن على الرغم من الخطر العالمي تسمح الحكومات بارتفاع انبعاثات الكربون لترتفع وتتساعد الأزمة. الشركات الاستثمارية بسطت نفوذها وخطفت المحادثات وتشجع على المزيد من «الحلول الزائفة» التي تهدف إلى الربح. الدول الصناعية (كل من الغرب والصين) غير راغبة في تحمل المسؤولية، في حين أن قوى الوقود الأحفوري مثل المملكة العربية السعودية تزيد من التلاعب في العملية. على الرغم من كونها الغالبية، ما زالت البلدان النامية في الجنوب العالمي تكافح للتأثير على التغيير، وخاصة المحاولات الباسلة من قبل الدول الجزرية الصغيرة، وبوليفيا.

مؤتمر الدول الأطراف الذي سيعقد في باريس في شهر كانون الأول /ديسمبر 2015 سي جذب الكثير من الاهتمام، ولكننا نعرف أن القادة السياسيين لن يوصلوا انخفاضات الانبعاثات للمستويات اللازمة لضمان البقاء. يجب تغيير هياكل السلطة. العمل على منع أزمة المناخ سيحدث في سياق أزمات اجتماعية أخرى موازية.



طفل يحمل لافتة مكتوب عليها: «لا للغاز الصخري» في مسيرة في عين صالح، الجزائر، فبراير 2015. صورة: BBOY LEE

## ■ أزمة وضغط من الأسفل

يعاني النظام الذي نعيش فيه من أزمة عميقة تخلق المزيد من الفقر والحرب والمعاناة. فالأزمة الاقتصادية التي بدأت في عام 2008 أظهرت كيف أن الرأسمالية تحل مشكلة فشلها عن طريق زيادة تجريد ومعاقبة الأغلبية. أنقذت الحكومات في جميع أنحاء العالم البنوك التي تسببت في الدمار العالمي ومررت العبء على الناس الأكثر فقرا. أزمة الغذاء في عام 2008 التي تسببت في المجاعة وأعمال الشغب في جنوب الكرة الأرضية أظهرت كيف أن نظام غذائنا متصدع، ومحتكر من الشركات التي تزيد أرباحها من خلال الزراعة أحادية المحصول والمتوجهة إلى الصادرات، والتي تستولي على الأراضي وتنتج الوقود الزراعي وتضارب محصول الأطعمة الأساسي.



صورة: احتجاج ضد الغاز الصخري في عين صالح، الجزائر في يناير 2015. BBOY LEE

زيادة ثروات نخبة قلة تملي قواعدها في جميع أنحاء العالم أثار مرارا شرارة الثورة والتمرد. لقد ألهمت موجة الانتفاضات العربية في عام 2011 مليارات من الناس في مختلف أنحاء العالم، بدءا بتونس ومصر وثم انديغناوس في إسبانيا واليونان ومرورا بحشد وتحرك الطلاب في تشيلي، ووصولاً إلى حركة «احتلوا» (Occupy movement) المناهضة لـ 1% الذين هم الأثرياء، والثورات في تركيا والبرازيل وخارجها. كل نضال مختلف وله سياقه المحدد. ولكن جميع هذا التحركات كانت تتحدى قوة النخبة وعنف العالم النيو-ليبرالي.

هذا هو السياق الذي نتعامل فيه مع تغير المناخ. أزمة المناخ هي مثال قوي للاستغلال الرأسمالي والإمبريالي للناس والكوكب. إذا ما تركنا الاستجابة لتغير المناخ للنخبة المفلسة يعني أننا لن نتمكن من البقاء. يجب أن يكون النضال من أجل العدالة المناخية

ديمقراطيا بشدة. يجب إشراك المجتمعات المحلية الأكثر تأثرا، ويجب أن يكون موجها نحو توفير احتياجات الجميع. إنه يعني بناء مستقبل يحصل فيه كل فرد على ما يكفيه من الطاقة، والبيئة النظيفة والأمنة التي تبقى للمستقبل، والتي تكون في توافق مع المطالب الثورية في السيادة الوطنية، والخبز والحرية والعدالة الاجتماعية.

## ■ سياسة المناخ في العالم العربي يتحكم فيها الأغنياء والأقوياء

### من الذي يصيغ الاستجابة لتغير المناخ في العالم العربي؟

مؤسسات مثل البنك الدولي والوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ ووكالات الاتحاد الأوروبي يتحدثون بصوت عال وينظمون المناسبات وينشرون التقارير باللغة العربية. أنهم يسلطون الضوء على بعض مخاطر عالم أكثر دفئا، وينادون بخطط عمل عاجلة، ويطالبون بالمزيد من الطاقة المتجددة والتكيف. ونظرا لنقص البدائل، تبدو مواقفهم جذرية بالمقارنة مع مواقف الحكومات المحلية، عندما يثيرون مسألة الأثر على الفقراء على سبيل المثال.

ومع ذلك، فإن هذه المؤسسات منحازة سياسيا للأقوياء ذوي السلطة. لذلك، فإن تحليلاتها لتغير المناخ لا يشمل المسألة الطبقية، والعدالة، والسلطة أو التاريخ الاستعماري. حلول البنك الدولي قائمة على السوق، وهي حلول نيو- ليبرالية وتتخذ نهجا من أعلى إلى أسفل. إنها حلول عادة ما تمكن أولئك الذين لديهم الثروة وتعطيهم سلطة أكبر، دون معالجة الأسباب الجذرية لأزمة المناخ. بدلا من الترويج لخفض الانبعاثات اللازمة، فإنها تعطي تصاريح تلوث وإعانات للشركات متعددة الجنسيات والصناعات الاستخراجية.

الرؤية المستقبلية التي يسوّق لها البنك الدولي والوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ وجزء كبير من الاتحاد الأوروبي تتميز بالاقتصادات الخاضعة للربح الخاص والمزيد من خصخصة المياه والأراضي - وصولا إلى خصخصة الغلاف الجوي. لا يوجد أي إشارة إلى المسؤولية التاريخية للغرب الصناعي في التسبب بتغير المناخ، وإلى جرائم شركات النفط مثل بريتيش بتروليوم وشل، أو الدين المناخي المستحق لجنوب الكرة الأرضية. في ظل ذلك تستمر معاناة شعوب شمال أفريقيا، حيث الديمقراطية غائبة، من استمرار القهر بينما النخب السلطوية والشركات متعددة الجنسيات مستمرة في «العمل كالمعتاد».

هذا الخطاب المحدود يجرّد الناس من قوتهم بشكل كبير. فالمؤسسات النيو- ليبرالية تهيمن على إنتاج المعرفة حول تغير المناخ باللغة العربية. فمعظم الكتابات عن تغير المناخ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لا تشير إلى الاضطهاد - أو المقاومة. لا توجد في هذه الكتابات مساحة للشعب بل مساحات فقط للخبراء والقادة الذين نصبوا أنفسهم خبراء وقادة. وسوف يستمر هذا الوضع الراهن في تهجير الناس وتلويث البيئات وعرض

حياة الناس للخطر. كي ننتظم ونفوز بالعدالة، فإننا بحاجة إلى أن نكون قادرين على وصف المشكلة الحالية وأيضاً قادرين على وصف الحلول.

## ■ إنضاج مفردات العدالة في اللغة العربية

كانت ترجمة هذه المقالات إلى اللغة العربية صعبة لأن العديد من العبارات والمصطلحات لا وجود لها. كيف يمكننا أن نحارب شيئاً، إذا لم يكن لدينا اسم له ولا يمكننا توضيح ما نريد قوله؟ في حين يستخدم مصطلح «العدالة البيئية» في اللغة العربية، لا يستخدم في هذه اللغة مصطلح «العدالة المناخية». وتستخدم هذه العبارة على نطاق واسع في كل من أمريكا اللاتينية والبلدان الناطقة بالانجليزية. ولكن قد يبدو هذا المصطلح غريباً جداً - أو سخيفاً - باللغة العربية. نحن بحاجة إلى تغيير أنظمة الطاقة من حولنا - ولكن هل يمكننا أن نتحدث عن «عدالة الطاقة» و«ديمقراطية الطاقة» في اللغة العربية؟

نحن بحاجة إلى مفردات للحديث عن هذه القضايا في اللغة العربية، لنصف رؤية لمستقبل آمن وعادل نتمكن من الكفاح من أجله. مجرد استيراد المصطلحات والمفاهيم من أجزاء أخرى من هذا الكوكب لن ينجح - فلنكي تتردد أصداء الأفكار في مسامع الناس في شمال أفريقيا، يجب أن تنشأ هذه المصطلحات في شمال أفريقيا. ولكن من المفيد أيضاً التفاعل مع الحركات في أي مكان آخر والتعلم منها.

يحاول هذا الكتاب تجنب المطالب المُصاغة في إطار «الأمن»، مثل الأمن المناخي والأمن الغذائي أو الأمن المائي. لأن صياغة المستقبل في إطار «الأمن» يحيل نضالنا إلى إطار يخضع لمفاهيم وتصورات السلطة القمعية للدولة المتجذرة في «الأمن» وبالتالي يعيد تمكينها وتقويتها في نهاية المطاف (انظر المقتطفات من مقالة لانسييت).

العديد من المقالات في هذا الكتاب تطالب بالعدالة المناخية والعدالة البيئية وديمقراطية الطاقة وعدالتها. لا يوجد تعريف واحد لأي من هذه المفاهيم، ولكن هذا لا يقوض من قيمتها. في هذه المقالات:

«العدالة المناخية» عادة ما تنطوي على الاعتراف بالمسؤولية التاريخية للغرب الصناعي في التسبب في ظاهرة الاحتباس الحراري العالمي وتأخذ في الاعتبار اختلاف آثارها وعدم تناسب مستويات التصدي لها في البلدان والمجتمعات. إنها تميز وتعرف دور السلطة في التسبب في تغير المناخ وفي صياغة الاستجابة له وتحديد من يتحمل هذا العبء. وذلك وفقاً لمحددات تشكيلها أبعاد الطبقة أو العرق أو الجنس، سواء من خلال إرث الاستغلال الاستعماري أو خلال الاستغلال الرأسمالي الحالي. العدالة المناخية تعني القطب مع «العمل كالمعتاد» الذي يحمي النخب السياسية العالمية، والشركات متعددة الجنسيات

والأنظمة العسكرية، وتتطلب تحولا وتكيفًا اجتماعيا وبيئيا جذريا.

وعادة ما تتركز «العدالة البيئية» حول احتياجات المجتمع، مما يجعل صناعة الوقود الأحفوري وغيرها من الصناعات الكبيرة مسؤولة، خاضعة لإرادة الشعوب وميالة نحو إقامة علاقات مستدامة مع الطبيعة. إنها تعترف بأننا لا يمكننا فصل الآثار المدمرة على البيئة عن آثارها على الناس، وأن المجتمعات الفقيرة تُستغل لصالح الأقوياء.

«ديمقراطية الطاقة» و«عدالة الطاقة» تعني خلق مستقبل يكون فيه توزيع الطاقة عادلا، ومُتحكماً فيه ديمقراطيا، وأن تكون أنظمة الطاقة والانبعثات متوازنة مع احتياجات الأجيال القادمة.

سنترك للقارئ تحديد فيما إذا كانت هذه المفاهيم ذات صلة بشمال أفريقيا أم لا. الأوصاف الأساسية المذكورة أعلاه ليست بأي حال شاملة وليس هناك حل يناسب الجميع.

## ■ ما الذي يهدف إليه هذا الكتاب؟

الهدف من هذه المطبوعة هو تقديم وجهات نظر جديدة وتحريرية عبّر عنها مثقفون راديكاليون وتقدميون، نشطاء وسياسيون ومنظمات ومجموعات شعبية في جنوب الكرة الأرضية. لقد اخترنا مقالات ومقابلات وتصريحات تصف فيها الحركات الاجتماعية الأشياء التي يناضلون من أجلها، وكيف ينظمون أنفسهم، وما هي المطالب التي يطالبون بها. إنها تغطي منطقة جغرافية واسعة - من الإكوادور مروراً بالهند وجنوب أفريقيا ووصولاً إلى الفلبين. ووضعتنا في هذا الكتاب أيضا ست مقالات من شمال أفريقيا كذلك، عن المغرب والجزائر ومصر والمنطقة الأوسع. نأمل أن يتمكن هذا الكتاب من المساهمة في الاقتصاد السياسي الناشئ لتغير المناخ في شمال أفريقيا الذي يستقصي ويتدارس العلاقات بين صناعات الوقود الأحفوري، والنخب الإقليمية، ورأس المال الدولي.

يتمثل هدفنا بأربعة نقاط:

■ تسليط الضوء على أهمية أزمة المناخ في شمال أفريقيا والتأكيد على الحاجة إلى إجراء تحليل شامل وتغيير هيكلية.

■ مواجهة الخطاب النيو- ليبرالي المهيمن بشأن التصدي لتغير المناخ الذي يروج له البنك الدولي والمؤسسات النيو- ليبرالية الأخرى وتسليط الضوء على مخاطر حركة بيئية محدودة الأفق.

■ دعم اليسار في شمال أفريقيا ليعبر عن استجابة محلية وديمقراطية لتغير المناخ، تدمج التحليل السياسي والاقتصادي والاجتماعي والطبقي والبيئي. ونظرا للضغوط التسلطية

والقمع الجماعي والفقر على نطاق واسع، فإنه من المفهوم أن هناك اهتمام محدود قد أعطي من قبل الحركات الاجتماعية أو اليسار في شمال أفريقيا لتغير المناخ في الماضي.

■ تعزيز الأمل والاستلهام من الحركات والنضالات في جنوب الكرة الأرضية، وفضح زيف الادعاء بأنه لا يمكن فعل أي شيء. فهذه أزمة متجذرة في الأنشطة والقرارات البشرية التي يمكن تغييرها.

لا يحاول هذا الكتاب توفير كل الإجابات، ولكنه يطرح الأسئلة ويعرض التحديات. ما هو شكل الاستجابة العادلة لتغير المناخ في شمال أفريقيا؟ هل تعني إجلاء جماعي، والحدود المفتوحة إلى أوروبا؟ هل تعني دفع الديون المناخية وإعادة التوزيع - من قبل الحكومات الأوروبية، من خلال الشركات متعددة الجنسيات، أو من النخب المحلية الغنية؟ ما الذي يجب أن يحدث لموارد الوقود الأحفوري في شمال أفريقيا التي يجري استخراجها في جزء كبير منه من قبل الشركات الغربية؟ من الذي يجب أن يسيطر على الطاقة المتجددة ويمتلكها؟ ماذا يعني التكيف مع تغير المناخ ومن الذي سيشكل هذا التكيف ويستفيد منه؟ لم نهدف إلى الاتساق أو الوصول إلى موقف واحد - هناك تناقضات ووجهات نظر مختلفة، ولكنها جميعا تقدم نقاط البدء للحوار.



صورة: فرسيفيل هيو و سامي بن غزوية من نواة. أزمة مياه الشرب في القصيرين، تونس، ديسمبر 2014.

## ■ المحتوى

### القسم الأول: عنف تغير المناخ

يبدأ الكتاب بقسم يسلط الضوء على حجم الخطر الذي يشكله تغير المناخ. تجادل المقتطفات من مقالة لانسييت بعنوان «الصحة والاستدامة البيئية في العالم العربي» أن بقاء

مجتمعات بأكملها في العالم العربي قد أصبح على المحك. فلقد فشل الخطاب الحالي حول الصحة والسكان، والتنمية في العالم العربي إلى حد كبير في التعبير الضروري عن حالة العجلة الملحة. في مقال ميكا مينيو-بالويللو عن العنف الناجم عن تغير المناخ، تكشف الكاتبة عن مستوى وحشية الدمار الذي يواجهه مصر. وتجادل بأن الطبقة الطبقية لعنف المناخ تحمّل الفقراء العبء نيابة عن الأغنياء. البقاء يعتمد على التكيف مع التحول المقبل. لكن التكيف هو عملية سياسية بشكل مكثف وقد يعني التحرر أو المزيد من القمع.

في الورقة المعنونة «مليون حركة تمرد»، تظهر سونيتا نارين أننا لسنا جميعا على نفس الجانب في المعركة ضد تغير المناخ. في حين أن الأغنياء يريدون الحفاظ على أسلوب حياتهم، علينا أن ننظر إلى تغير المناخ في وجوه الملايين الذين فقدوا منازلهم في الأعاصير وارتفاع مستويات مياه البحار. نحن بحاجة إلى أن يكون واضحا أن فشل الأغنياء في احتواء انبعاثاتهم في سعيهم لتحقيق النمو الاقتصادي هو الذي تسبب بموت الآلاف. لذا فإن الحلول لا تكمن في مؤتمرات النخب، ولكن بإجابات صغيرة لمشاكل كبيرة، وحركات حماية البيئة التي يقوم بها المحرومون.

يبا رنادا، كاتبة من الفلبين، تصف الظواهر الجوية الأخيرة البالغة الشدة، والأعاصير، وتقول إن جنوب الكرة الأرضية يواجه وطأة فوضى المناخ وأن على البلدان المتقدمة التي أحترقت معظم الوقود الأحفوري وأطلقت الكربون أن تعوض مجتمعات ودول في خط المواجهة من خلال سداد «دينها المناخي».

## القسم الثاني: تغيير النظام أم تغير المناخ

القسم الثاني يسأل ما هي المسببات الهيكلية لتغير المناخ، وكيف يجب أن يكون شكل النظام الجديد. هل يمكن إصلاح أنظمتنا السياسية والاقتصادية الحالية وتعديلها للتكيف مع تغير المناخ؟ يكتب والدين بيلو من الفلبين مقالا معنونا: «هل ستبقى الرأسمالية على قيد الحياة مع تغير المناخ؟» ويجادل بأن انتشار الرأسمالية قد تسبب في الحرق المتسارع للوقود الأحفوري وفي الإزالة السريعة للغابات، مسرعا ظاهرة الاحتباس الحراري. لكسر هذا المسار، نحن بحاجة إلى استهلاك منخفض، ونمو منخفض، ونموذج تنمية عادل يحسن من رفاهية الناس ويزيد من الرقابة الديمقراطية على الإنتاج. ستعارض النخب في الشمال والجنوب مثل هذه الاستجابة الشاملة. يقول بيلو أنه يجب رؤية تغير المناخ كتهديد للبقاء وأيضا كفرصة لإحداث الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية التي طالما أُجّلت. وتبحث خديجة شريف في مقالها المعنون: «سلاح تغير المناخ السري» كيف تفيد الملاذات الضريبية الخارجية شركات النفط متعددة الجنسيات والسياسيين الفاسدين ومخططات تجارة الكربون، على الرغم من أن جزر مثل سيشل والمالديف قد تختفي تماما مع ارتفاع البحر.



يركز ألبرتو أكوستا، الخبير الاقتصادي الإكوادوري والوزير السابق للطاقة والمناجم، على النمط التراكمي الإستخراجي ويعتبره آلية للنهب الاستعماري والنيو- استعماري. وبدلا من الاستفادة من الموارد الطبيعية، تعاني الدول التي حظيت بنعمة الموارد من ازدياد الفقر والبطالة، والتلوث، وضعف الزراعة، والقمع. في مقالها المعنون «التربة وليس النفط»، تتحدى فاندانا شيفا افتراض أن التصنيع هو التقدم، كما تتحدى القيمة التي نضعها في الإنتاجية والكفاءة. وتجادل بأن اعتمادنا على الوقود الأحفوري قد «حجّر تفكيرنا». لذلك، فهي تدعو إلى تحول ثقافي كجزء من عملية الانتقال في الطاقة إلى عصر ما بعد النفط. في ديمقراطية الكربون التي تركز على التنوع البيولوجي، يكون لجميع الكائنات حصة كربون عادلة ولا يتنقل كاهل أحد بحصة غير عادلة من التأثيرات المناخية.

وعلى الرغم من عقود من محادثات المناخ رفيعة المستوى، فإن النتائج فاشلة - استمرار العمل كالمعتاد، بغض النظر عن التهديد. بابلو سولون، والذي كان في السابق كبير مفاوضي المناخ في بوليفيا، يصف في مقاله المعنون «تغير المناخ: ليس مجرد أي عمل هو الحل» كيف تم اختطاف مفاوضات المناخ الرسمية للأمم المتحدة من قبل الشركات متعددة الجنسيات، وكيف تم منع الإجراءات اللازمة من خلال ضمان الأرباح المستقبلية. وهو يلخص خطة من عشرة نقاط بدعم من الحركات الاجتماعية، بما في ذلك خلق فرص عمل المناخ، وترك 80% من الوقود الأحفوري في الأرض وجعل الطاقة تحت الرقابة العامة ورقابة المجتمع.

### القسم الثالث: حذار من «الحلول الكاذبة»

ويتناول القسم الثالث كيف حاول الأقوياء استخدام أزمة المناخ لتحقيق الربح وترسيخ عدم المساواة عن طريق تشجيع الحلول الكاذبة. في «ديزيرتيك: الاستيلاء على الطاقة المتجددة»، يجادل حمزة حموشان مشاريع الطاقة الشمسية الموجهة للتصدير التي وضعت لمصلحة المستهلكين الأوروبيين والنخب القمعية قبل المجتمعات المحلية. وهو يسلط الضوء على خطر هذه المشاريع على إمدادات المياه المحلية ويضع ديزيرتيك في سياق الصفقات التجارية الموالية للشركات والصراع على النفوذ وموارد الطاقة. وتثير مقالة جواد حول المغرب المخاوف بشأن السيادة الوطنية والسيطرة على الطاقة المتجددة من قبل الشركات متعددة الجنسيات. انه ينتقد خطاب «التنمية المستدامة»، والذي تم إفراغه من معانيه وإخضاعه للسوق، ويحذرنا من استخدام شركات القطاعين العام والخاص للحصول على الطاقة.

تكشف خديجة شريف وباتريك بوند وهما كاتبين من جنوب أفريقيا عن فشل تجارة الكربون وآلية التنمية النظيفة في الحد من الانبعاثات. وهما يفضحان حقيقة العنصرية

البيئية والحلول الزائفة التي تسمح للشركات الغنية أن تستمر في التلويث وفي نفس الوقت تحقيق أرباح أكبر من أي وقت مضى. حيل تجارة الكربون تدفع الكثيرين إلى التفكير بأنه بالإمكان التعامل مع تغير المناخ دون تغيير هيكله. يجب أن نعتز أن آليات السوق لن تقلل من الانبعاثات العالمية بما فيه الكفاية. بابلو سولون في «أمام مفترق الطرق بين الاقتصاد الأخضر وحقوق الطبيعة» يحذرنا ألا نعتمد على الاقتصاد الأخضر للنجاة. عن طريق خصخصة وتسليح الطبيعة، سنواصل تدميرها - وتدمير أنفسنا معها. ويتقد سولون تحدياً برنامج REDD (الحد من الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها)، باعتباره ذريعة أخرى للأغنياء لتلويث الكوكب.



صيادون في الإسكندرية يستعدون لإخراج قارنهم، الكثير منهم هم على طريق فقدان مصدر رزقهم بسبب تغير المناخ و التلوث.  
صورة: ريم شبيب.

### القسم الرابع: تنظيم من أجل البقاء

يبحث القسم الأخير في كيفية تعبئة الناس من أجل مستقبل مختلف. تصف ماهينور المصري، الثورية المصرية، كيف أن تغير المناخ يهدد مسقط رأسها الإسكندرية، تتكلم عن تجربتها في دلتا النيل وكيف تعاملت مع كل من المجتمعات والعاملين في الخطوط الأمامية التي تواجه استغلال الشركات. وفي مقابلة بين حمزة حموشان ومهدي بسكري، نستكشف لماذا تظاهر الآلاف من الجزائريين ضد التكسير الهيدروليكي في الصحراء لإستخراج الغاز الصخري، وكيف أنهم تنظموا واحتشدوا ضد خطط الحكومة والشركات.

يتضمن هذا القسم موضوعين آخرين لكاتبين من أمريكا اللاتينية. في خطاب لإيفو موراليس، رئيس بوليفيا، ينقد بشدة استغلال الاستعمار والنيو - ليبرالية ويتحدث عن نظام عالم جديد للعيش بشكل جيد (بوين فيفير) والتضامن العالمي بين الشعوب. يتكلم

الخطاب عن حقوق الأرض الأم (باتشاماما)، وكيف يمكننا أن نعيش في وئام وتوازن مع كوكب الأرض. الموضوع الآخر هو مقال موجز من ألبرتو أكوستا بعنوان «تحدي الكوادور» يتوسع في مفهوم أمريكا اللاتينية «لحقوق الأرض الأم» باعتبارها وسيلة للدفاع عن حقوق المجتمعات والأجيال القادمة، وتحدي امتيازات الأقوياء وضمان البقاء.

وقد اعترفت الحركات الاجتماعية في جميع أنحاء العالم أن خطر تغير المناخ يحول نضالهم. يأخذ البيان حول «تغير المناخ والنضال الطبقي» الصادر عن الاتحاد الوطني لعمال المعادن في جنوب أفريقيا موقفا قويا للدفع نحو الانتقال العادل إلى اقتصاد منخفض الكربون، يرتكز على الملكية الاجتماعية الديمقراطية التي يسيطر عليها العمال. إنه يعارض تملك الطبيعة، ويرى تغير المناخ باعتباره النضال الموحد للطبقات العاملة في جميع أنحاء العالم، وأنه «لا يمكننا انتظار الحكومات» لكي تتخذ الإجراءات اللازمة. إعلان مارغريتا الذي وقعه أكثر من مائة حركة اجتماعية في جزيرة مارغاريتا في فنزويلا في يوليو 2014 يلتزم بالعيش في وئام مع البيئة الطبيعية للأرض، وحقوق الأجيال القادمة في وراثة كوكب قابل للبقاء. وتدعو الحركات لخلق تصدعات في النظام الحالي غير المستدام، للعمل المباشر للقضاء على الطاقة القذرة، ومحاربة الخصخصة والصناعات الزراعية. هذا الجذرية (راديكالية) والوعي التقدمي بأهمية البيئة للإنسان كان موجودا بالفعل في السبعينات من القرن الماضي. ولقد قمنا بإدراج مقال لأوريليان برنييه عن إعلان كوكويوك لعام 1974 الذي تبنته الأمم المتحدة، والذي وضع نقدا جذريا «للتنمية»، والتجارة الحرة والعلاقات بين الشمال والجنوب. لقد تم دفنه منذ ذلك الحين ومحييه من التاريخ، إلا أنه لا يزال سديدا وملحما.

سكان شمال أفريقيا الذين ستعرض حياتهم أكثر للتغيير جراء تغير المناخ هم صغار المزارعين في دلتا النيل، وصيادي الأسماك من جربة، سكان عين صلاح في الجزائر، والملايين الذين يعيشون في مستوطنات غير رسمية في القاهرة وتونس والجزائر. ولكنهم مهمشون وممنوعون من تشكيل مستقبلهم. بدلا من ذلك، تُصاغ مخططات الطاقة والمناخ من قبل الحكومات المسيطر عليها عسكريا ومن طرف مؤيديها في الرياض وبروكسل وواشنطن دي سي. وتتعاون النخب المحلية الغنية مع الشركات المتعددة الجنسيات، والبنك الدولي والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية. ولكن جميع وعود وإجراءات هذه المؤسسات تبين أنها عدوة للعدالة المناخية والبقاء.

تغير المناخ هو تهديد وفرصة في نفس الوقت لإحداث الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية التي تأجلت طويلا والتي أُخْرِجَتْ عن مسارها أو خربت في العصور السابقة من قبل النخب التي تسعى إلى الحفاظ على امتيازاتها أو زيادتها. والفرق هو أن اليوم وجود البشرية وكوكب الأرض في حد ذاته يعتمد على استبدال النظم الاقتصادية القائمة على الاستغلال الإقطاعي للربح أو تراكم رأس المال أو الاستغلال الطبقي بنظام يرتكز على العدالة والمساواة.

حجم الأزمة يعني أننا بحاجة إلى خروج جذري عن هياكل السلطة الاستبدادية والنيو-ليبرالية القائمة. الحاجة الملحة تجعل الأمر يبدو كما لو أننا لا نملك الوقت لتغيير النظام، ولكن الاعتماد على هؤلاء الذين يحكمون سيرجعنا خطوتين إلى الوراء مع كل خطوة إلى الأمام. بدلا من ذلك، يتعين علينا أن ننظر إلى الحركات الاجتماعية والمجتمعات التي تقاوم جبهيا، وبناء مسارات ديمقراطية نحو البقاء في عالم أكثر دفئا.

وسوف يكون هذا النضال العالمي سمة القرن الحادي والعشرين.

# القسم الأول: عنف تغير المناخ



# مقتطفات من الصحة والاستدامة البيئية في العالم العربي: مسألة حياة أو موت

عباس الزين، سامر جبور، بلجين تيكه، هدى زريق، إيمان نويهض، مروان خواجة، طارق التل، يوسف الموجي، جوسلين دي جونخ، ناصر ياسين، دينيس هوجان

لانست 2014، 458:383 - 76

## ■ مقدمة

على الرغم من التقدم المسجل في عدد من المؤشرات، ما زال عبء المرض عاليا في الصحة العامة. والعوامل البيئية مثل الحصول على الطاقة، والتغذية، والمياه النظيفة، والهواء النقي هي محددات مهمة لانتشار الأمراض المعدية وغير المعدية. وبالنسبة للعالم العربي، تكتسب الحاجة إلى إطار عمل جديد لتحقيق أهداف التنمية البشرية دون تقويض الأساس البيئي للحياة أهمية كبيرة. إن الفصل الحاصل بين السياسات الخاصة بالسكان، والبيئة، والتنمية، والصحة هو واحد من أكبر المشاكل التي تواجه العالم العربي. يتقصى هذا التقرير خطان. نحن ندفع بأن العالم العربي يواجه تهديدات ضخمة بما فيه الكفاية للتشكيك في إمكانية بقائه، ومن ثم ندفع باستخدام البقاء كمفهوم تحليلي في دراسة محركات هذه التهديدات. بذلك، فإننا نؤكد على تلازم الأبعاد البيولوجية والاجتماعية للبقاء على قيد الحياة والطبيعة السياسية لهذه المحركات.

## ■ تهديدات للمستوطنات البشرية

يشهد العالم العربي انخفاضا ملموسا في الموارد البيئية. وتوجد التهديدات في ثلاثة مجالات حيوية هي: التوسع العمراني والمياه، والأراضي والمواد الغذائية، والتي هي متشابكة من خلال تفاعلات أساسية مشتركة. وتشير الاتجاهات إلى أن بعض المدن والدول العربية، أو أجزاء كبيرة

منها، هي قريبة من استنزاف الموارد اللازمة لقابلية العيش الإنساني. فعلى سبيل المثال، فإن الجفاف الطويل في سوريا في الآونة الأخيرة قد تسبب في تحركات سكانية هامة وفي حدوث الاضطرابات. دمشق وصنعاء وعمان كلها تطبق أنظمة صارمة لتخصيص المياه. في قطاع غزة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، سيجعل تدهور البنية التحتية، والتدهور البيئي، والعجز المائي القطاع غير صالح للسكن بحلول عام 2020. التجمعات الساحلية والإنتاجية الاقتصادية في قطر ومصر عرضة بشدة لارتفاع مستوى البحر - مع إمكانية فقدان مساحات شاسعة من دلتا النيل. وتفكر أبو ظبي وودي ومسقط في بناء خزانات مياه عملاقة وقد تم البدء بالفعل ببناء هذه الخزانات لحالات الطوارئ في حالة ندرة المياه أو الحرب. وتقوم المملكة العربية السعودية باستثمار الأراضي المنتجة للغذاء في أفريقيا وهي بذلك تنهي عقوداً من الاستثمارات في الزراعة المحلية، التي كانت غير مستدامة.

ما هي المحركات والتفاعلات وراء هذه التهديدات؟ ما العلاقات السببية التي تحملها هذه المحركات فيما يتعلق بالصحة؟ كيف يتم فهمهم بشكل أفضل وما هي التغييرات في أساليب استنتاجنا التي نحتاجها للوصول لهذا الفهم؟ كيف يمكن الاشتباك معنا على أحسن وجه؟ سنحاول في الأجزاء القادمة الإجابة على بعض هذه الأسئلة.

## ■ تفاعلات السكان والبيئة والتنمية

### ندرة المياه والأمن الغذائي

تلعب ندرة المياه دوراً متعدد الأوجه في العالم العربي. إنها ملازمة لهذا الجزء القاحل من الكوكب، تمثل تحد قائم في كمية الإمدادات وإدارتها من قبل المجتمع، وهي أيضاً محدد هام للعديد من الأمراض المعدية، مثل الإسهال والكوليرا، والتيفوئيد، وبعض الأمراض غير المعدية. فعلى سبيل المثال، يعتقد أن المستويات العالية من النترات في مياه الشرب هي سبب ارتفاع معدل انتشار نقص الهيمجلوبين في الدم لدى الأطفال الرضع في قطاع غزة. نسبة إمدادات المياه للشخص الواحد هي ربع كميتها في عام 1960، وإجمالي الطلب هو أعلى بنسبة 16% من موارد المياه العذبة المتجددة المتاحة. زيادة الطلب نتيجة النمو السكاني وارتفاع نسبة الغنى، المترافق مع انخفاض في المناخ نتيجة لتغير المناخ (وخاصة التغيرات في هطول الأمطار وتسرب مياه البحر إلى احتياطات المياه الجوفية) والإفراط في استعمال المياه الجوفية، سيدفع هذا الرقم إلى 51% بحلول عام 2050، ويضع أكثر الدول العربية تحت مستوى الفقر المطلق في المياه، والذي يعرف بأنه 500 متر مكعب للشخص الواحد. وقد تسارع الاعتماد على تحلية مياه البحر (الذي يمثل 79% من مجموع إمدادات المياه في دول مجلس التعاون الخليجي)، مما تسبب بآثار بيئية ضارة - مستويات عالية من استهلاك الطاقة بشكل رئيسي مما يؤدي إلى انبعاثات كبيرة لغازات الاحتباس الحراري وازدياد ملوحة المياه والانبعاثات الكلورية مما تسبب بأضرار على صحة الإنسان والمياه الجوفية، والكثبان الرملية ونظم الأراضي الرطبة الإيكولوجية.

وفيما يتعلق بتحليلاتنا فإن ندرة المياه تمثل عائق كبير وفي نفس الوقت نتيجة لاتجاهات التنمية والتغير الديموغرافي، والسياسات السكانية. من منظور الطلب الاستراتيجي على المياه، يبدو أن هناك انفصال قوي بين الاتجاهات السكانية وتخصيص الموارد المائية، مما يؤدي إلى ضغوط متعارضة على توجهات السياسات والتنمية. يعيش 57% من العرب في المدن، في حين يستخدم ما نسبته 88% من المياه العذبة المتاحة في الزراعة غير الفعالة للغاية والتي تسهم فقط بـ 5.4% من الناتج المحلي الإجمالي. تاريخياً، اعتمد القطاع الزراعي كمسار للتنمية في بعض الدول العربية (مثل مصر والمملكة العربية السعودية والسودان) لتحقيق الأمن الغذائي وتجديد المناطق الريفية والحد من التوسع العمراني، غير أن أي من هذه الأهداف لم يكن ناجحاً. ومع ذلك، وعلى الرغم من الاستثمار، فإن إنتاجية المحاصيل، خاصة الحبوب، هي من بين أدنى المعدلات في العالم، والحصة المتزايدة من الحبوب المستوردة في النظام الغذائي العربي تولد تبعية خطيرة على تقلبات الأسعار الدولية. التوجه الجديد في بعض دول مجلس التعاون الخليجي للاستثمار في الأراضي الزراعية في بعض الأجزاء من أفريقيا قد يكون إشكالياً، لأنه يزيد من أسعار المواد الغذائية في أفريقيا التي هي في أمس الحاجة إليها. وهو يثير تساؤلات حول التنافس على حقوق الغذاء والماء بين المستثمر والسكان المحليين، ويخلق الظروف التي يمكن أن تؤدي إلى المجاعة في البلدان المضيفة، كما يجعل الإمدادات الغذائية الخاصة بالمستثمرين عرضة للأوضاع الجيو-سياسية المتقلبة.

ويبقى السؤال بعد ذلك: ما هي أفضل السبل لضمان توفير مياه وإمدادات غذاء كافية في الأجلين القصير والطويل، على الرغم من تراجع الاحتياطات، وتهديدات تغير المناخ، وانحسار الأراضي الصالحة للزراعة، وتزايد احتياجات السكان، وتزايد التلوث؟ تدعو معظم الكتابات حول المياه في العالم العربي إلى اتخاذ تدابير هامة لإدارة البيئة مثل التعاون الإقليمي الذي يحمي مخزونات المياه، وتحسين الكفاءة في التوزيع، وإدخال استراتيجيات تسعير للاستخدامات المختلفة للمياه، وتنفيذ حوافز للحفاظ على المياه، وخاصة في المدن العربية الواقعة في الخليج الفارسي مثل دبي ومدينة الكويت والدوحة والمناحة، حيث معدل الطلب للشخص الواحد هو من أعلى المعدلات في العالم. إمكانية تحسين البنية التحتية هي كبيرة بالفعل لأن المياه السطحية تنبع عادة من خارج المنطقة، مع وجود المراكز الحضرية غالباً بعيداً، في نهاية المصب ويصل التسرب إلى 50%.

## ■ تغير المناخ

يزيد تغير المناخ المسبب من النشاط البشري من تقويض الأساس البيئي والاجتماعي والاقتصادي للحياة في المنطقة. فالتغيرات في الدورة الهيدرولوجية ستؤدي إلى انخفاض في إمدادات المياه العذبة والإنتاج الزراعي، وسيعمل الارتفاع المتوقع في مستوى سطح البحر



على إغراق وتآكل مساحات شاسعة من التجمعات الساحلية. فترات الجفاف الطويلة قد تسببت بالفعل بخسائر في الأراضي الزراعية ومساحات الرعي وسبل المعيشة الريفية. هذه التأثيرات - التي اعتمدها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) بمستويات مختلفة من الثقة في يقينها والتي ينظر إليها على أنها مُمثلة لا تنبؤية - سيكون لها تداعيات كبيرة على المياه والأمن الغذائي، والصحة وانتشار الأمراض. الزيادة في وتيرة ظواهر الطقس الحاد واتساعها مثل الجفاف والفيضانات وموجات الحر تجعل من التقاليد والترتيبات الطويلة الأمد التي تطورت من الخبرة في التعامل مع الظواهر الجوية تقاليداً وترتيبات بالية، مثل بنى الصرف الصحي، وخدمات الطوارئ، وأنظمة التشارك في المياه. فالجفاف الممتد الأخير الذي ضرب الجزائر وسوريا لا يمكن أن يعزى بحزم إلى تغير المناخ المدفوع بالاحتباس الحراري؛ ومع ذلك، فهي أمثلة من الأحداث المناخية الكارثية التي لم يكن بإمكان الهياكل الاجتماعية والمؤسسية القائمة التعامل معها، مما أدى إلى المعاناة والإصابة والموت. توقعت إحدى الدراسات في اليمن حدوث انخفاض كبير في دخل الأسر الريفية غير العاملة في الزراعة نتيجة للفيضانات، وفقدان المحاصيل، والارتفاع العالمي في أسعار المواد الغذائية. وأظهرت نتائج دراسة أخرى أن حدود التحمل الجسدي للإجهاد الحراري قد يؤدي إلى فقدان الإنتاجية في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل حيث يسود العمل اليدوي في الهواء الطلق، وخاصة في القطاع الزراعي. في ظل سيناريو تخفيضات صغيرة في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري على مستوى العالم خلال العقود القليلة المقبلة، يتوقع أن تكون هناك فرصة تزيد عن 15% لارتفاع معدل درجات الحرارة العالمية لأكثر من 4 درجات مئوية بحلول عام 2100. وقد يحدث هذا الارتفاع قبل هذا التاريخ في إطار سياسات عدم التخفيض ويجلب معه المزيد من الآثار المدمرة.

إن تغير المناخ يهدد بعكس مكاسب التنمية البشرية والاقتصادية الهامة التي تحققت على مدى العقود القليلة الماضية عن طريق زيادة احتمالات الفقر لجزء كبير من السكان.

ينبغي أن تفسر توقعات تأثير تغير المناخ على خلفية التحولات الديموغرافية والبيئية الأخرى التي تؤثر على المنطقة، والتغير العالمي في التجارة والعلاقات الدولية وتراجع دول التعاون الاجتماعي. وتنعكس العملية التي ينتقل سكان الريف فيها إلى المدن، ويعيشون في ظل ظروف معيشية غير مستقرة، ويمارسون المزيد من الضغوط على النظم الإيكولوجية الحضرية وتتضخم بضغطين مناخيين هما: الجفاف وانخفاض هطول الأمطار، اللذين يقوضا سبل العيش الريفية من ناحية، وارتفاع مستوى سطح البحر والفيضانات وموجات الحر التي تهدد سكان المدن الأكثر تعرضاً من ناحية أخرى - والقادمون الجدد يأتون عادة من الريف أو اللاجئين، مثل الفلسطينيين في لبنان أو الدارفوريين في القاهرة، الذين في الأغلب ينتهون بالعيش على مساحات أكثر عرضة للإجهاد البيئي. لذلك، فإن تغير المناخ غالباً ما يؤدي إلى تفاقم نقاط الضعف القائمة والملحة المرتبطة ارتباطاً وثيقاً

بالفقر والحرمان. وعلاوة على ذلك، فإن التكيف مع آثار تغير المناخ (مثل التصحر وارتفاع مستوى سطح البحر وإدارة المياه) ربما لن ينجح دون وجود تعاون إقليمي بين الدول العربية، وهو أمر مستبعد في ظل الظروف السياسية الراهنة.

## ■ الحرب والصراع، والتحولت العالمية

التغيرات الأساسية في النظم الاقتصادية والسياسية للعالم وفي وسائط التفاعل بين الناس على مدى العقود القليلة الماضية (مثل انهيار الكتلة السوفياتية الأوروبية الشرقية، وزيادة الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة العربية، وتحول مركز ثقل التصنيع في العالم نحو آسيا، وصعود اقتصاد المعلومات، وتراجع دولة الرعاية الاجتماعية، والصدمات المالية المتتالية في التسعينات من القرن الماضي والقرن الواحد والعشرين) قد أسست لوجود خطي صدع على الأقل واضحين في العالم العربي.

أولا، حافظت دول مجلس التعاون الخليجي، مدعومة بالتدفق المستمر للعملة الصعبة من صادرات البتروكيماويات، عل توفير الرعاية القوية والاستقرار السياسي، جنبا إلى جنب مع أجهزة الدولة القمعية والمحافظة اجتماعيا. دوليا، فإنها لعبت دورا اقتصاديا وسياسيا متزايد الأهمية في النظام العالمي الذي تقوده الولايات المتحدة. ويتأرجح بقية العالم العربي بين نزاعه القمعية وتوفير الرعاية الاجتماعية من ناحية، وبين مالياته المخففة وأنيباً تطلعات شعوبه المُعبّر عنها. ومع تفكيك الرعاية الاجتماعية في ظل السياسات النيو-ليبرالية منذ الثمانينات من القرن الماضي، تحركت الجهات الفاعلة غير الحكومية إلى سد الثغرات التي تركتها الدولة في توفير الخدمات الاجتماعية. يحمل تاريخ التقلبات في الحصول على الرعاية الصحية الشاملة في مصر وتونس وليبيا ولبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة دلالة في هذا الشأن.

ثانيا، شهد العالم العربي الحرب وصراعات عنيفة على مستوى أدنى، داخل بعض الدول وبين بعضها البعض، مما تسبب بعمليات مباشرة من التحركات السكانية، والشلل المؤسسي، والتدهور البيئي. على سبيل المثال، هناك حالات موثقة جيدا من تلوث التربة في قطاع غزة بالمعادن الثقيلة، وقطع أشجار الغابات في دارفور، وتلوث البحر والتربة في لبنان بالبتروكيماويات، والتدمير الممنهج للمستنقعات في جنوب العراق وحرق آبار النفط في الكويت مع ما يترتب على ذلك من تلوث الهواء والتربة والمياه الجوفية، وهي جميعها من الآثار المباشرة للصراع العسكري. ما هو أكثر تدميرا، زيادة العسكرة - المتمثل بالإفناق على الأسلحة، والأمننة - كشكل من أشكال هيمنة المخاوف الأمنية على القضايا الاجتماعية الأخرى - والذي أصبح من أكثر السمات المميزة.

## ■ الخطاب حول التنمية المستدامة

### السكان والبيئة والتنمية

يؤكد الخطاب المهيم من حول السكان على الزيادة السكانية والاستهلاك المفرط للموارد كمشكلة، وعلى التنمية باعتبارها عملية نمو الدخل. وقمّشياً مع هذا الخطاب، اتجهت السياسات السكانية إلى التركيز على الحد من الخصوبة وتحسين صحة الأمهات فيما يتعلق بالولادة، بدلا من معالجة قضايا الصحة الإيجابية بشكل كلي. كما تم اعتماد أشكال متنوعة للـ «مدءرة» البيئية - أي فكرة أن المشاكل البيئية لا يمكن حلها إلا من خلال تحسين الإدارة البيئية والسياسات - على أنها الاستجابة الأكثر فعالية للتدهور البيئي. ولا يزال ينظر للنتائج الصحية والبيئية الإيجابية كمتخلص تلقائي من التنمية الاقتصادية، كما حصل في أوروبا وأمريكا الشمالية، على الرغم من تزايد الشكوك حول هذه النظرية. وقد أشار بعض العلماء إلى أن أسباب المشاكل البيئية لا يمكن أن تعالج دائما من قبل الوزارات والوكالات البيئية ودعا آخرون إلى المزيد من الترتيبات المؤسسية المتكاملة التي تعترف بالطبيعة المتعددة الأبعاد للمشاكل البيئية.

ومع ذلك، فإن البيئة في هذا الخطاب هي في الأساس أصول مستنفدة يجب أن تدار لحمايتها من تنامي السكان. وغالبا ما يتم التغاضي عن الآثار الأكثر أهمية المترتبة عن سياسات التنمية الاستراتيجية، وخيارات استخراج الطاقة والموارد من جهة، والإجراءات والخيارات والاستجابات المحلية غير الحكومية، من ناحية أخرى. سياسيا، يتم إنتاج الخطاب وتعزيزه من خلال علاقات غير متماثلة في الدعم والمناحن، الذين همولونه ويحافظون عليه لأنه يعكس معتقدات وآراء الصناعات والإدارة البيئية الدولية. هذا الخطاب يتواءم مع الاستبداد والسلطوية الاجتماعية والسياسية في المنطقة بتقييد النقاش حول قضايا التنمية الاستراتيجية، والتي تُترك في أيدي نخبة صغيرة.

ويشير إحصاء ان إلى نوع الواقع العملي الذي لا يعكسه هذا الخطاب. احتل العالم العربية باستمرار، بين عامي 2001 و2011، المرتبة الأولى في الإنفاق العسكري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (ما نسبته 5.5%)، أي أكثر من ضعف متوسط إنفاق العالم البالغ 2.5%). والمركز الثاني قبل الأخير في الإنفاق على الصحة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (4.2%)، أكثر بقليل من نسبة جنوب آسيا البالغة 4.1%، وأقل من نصف نسبة إنفاق العالم البالغ 10%). العالم العربي هو المنطقة الوحيدة التي تنفق على التسلح أكثر من إنفاقها على الصحة. فباستثناء تونس، حتى الدول التي يتجاوز إنفاقها على الصحة إنفاقها العسكري لديها نسب إنفاق صحي وعسكري أقل بكثير من تلك الموجودة عالميا. والاتجاهات الحديثة مزعجة أكثر: زيادة اتفاقيات تصدير السلاح التقليدية بمقدار ثلاثة أضعاف من الولايات المتحدة - من 21.4 مليار دولار في عام 2010 إلى 66.3 مليار دولار في

عام 2011 - ويعزى الجزء الكبير من هذه الزيادة إلى الارتفاع في الإنفاق العسكري العربي، مع عمليات شراء من قبل أفضل خمس دول مستوردة: المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ومصر وعمان والجزائر تصل إلى 42.3 مليار دولار. ومن المفارقات، أن هذا الرقم يعادل تقريبا مرة ونصف مقدار مجموع ميزانية المساعدات الأميركية الخارجية البالغة 30.7 مليار دولار.

وبصرف النظر عن التأثير المباشر للتسلح على الصحة والرفاهية عند استخدام الأسلحة، تثير هذه البيانات العديد من الأسئلة التي هي مدعاة للقلق. هل يمكن لتحول صغير في الإنفاق العام على القوات المسلحة لصالح الصحة والتعليم وحماية البيئة أن يكون له تأثير أكبر بكثير على التنمية المستدامة من نوع الإجراءات التي تدعمها التقارير عموما حول التنمية المستدامة، أي - هل يمكن لحقن رأسمال كبير أن يولد مجموعة جديدة كاملة من الاحتمالات في هذه القطاعات الثلاثة؟ إلى أي مدى تبرر التهديدات الأمنية الفعلية ميزانيات الدفاع الكبيرة وأين ينبغي وضع خط بين أولويات الأمن والأولويات الاجتماعية المختلفة؟ ما هو الدور الذي يجب أن تلعبه المؤسسة العسكرية في مختلف البلدان العربية في الحياة المدنية؟ من هم الذين يجب أن يتخذوا هذه القرارات ومن هم الذين يتخذونها؟ هل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في وضع يمكنهما من تقديم المشورة للحكومات العربية ضد الإنفاق العسكري المفرط إذا كانت تلك المشورة ضد مصالح أحد المانحين الرئيسيين؟ ما زالت هذه الأسئلة خارج حدود النقاش التي وضعها الخطاب السائد حول الصحة والبيئة. في الواقع، لا تزال البحوث في الاقتصاد السياسي للإنفاق العسكري في المنطقة قليلة جدا وبشكل محزن لأسباب ليس أقلها السرية التي تحيط بالعقود والميزانيات العسكرية. وهذا ليس أحد أوجه القصور من جانب المشتريين فقط: فلقد أظهرت نتائج دراسة حديثة عن 129 مورد هام للمعدات العسكرية - معظمهم من أمريكا وأوروبا - وهم المسؤولين عن معظم مبيعات السلاح في جميع أنحاء العالم، أظهرت أن ثلثهم ليس لديه مستويات كافية من الشفافية وأن نصفهم تقريبا يفتقر أهم أساسيات الأنظمة الواقية من الفساد.

تم وضع أسس النظام الجيو-سياسي الإقليمي الحالي في نهاية الحرب العالمية الأولى، وترسخ أكثر جراء اضطرابات الحرب العالمية الثانية والانقلابات العسكرية القومية في الخمسينات والستينات من القرن الماضي. بالإضافة إلى ذلك، تسبب إنشاء دولة إسرائيل بعسكرة كبيرة في المنطقة التي قامت بها في ذلك الحين الأنظمة العربية. وهذا النظام يفيد بوضوح الصناعات العسكرية في الغرب المتحالفة مع الحكومات الاستبدادية العربية. أنه، على أقل تقدير يرفع بشدة من ثمن الفرصة لشعوب المنطقة بكل ما تحمله من تبعات بيئية وتنموية وصحية لا تعد ولا تحصى.

[...]

ويظهر مفهوم الأمن الآن بشكل دائم في الأدبيات الصحية والبيئية. فلقد تم الاعتراف بأن السلامة البدنية والأمن البشري هما محددين هامين للنتائج الصحية من جهة. ومن جهة أخرى، فإن مفهوم الأمن قد أصبح أعمق وإلى ما هو أبعد من أمن الدولة وطبق على القطاعات الأخرى للتعامل مع المشاكل البيئية والصحية (وبالتالي ظهور مفاهيم مثل الأمن البيئي والصحي)؛ هذا الاستخدام الجديد نسبياً لهذا المفهوم هو ما يعيننا هنا. دفع تقرير التنمية البشرية العربية بأن امتداد استخدام هذا المفهوم ليشمل هذه الجوانب يساعد على تحويل التركيز من أمن الدولة إلى أمن المواطن، هذا قد يكون صحيحاً. ومع ذلك، يمكن للمفهوم العمل في الطريق المعاكس. فعلى سبيل المثال، فإن الأدبيات المتعلقة بالأمن البيئي، عالمياً وفي العالم العربي، تأطر المشكلات البيئية بأنها قضايا أمن قومي، وذلك نظراً لأن الماء والأرض عادة ما يعتبران جزء من وحدة أراضي الدولة. علاوة على ذلك، فإن مقاربات الصحة والبيئة شوهدت بالمضامين الاستبدادية لمصطلح الأمن - لأسباب ليس أقلها الأسماء الرسمية للوكالات القمعية للدول البوليسية العربية التي تحمل في الأغلب كلمة الأمن. هذا لا يجعل بالضرورة من مصطلح الأمن غير صالح للاستعمال، ولكنه بالتأكيد يدعو إلى الحذر عند استخدامه.

## ■ التعاون الإقليمي من أجل البقاء

لدى العالم العربي ثروة هائلة من المناطق المناخية والنظم الإيكولوجية، والتراث الثقافي والمعماري، والأديان، والشعوب والتقاليد الحضرية والريفية، وتاريخ مؤسسي وسياسي. وقد يصبح هذا التنوع أثمن ما تملكه المنطقة في مواجهة التحديات الهائلة التي ناقشناها. يعتمد ذلك على الاختيار الذي يجب على المنطقة أن تختاره بشكل جماعي. إنه خيار ما بين التعاون الإقليمي والتكامل البيئي من أجل البقاء من ناحية، وخيار الحرب، والانقسامات الطائفية وعدم الثقة، وأمل ضئيل في المستقبل من ناحية أخرى.

ستستفيد المنطقة من التعاون. من حيث المبدأ، يمكن التكامل البيئي من وجود إدارة أكثر عقلانية لمخازين المياه وسياسات غذائية وزراعية أكثر أمناً وتبادل مفيد متبادلة للعمل والطاقة. إن هذا التعاون، على أقل تقدير، هو وسيلة لبناء المرونة اللازمة في الكثير من الخيارات السياسية الوطنية. وحمية التكامل البيئي حول المياه والغذاء والعمل والطاقة تحديداً، هي الأشد إلحاحاً وهي ذات أفضل فرصة للنجاح. إلا أن الحرب تسرع بانحدار قدرة النظم الإيكولوجية على إعانة السكان الحاليين والمستقبليين. فعلى سبيل المثال، ووفقاً لأحد التقديرات، فإن كل 3 سنوات من الصراع العنيف تبطئ تقليص الفقر بنسبة

2.7%. يعيش العالم العربي في حالة شبه صراع دائم وكوارث بيئية أخذت بالتأثير سلبا على السكان الأكثر عرضة للخطر. ويتطلب هذا الوضع الاعتراف بأن البقاء قد أصبح على المحك والاستثمار في الاستعداد للكوارث - وهو مهمة تتجاوز قدرة أي أمة منفردة - يضع حتمية أخرى للتعاون حول قضايا البقاء.

التعاون الإقليمي هو بالطبع ليس حلا عاما شاملا. وترتبط بعض الموارد البيئية مثل المياه والغذاء بشبكات خارج العالم العربي، وتوثيق التعاون بين الدول العربية لا يمنع أشكال تبادل إقليمية وعالمية أخرى. هناك العديد من العقبات التي تحول دون التعاون الإقليمي مثل عدم الاستقرار السياسي وعدم الثقة والاختلاف في التاريخ الوطني، والمصالح والمسارات، وضعف المؤسسات، واحتمالات الصراع العنيف والتحالفات الجغرافية السياسية القائمة، والمصالح العالمية القوية - ما يستوجب أخذ وقائع كل حالة على حدا. التعاون الإقليمي ليس مفهوما جديدا: لقد ظهرت المجموعات الإقليمية في أوروبا وأمريكا، وآسيا حول مصالح اقتصادية وبيئية مشتركة. ويمكن القول أن دول مجلس التعاون الخليجي هي واحدة من أشكال التبادل الإقليمي المؤسسي الناجح في العالم العربي، حتى لو كانت تشمل فقط الدول ذات الدخل المرتفع.

الدعوة إلى تكامل العالم العربي القائم على البيئة في القرن الواحد والعشرين مبنية على شعور عام بالمصير المشترك لشعوب المنطقة على الرغم من تصاعد الخلافات الإقليمية؛ أنها لا تتطلب وحدة سياسية أو إلغاء الحدود الوطنية. إنها دعوة للاستفادة من الخصائص على المستوى الإقليمي والاعتراف بأن القدرة على البقاء والازدهار في عالم سريع التغير يعتمد على جعل التنوع يعمل لصالح العالم العربي وليس ضده. إنها تستند أيضا على الاعتراف بأن احترام التنوع سيساعد على دفع الدول العربية نحو إعادة تنظيم علاقات المجتمع والدولة على أساس التقاليد ديمقراطية - أي نحو إعادة صياغة ومأسسة هذه العلاقة من حيث المواطنة. فعلى سبيل المثال، في أيامنا هذه، فإن القرارات السياسية حول المفاضلة بين المياه والأمن الغذائي، والإنفاق العسكري، وحقوق الإنسان للسكان المهددين لا يجب أن تتخذ بعد الآن من قبل نخبة صغيرة مهمة مصالحها. إن حدوث هذه النسخة المشرقة من المستقبل يعتمد بالطبع على ما سيقوم به السكان في العالم العربي أو ما لا يقومون به. ولكنه أيضا يعتمد إلى حد كبير على إمكانية بناء مؤسسات حوكمة عالمية ديمقراطية حقاً، وعلى استعداد الدول القوية في الغرب لبناء علاقات مع العالم العربي لا تركز على المصالح الضيقة لمبيعات الطاقة والسلاح. مبادرات مثل اقتراح تطوير إنتاج ونقل الطاقة المتجددة المشتركة بين شمال أفريقيا وأوروبا تقدم لمحة عما قد تبدو النسخة الأكثر سلامة لمثل هذه العلاقة.

## ■ الاستنتاج

أي مستقبل يريد العالم العربي أن يحققه؟ علينا أن نعتزف ونحترم حقيقة أن المجموعات المختلفة في العالم العربي قد تريد أنواعا مختلفة من المستقبل. ومع ذلك، يمكننا أن نزعف أن أساسيات لعلاقات جديدة بين الدولة والمواطن، ومؤسسات سريعة الاستجابة وخاضعة للمساءلة، والتعاون من أجل البقاء على قيد الحياة هي أساسيات مشتركة بين كل هذه الرؤى. ربما هذه هي الرسالة الأكثر أهمية التي يمكن أن يسهم بها العالم العربي في الحوار العالمي حول أهداف التنمية المستدامة. إنها ليست رسالة جديدة على وجه الخصوص ولكنها رسالة ملحة أكثر من أي وقت مضى. هذا هو المستقبل الذي يستحقه العالم العربي - المستقبل الذي يجب أن يصبو إليه - وهو المستقبل الذي أصبح يطالب به، بطريقة أو بأخرى، سكان العالم العربي في كل مكان.



## العنف المصاحب لتغير المناخ في مصر

ميكا مينيو بالويللو

في خضم الحركات الثورية في السنوات الأخيرة، ليس من السهل ألا نلاحظ أن تغير المناخ قد بدأ يغير الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث نعيش، تغييراً جذرياً. هذا التحول التدريجي، الذي يصعب تجنبه، يهدد بنزوح الملايين من البشر، إن لم يكن عشرات الملايين، وبتغيير شكل المنطقة بشكل قد يصعب التعرف عليها. وكالمعتاد، سيسمح رأس المال لطبقات النخبة بالاستفادة من الدمار الذي سيلحق بالأغلبية الفقيرة، ولكن مستقبلاً يسوده العدل هو مستقبل ما زال ممكناً، إذا ما كافحنا من أجله.

الصيف الذي جاء مبكراً في عام 2014 ذكرنا بالعنف الذي قد يسببه تغير المناخ. درجات الحرارة المرتفعة تقتل، حتى لو كان الطقس الحار قد يبدو طبيعياً بالنسبة للمنطقة. موجات الحر مثل تلك التي جاءت في أيار/ مايو 2014، عندما وصلت درجات الحرارة في القاهرة إلى ثلاثة وأربعين درجة مئوية، قد تبدو مزعجة ولكن غير ضارة. ولكن موجه حارة في بريطانيا قتلت 760 شخصاً خلال تسعة أيام في صيف عام 2013. وكانت أعلى درجة حرارة شهدتها لندن ثلاثة وثلاثين درجة. كم من الناس سيموتون في مصر كل صيف، حيث درجات الحرارة أعلى بكثير والنظام الصحي أضعف بكثير؟ لا توجد أي إحصاءات يمكن الرجوع إليها، ونحن لا نعرف أسماء الذين قضوا نتيجة ارتفاع درجات الحرارة، حيث أن أكثرهم يعيش في الشوارع وينحدر من الطبقات الاجتماعية الدنيا.

إن الأمر يتعلق بما هو أكثر بكثير من ظواهر جوية عنيفة. فبين عامي 2006 و2010، دمر الجفاف الشديد في شرق سوريا معيشة 800 ألف شخص وقتلت خمسة وثمانين في المئة من الثروة الحيوانية. قرى بأكملها، وصل عددها إلى 160 قرية أفرغت من سكانها قبل عام 2011. وأيضاً في مصر، أجبر ارتفاع منسوب مياه البحر في دلتا النيل أسر المزارعين على إخلاء منازلهم مراراً وتكراراً في السنوات الأخيرة. في واحدة من القرى الساحلية قرب رشيد، والتي زرتها في نيسان/أبريل عام 2014، تحدث السكان عن اضطرابهم للانتقال ثلاث مرات بعد انجراف أراضيهم.



إن ما يحدث ليس «الطبيعة تنتقم لنفسها». العنف الطبقي لتغير المناخ تمت بلورته بحيث يتحمل الفقراء العبء نيابة عن الفئات صاحبة الامتيازات. نحن لا نتعرف على الوحشية الكامنة في تغير المناخ حيث أن الخطاب المهيمن لا يظهرها. يتم تحويل المسؤولية وتحميلها على الكوارث «الطبيعية» والشكل المادي للأرض. لكن لم يكن هناك داعٍ لأن يموت أحدٌ في القاهرة عندما انخفضت درجة الحرارة في كانون الأول/ ديسمبر، أو عندما ارتفعت في أيار/مايو. جاءت الوفيات نتيجة قرارات اتخذت في لندن وبروكسل وواشنطن دي سي ودي، وعلي المستوي المحلي في لاطوغولي ومصر الجديدة، والقطامية. كانت هذه خيارات اتخذت للحفاظ على حرق الوقود الأحفوري، وحماية الأغنياء بدلاً من الفقراء.



ناس إراكو على شاطئ البحر يحتجون ضد مشروع جديد لبناء مصنع غاز كبير على أراضيهم. يمكن رؤية مصنع للغاز الطبيعي المصنع في الخلفية.

في مصر والدول المجاورة لها، يعتمد البقاء على التكيف مع موجات جديدة من الجفاف والعواصف والفيضانات وتلف المحاصيل. ويروج الأكاديميون والمؤسسات الحكومية والسلطات الرسمية لخطط وحلول معظمها يقدم القليل جداً وبعد فوات الأوان، أو قد يهدد بالمزيد من الدمار. هذه الحلول والتدخلات ليست محايدة من الناحية السياسية أو الإجتماعية. بناء الجدران على السواحل البحرية لحماية المنتجعات السياحية، وتوسيع الزراعة كثيفة رأس المال يعيدان التأكيد على المصالح الخاصة للشركات. تخلق مسارات التكيف هذه فضاءات جديدة لتراكم وسيطرة النخبة على الأراضي والمياه، والطاقة. «فالحلول» القائمة على السوق تزيد من قوة الاستغلال الذي يتعرض له الفقراء بالفعل. ومع ذلك، فإن أكثر الأدبيات ذات الصلة لا تشكك في هياكل الاقتصاد والقوة التي تشكل كيفيتنا للتكيف.

يدعو هذا المقال إلى عمل تحقيق دقيق في دور البعد الطبقي في كل من آثار تغير المناخ، وطرق تكيفنا معها. نحن بحاجة إلى التعرف على محاولات استخدام تغير المناخ للترئخ وكوسيلة لترسيخ عدم المساواة علي حقيقتها. حجم الأزمة يعني أننا بحاجة إلى خروج جذري عن هياكل السلطة الاستبدادية والنيو- ليبرالية القائمة. الحاجة الملحة تجعل الأمر يبدو كما لو أننا لا نملك الوقت لتغيير النظام، ولكن الاعتماد على هؤلاء الذين يحكمون سيرجنا خطوتين إلى الوراء مع كل خطوة إلى الأمام. بدلا من ذلك، يتعين علينا أن ننظر إلى الحركات الاجتماعية والمجتمعات المواجهة التي تقاوم، وبناء مسارات ديمقراطية للبقاء في عالم أكثر دفئا.

## ■ دلنا نيل مدمر

من المقرر أن يعيد تغير المناخ تشكيل الكوكب بشكل جذري. سيتم إنفاق مئات المليارات في محاولة للتكيف وإعادة تشكيل المناظر الطبيعية المادية والعلاقات الاجتماعية والاقتصادية. فكيف سيكون شكل هذا التحول في مصر؟

المقترحات والتحليلات الحالية محدودة وبطيئة ومحافظة جداً لمواكبة ما يجري. مع بعض الاستثناءات المهمة، تأخذ الكتابات الموجودة نهج فوقي وتؤكد على عدسة «الأمن». هل ستشكل ندرة المياه تهديدا للدولة؟ هل ستقوض الهجرة الأمن؟ ما هي الحلول التكنولوجية التي ستضمن استمرار زراعة الأراضي؟ كم من المال سيضيع من صناعة السياحة؟ وكما فعل المستشارون التنمويون على مدى عقود، يضع «خبراء» اليوم اللوم في ضعف مصر على جغرافيا البلد الطبيعية: فهي بلد صحراوي مع مصدر رئيسي واحد للمياه العذبة، ودلتا مسطحة آيلة للغرق يقطنها عدد كبير من السكان. وهذا يعني أنه يمكن تجنب التهديد باستخدام التكنولوجيا، من دون إحداث تغييرات في النظام الاجتماعي.

فأحد النصوص الأولى ذات المستوى الرفيع لاستكشاف السياق السياسي لتغير المناخ في المنطقة الناطقة بالعربية تطلب منا أن نثق بالنخب المحلية والمؤسسات النيو- ليبرالية في تعريف وتشكيل الأشكال التي سيأخذها التكيف. تم نشر ورقة جون ووتربري البحثية بعنوان «الاقتصاد السياسي لتغير المناخ في المنطقة العربية» في عام 2013 ضمن تقرير التنمية البشرية العربية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

## ■ التكيف لمن؟

بعض الناس هم أكثر عرضة للتأثر بتغير المناخ عن غيرهم. وهذا الأمر مقبول على نطاق واسع، ولكن يتم تجاهل الأسباب الكامنة وراء ذلك من قبل واضعي السياسات في

مصر. الضعف والمرونة ليسا عشوائيين وليسا «طبيعيين»، ولكنهما نتاج اجتماعي لعقود وقرون من التحدي والتفاعل داخل وبين السكان المحليين، والدولة بتنوع أشكالها، والقوى الرأسمالية والاستعمارية، فضلا عن الجغرافيا الطبيعية.

في دلتا النيل، تتشكل كيفية تأثر الناس من خلال تجربتهم الموروثة في نزاع الملكية، وسرقة الأراضي، والقمع. وهذه الأمور تم تشريعها خلال التوسع في زراعة القطن وخلق فئة من العمال غير مالكة للأراضي أثناء الاحتلال البريطاني، أو بعد قانون الإصلاح الزراعي لعام 1992 والذي سنه الرئيس المخلوع حسني مبارك، القانون الذي أعطي سيطرة الأراضي إلي كبار ملاك الأراضي وأدى إلى طرد مئات الآلاف من صغار المزارعين من أراضيهم. وقد أشرف على كلتا العمليتين اللتين تمتا تحت مسمى «التنمية» و«الحدثة» ائتلافات مختلفة من الشركات المحلية، والبيروقراطية، والقادة العسكريين. وقد عمل هؤلاء في تحالف مع رأس المال الدولي والقوى (النيو) استعمارية سواء تلك المتمثلة بالإمبراطورية البريطانية في القرن التاسع عشر، أو وكالات الولايات المتحدة والاتحاد الاوروي في أواخر القرن العشرين.



مسيرة ضد الفساد

هؤلاء الذين يضعون خطط الاستجابة لظاهرة الاحتباس الحراري لا يعترفون بهذه الجذور التاريخية لظلم المناخ. بدلا من ذلك، فإن الدرس الذي استفاد منه المسؤولون الحكوميون وبعض الأكاديميين من التاريخ، هو أن سياسات التكيف الهيكلي التي طبقت في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي أظهرت الاستخدام الفعال للضغط الخارجي. والفكرة هي تكرار هذه العملية. ستعمل النخب المحلية على توسيع الزراعة كثيفة رأس المال الموجهة للتصدير وتجارة الكربون الإقليمية، بإرشاد وبضغط من خبراء من الاتحاد الأوروبي، والبنك الدولي، والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير. ولكن هذه البنوك العامة نفسها تمول الصناديق الخاصة المتحايلة على الضرائب وتشجع على برامج خصخصة الخدمات الأساسية مثل

المياه والنقل، وتدعم الوقود الاحفوري الملوّث بما في ذلك التنقيب عن النفط في مصر ومشاريع التكسير الهيدروليكي المحتملة في تونس. وفي الوقت نفسه يعمل الاتحاد الأوروبي على ضمان الإستحواذ على الغاز من خلال توسيع خطوط الأنابيب في آسيا الوسطى و عبر الصحراء، في حين يُمنع الناس من اتباع نفس الطرق وتُعسكر البحار المحيطة، مما يتسبب في غرق الآلاف من المهاجرين في البحر المتوسط كل عام.

المؤسسات المصرية هي جزء من هذه العملية. معهد البحوث الساحلية، ومقره الإسكندرية، أصبح يعطي الأولوية لمقترحات التكيف التي تحمي السياحة والمصالح التجارية الكبيرة. وينظر الى جذب رؤوس الأموال على أنه من الأهمية بمكان بحيث يهون موظفو المعهد من خطر تغير المناخ قائلين: «إذا قلنا أن لدينا مشكلة كبيرة سيقيم المستثمرون بسحب أموالهم ويضعوها في مكان آخر و لن يطورا بذلك المنطقة الساحلية، وهذا ضد سياساتنا. نحن بحاجة إلى تطوير هذه المناطق، ونحن بحاجة إلى أشخاص مهتمين بها ولا نريد أن يساورهم الخوف في أي وقت من الأوقات.»

هذا النهج في التكيف في مصر يتفق مع العقيدة السائدة بين مستشاري السياسات المناخية الذين يتقاضون رواتب عالية والذين يزعمون بأننا سنتمكن من التعامل مع ظاهرة الاحتباس الحراري من خلال تعزيز السياسات القائمة. ويقولون أن حلول «الفوز المتبادل» ستسمح بالنمو المستمر والتقليل من المخاطر السياسية. الأبناء السيئة عن حق يتم تجاهلها بإعتبارها «مثيرة للقلق» الكثير، ويجعلوننا نعتقد أن مستقبل بركبون منخفض يبعد مجرد خطوة تغيير واحدة. فيمكن للإصلاح التكنولوجي وأدوات السوق تحييد هذا التهديد. وهذه مرحلة جديدة في ما تسميه راي بوش «الاعتداء الأيديولوجي على الحكومات الإفريقية بما يضمن خضوعها للإصلاح السياسي الخارجي والتحرير الاقتصادي.»

يفشل هؤلاء الذين يشكلون سبل التكيف في المنطقة غالباً في طرح السؤال التالي: «التكيف لمن؟» خطط التكيف ليست تدخلات تكنولوجية محايدة سياسياً أو اجتماعياً. تدابير التكيف مع ارتفاع مستوى سطح البحر في دلتا النيل يمكن أن تشمل إعادة توزيع الأراضي لأولئك الذين هم في أشد الحاجة إليها، أو الإخلاء القسري الجماعي لصغار المزارعين ليحل محلهم الصناعات الزراعية التي من المفترض أن تكون فائقة الكفاءة. بناء الأسوار البحرية لحماية المنتجات السياحية والبنية التحتية للنفط، أم بناء الأسوار البحرية لحماية السكان ولحماية الإنتاج الغذائي المحلي. إعطاء الأولوية لإمدادات المياه للقادرين علي الدفع أكثر، أم توفير توزيعاً أكثر عدلاً للمياه. باختلاف ايديولوجية المؤسسة التي تقدم المقترحات، يمكن لمقترحات التكيف أن تتراوح ما بين تقديم آليات «السوق» التي تعطي الأولوية للشركات الكبيرة، إلى تقديم البرامج الجماعية من الدعم المتبادل. قد يجلب التكيف النجاح لفئة اجتماعية ما والفشل لفئة أخرى. هل سيكون التكيف عادلاً؟ مربحاً؟ ديمقراطياً؟ فاشياً؟

## ■ اختلافات كبرى في الحضارة

يرى الكتاب الرئيسيون في تغير المناخ بأن علينا ألا نتحدى الهياكل الاجتماعية أو الاقتصادية الحالية في التعامل مع تغير المناخ. ويقولون أن علينا أن نقبل الحاضر السلطوي النيو-ليبرالي لأنه لا يوجد هناك أي بديل آخر.

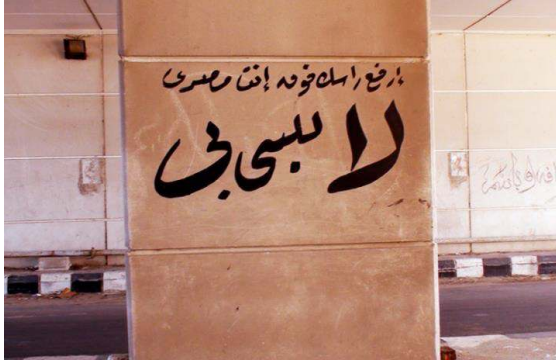
في الواقع، فإن التغيير الجذري للعلاقات الحالية ليس فقط مبرر، ولكنه أمر لا مفر منه. فوفقاً لدراسة حديثة نشرت في مجلة «Nature Climate Change» (تغير مناخ الطبيعة)، فإنه لم يعد ممكناً «ضمن القيود السياسية والاقتصادية التقليدية» منع ارتفاع درجات حرارة الأرض درجتين مئويتين. وتعرّف معظم الحكومات الدرجتين المئويتين بأنها العبء التي يصبح بعدها الهرب من تغير المناخ أمر مستحيل. حتى عند هاتين الدرجتين، هناك تهديد بحصول «اختلافات كبرى في الحضارة».

ويرى المؤلفان، كيفن اندرسون وأليس بوز من مركز تيندال لبحوث تغير المناخ، أن الصمت على مخاطر النمو المستمر يرجع إلى أن «مخالب الاقتصاد تغلغل في علم المناخ». ويقول العالمان أن لهجة الخطاب المريحة والمستعملة بسذاجة في العلوم والسياسة المتفائلة يحجب «الإنقطاع بين العلم (المادي والإجتماعي) أساس المناخ، والهيمنة الاقتصادية. إنهم يصفون استحالة خفض الانبعاثات بشكل كاف في ظل النظام الاقتصادي القائم، ولكنه من الصعب أيضاً تحقيق تكيف عادل دون تغيير صانعي القرار.

أصبح تغير المناخ اليوم مدمراً للمجتمعات في كل مكان، وهو يقتل 300 ألف شخص سنوياً. إلا أن 99% من الضحايا يسقطون في جنوب الكرة الأرضية. في مصر، حيث الطقس أكثر دفئاً وهذا يعني زحف الأمراض، لأن المياه ومسببات الأمراض التي تنقلها الحشرات تنتشر من المناطق المدارية لتصل إلى الملايين ممن لم يتعرضوا لها من قبل. يواجه المصريون الجوع الوحشي مع تدمير المحاصيل ونفوق الماشية. وتواجه المدن الكبرى الساحلية مثل الإسكندرية احتمال الانغمار. حتى عندما يحدث الجفاف أو الفيضانات في الخارج، يتعرض سكان المدن المحلية التي تعتمد على المواد الغذائية الأساسية المستوردة مثل القمح والأرز إلى تقلب الأسعار، ويصبحون غير قادرين على إطعام أنفسهم. ارتفاع درجات الحرارة والإجهاد الناتج عن الحرارة يقتل الآلاف، وخاصة العمال الريفيين الذين لا يستطيعون تجنب العمل الشاق في الشمس. ومع وجود بنية تحتية ضعيفة فهذا يعني التعرض أكثر إلى الجفاف والعواصف، والفيضانات مع احتمالات إخلاء محدودة.

و باختصار، تقتل الكوارث العديد من الفقراء، والقليل من الأغنياء. تفتقر الطبقات العاملة الريفية والحضرية إلى الموارد التي تمكنها من البقاء على قيد الحياة، مما في ذلك السكن الآمن، والمياه النظيفة، والقدرة على السفر. لا تتمكن الطبقات الحاكمة فقط من البقاء في مراكزها في المقابل، ولكنها أيضاً تستفيد من حدوث الكوارث، وذلك باستخدام

الفرصة لتشريد السكان وإعادة الإعمار لفرض النظم التي تلبى مصالحها. ومن سكنها المكيف المحاط بالأسوار، تستخدم النخبة تجارة الكربون والأراضي المستولى عليها وتحويل المياه لزيادة سيطرة القطاع الخاص على الموارد التي كانت في السابق موارد عامة: الهواء والماء والأرض. ولكن هناك بدائل تسمح بتكيف عادل خارج حدود قاعدة الربح.



## ■ النضال من أجل تكيف عادل

الغالبية العظمى من الكتابات عن تغير المناخ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لا يوجد بها أية إشارة إلى قمع أو إلى مقاومة، وهذا يظلم النضالات الشعبية الموجودة بالفعل. لقد كان الفقر والحرمان شديداً في مصر لفترة طويلة، وكانا المحرك الرئيسي لثورة 25 كانون الأول/يناير. ترددت أصداً هتافات تنادي بـ «عيش، حرية، عدالة اجتماعية» من ميدان التحرير إلى بورسعيد وأسوان ومن كل جانب على مدى ثلاثة سنوات. لم يكن أحد يفكر في المناخ عندما كانت المواجهة مع قوات الأمن المركزي، ولكن الخبز والحرية والعدالة الاجتماعية هم نقطة انطلاق جيدة لتكيف عادل.

التكيف مع تغير المناخ يعني البقاء في وجهة الشدائد. ولطالما كان المزارعون في مصر مصرّين على البقاء على الرغم من القمع الشديد. وهذا يعني المقاومة السرية والعلنية للمحاولات المتعددة لمالكي الأرض والدولة لنزع أراضيهم منهم. وكان قانون الإصلاح الزراعي الذي شرعه مبارك في عام 1992 قد أثار معارضة ضخمة في الريف خلال التسعينات من القرن الماضي، كما حاول المستأجرون الدفاع عن أرزاقهم. لهذا، نظمت «لجان مقاومة قانون رقم 96 ما يصل إلى ماتني مؤتمر ريفي لتحدي السلطات، على الرغم من القمع الذي مارسته الدولة والذي أدى إلى مقتل أكثر من

مائة شخص. وخلال الفترة نفسها، رفض المزارعون في دلتا النيل الشمالي أن ينصاعوا لتوجيهات الحكومة المتزايدة. فمن خلال الحد من زراعة المحاصيل الغذائية المحلية مثل الأرز، هدفت الدولة إلى تحويل إمدادات المياه للمحاصيل الصناعية المعدّة للتصدير. ولكن المزارعين زرعو الكثير من الأرز مما جعل الدولة تحرر 250 ألف غرامه وتهدد العديدين بالسجن.

لم تكن هناك هزائم في جميع المعارك. منع الصيادون والمزارعون في جزيرة القرصاية في القاهرة الجيش المصري من مصادرة أراضيهم. اقتحم الجيش أولاً جزيرة النيل بالجرافات وبمائة جندي في عام 2007، في محاولة لطرد سكان القرية جميعهم. قاوم السكان المحليون هذا الاقتحام وعمليات التوغل المتكررة في السنوات التالية، ورفضوا مغادرة منازلهم. أقام الأهالي الحواجز على طول طريق البحر الأعظم واشتبكوا مع الشرطة، بعد أن قتل الجنود الصياد محمد عبد الموجود الذي يبلغ من العمر عشرين عاماً خلال غارة نفذت في فجر يوم من أيام شهر تشرين الثاني/نوفمبر من عام 2012. وسرعان ما انضم نشطاء من حركة «لا للمحاكمات العسكرية للمدنيين»، و«حركة شباب 6 أبريل»، و«مصريين» إلى نضال الجزيرة بعد سجن السكان بتهمة ملفقة. تمكن أهالي القرصاية من الاحتفاظ بأراضيهم حتى الآن. كما فعل المزارعون في جزيرة الذهب المجاورة، حيث قاوموا أيضاً محاولات مماثلة قامت بها الدولة لسرقة أراضيهم منذ عام 2001.

و نشهد أيضاً موجة مقاومة بعد أخرى لمشاريع البنية التحتية المدفوعة باستخراج الوقود الأحفوري واستهلاكه. في عامي 2011 و2012، تشكل تحالف واسع بين الصيادين والسكان المحليين ضد مصنع أسمدة موبكو بدمياط واشتبك أعضاءه مع الشرطة واغلقوا المصنع وأجبروا السلطات على إجراء تحقيقات رسمية. وفي قرية فارس قرب أسوان وبعد تضرر أو انهيار سبعين منزلاً عندما قامت شركة دانة للغاز بضخ سوائل وبالحفر لإستخراج النفط في مكان قريب، أغلق أهالي القرية الطريق الصحراوي ودخلوا موقع الحفر. أيضاً المظاهرات والاعتصامات والاحتجاجات طوال عامي 2011 و2012 دفعت شركة برينيتش بترولسيوم لتجميد بناء محطة الغاز الخاصة بها لأكثر من سنة، قبل أن توافق على عدم البناء في أي مكان بالقرب من البلدة. في أوائل عام 2014، ضمت حملة «مصريون ضد الفحم» قواها مع قوى المجتمع في وادي القمر بالإسكندرية في المعركة المستمرة ضد التلوث الناجم عن مصنع لافارج للأسمت. وفي شهر آذار/مارس، هددت اللجنة الشعبية المحلية بالاعتصام بعد أن أعلن وزير الصناعة بأنه قد يسمح لمصانع الأسمت باستخدام الفحم.

في مصر، يقاتل الناس في الصفوف الأمامية في مواجهة تغير المناخ. فإذا رفضنا أن نرى مدى ارتباط هذه النضالات في التعامل مع تغير المناخ والتكيف معه، فسيبدو أن التغيير إذن يأتي فقط من «الخبراء» وبشكل فوقّي.

## ■ تخيل وبناء مستقبل جديد

توجد أسباب عدة لفسلنا الجماعي في منع تغير المناخ الكارثي وفي القدرة علي التكيف معه. تشمل العوامل الرئيسية علاقات القوة غير المتكافئة وضعف شديد في تخيل الحلول. تجسد معظم الأدبيات الخاصة بالموضوع في الدول العربية هذا الفشل، لأنها ما زالت أسيرة الاقتصاديات النيو- ليبرالية التي يهيمن عليها النهج الجيوفيزيائي الذي يتجاهل الصراع. ومع استثناءات قليلة، فتقدم «واقعتها السياسية» تحليلات مربحة للشركات.

يحدثنا أندرسون وبوز على أن نترك «اقتصادي السوق يتقاتلوا فيما بينهم حول السعر المناسب للكربون- أن نسمح لهم أن يعاودوا عيش يومهم الصعب إذا ما رغبوا في ذلك. العالم يتحرك إلى الأمام، ونحن بحاجة لأن تكون لدينا الجرأة على التفكير بشكل مختلف وتصور مستقبل بديل.» ويتطلب ذلك تخيل مستقبل خارج الإطار النيو- ليبرالي السلطوي وفهم كيفية تقاطع المناخ مع المصالح الطبقية ومع السلطة.



وهذا يتطلب اقتصاد سياسي خاص بتغير المناخ في المنطقة العربية قادر أن يحقق في العلاقات بين صناعات الوقود الأصفوري، والنخب الإقليمية، ورأس المال الدولي. بدأ إسماليان ومالم في هذا العمل من خلال تحدي الصياغة ذات النظرة الجيوفيزيائية المحدودة في معظم الكتابات الأكاديمية عن التأثيرات المناخية في مصر. وفيما يتم تطوير خطط التكيف وضخ الأموال في المشاريع الهندسية الكبيرة، ينبغي أن نسأل مصالح من هي تلك التي يتم الدفاع عنها ومن هم المستفيدون حقاً؟ كيف سيتم السيطرة على توزيع المياه والأراضي في سياق ازدياد الاحتباس الحراري العالمي؟

سيقود تغير المناخ التحولات الأكثر عمقاً في الذاكرة الحية في مصر، وربما في ذاكرة الجيل القادم أيضاً. إذا حصرت معركة تحديد التكيف في مصر بين القوات العسكرية وقوي النيو- ليبرالية، فستكون الخسارة حتماً من نصيب بقية السكان. لكنه يمكن وقف الاندفاع المتهور



لغلق مجتمعاتنا للاعتماد على الوقود الأحفوري فقط، فهناك قضية وجيهة للاعتقاد بأن التكيف العادل شئى ممكن حدوثه. وعلى الرغم من القوة المتصاعدة للجيش والقوى المناهضة للثورات والفلول في الوقت الراهن، فقد أظهرت الثورات العربية أن التصدعات ممكنة الحدوث.

الحركات الاجتماعية المصرية التي تناضل من أجل إعادة التوزيع والتعاون والعدالة قادرة على خلق استراتيجيات تحويلية للتعامل مع تغير المناخ. هذا المستقبل البديل لن يتم ابتداعه في أبراج الناييل سيتي والمؤتمرات العالمية التي تعقد برعاية البنك الدولي أو في القمم التي تعقدها الأمم المتحدة. الخطابات الأصلية للتكيف العادل يمكن أن تصدر من الملايين من الناس الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة والقرى الصغيرة، حيث علاقات وقضايا السلطة هي مسائل عميقة ويستحيل تجاهلها. مساحات مثل المجالس الشعبية التي ملأت شوارع إدكو وهي تناقش مستقبلاً للطاقة لا توجد فيه برتيش بتروليوم.

مجموعات شعبية في أجزاء أخرى من العالم هي أيضاً تعمل علي بناء حلول: ففي عام 2013، أثبتت لجان الاستجابة للإعصار في الأحياء التابعة لجمعية سلفادور المانجروف فعالية أكثر من خطط إخلاء حكومة الولايات المتحدة الأمريكية. وفي نفس السنة، انضمت جمعية متقاعدني لندن الكبرى لنشطاء المناخ في المطالبة بمنازل دافئة ومعارضة البنية التحتية الجديدة للغاز. ويعمل أعضاء الاتحاد الوطني لعمال المعادن في جنوب أفريقيا بثبات على تأسيس شبكات دولية للعمال تدعو الى الانتقال العادل.

هذا هو المكان الذي يجب أن نبحث فيه عن سبل البقاء لمصر. التكيف بطريقة ديمقراطية وعدالة سيكون صعباً جداً. سيكون هناك رد فعل معاكس مكثف وعنيف من الشركات التجارية الكبرى ومن الجيش، وكل سيحاول فرض رؤيته لمستقبل مدفوع بالربح وبالاستغلال. ولكنه البديل الوحيد الممكن بدلاً من الدمار.

## قائمة المراجع

كيفن اندرسون وأليس بوز، نموذج جديد لتغير المناخ (تغير مناخ الطبيعة، 2012).  
راي بوش والفقير والنيو- ليبرالية: الاستمرار والاستنساخ في جنوب الكرة الأرضية (لندن، المملكة المتحدة: مطبعة بلوتو، 2007).

بليقيس عثمان العشا، رسم خارطة تهديدات تغير المناخ وتأثيرات التنمية الإنسانية في البلدان العربية، (تقرير التنمية البشرية العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2010).

جيمس إي هانسن وماكيكو ساتو، «آثار المناخ القديم على الإنسان - تغير المناخ المصنوع»،

تغير المناخ في مطلع العقد الثاني من القرن: استدلالات من المناخ القديم والجوانب الإقليمية: وقائع ندوة الذكرى المائة والثلاثين لميلانكوفيتش، (سبرينغر 2011).

نعومي كلاين، عقيدة الصدمة: صعود رأسمالية الكوارث، (نيويورك، NY: بيكدور 2008).

أندرياس مالم وشورى اسماليان، «طرد مضاعف بسبب التراكم: مجتمعات الصيد المصرية بين البحيرات المغلقة وارتفاع البحر»، استعراض للاقتصاد السياسي الأفريقي 39، لا. 133 (2012)، 408-426.

أندرياس مالمو وشورا اسماليان، «طرق الدخول والخروج من التعرض لتغير المناخ: التخلي عن مشروع مبارك في دلتا شمال النيل، مصر»، انثيود 45، لا. 2 (2012)، 474-492.

أندرياس مالم، «سياسة حائط البحر: حماية مركبة غير متكافئة لساحل دلتا النيل في مواجهة ارتفاع مستوى سطح البحر»، مجلة علم الاجتماع النقدي 39، عدد 6، (2012)، 803-832.

تيموثي ميتشل، حكم الخبراء، (بيركلي، كاليفورنيا: مطبعة جامعة كاليفورنيا، 2002).

تيموثي ميتشل، استعمار مصر، (بيركلي، كاليفورنيا: مطبعة جامعة كاليفورنيا، 1991).

جون واتربوري، الاقتصاد السياسي لتغير المناخ في المنطقة العربية، (تقرير التنمية البشرية العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2013).

البنك الدولي، تقرير التنمية في العالم لعام 2010: التنمية وتغير المناخ، (واشنطن دي سي، 2010).

البنك الدولي، تحقيق الاستفادة المثلى من شح المياه: المساءلة من أجل تحسين نتائج إدارة شؤون المياه في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (واشنطن دي سي 2007).

دورتي فيرنر، التكيف مع آثار تغير المناخ في المنطة العربية: حالة لحوكمة التكيف والقيادة في بناء صمود المناخ، (واشنطن دي سي: البنك الدولي، 2012).

## مليون عملية تمرد

### سونيتا نارين

قال الاقتصادي البريطاني نيكولاس ستيرن مقولته الشهيرة «إن تغير المناخ هو أكبر فشل لاقتصاد السوق حظي به العالم على الإطلاق». ولكن، ورغم ذلك، لا يزال الرواد الاقتصاديون وصانعو السياسات يبحثون عن إجابات كبيرة في اقتصاد السوق المتصدع نفسه. دعونا نكون واضحين: إن الانهيار المالي العالمي والتغير المناخي هما أزميتين مترابطتين. وهما مرتبطين بالطريقة التي واصلنا بها النمو الاقتصادي. فيتوجب على العالم الآن البحث عن نماذج اقتصادية جديدة.

هل تكمن الإجابة بحركات الاحتجاج ومقاومة الفقراء، الذين يعتمدون على البيئة بشكل أساسي من أجل البقاء، أم أنها تكمن بوصفات الطبقات الوسطى المستهلكة للمصادر؟

تطالب حركات الفقراء والمحرومين بما هو أكثر من تغيرات تكنولوجية بسيطة لتلبية احتياجاتهم. تريد هذه الحركات حلاً للقضايا الصعبة والغير مريحة المتعلقة بإمكانية إتاحة الموارد لهم. إنها تعمل على أن يكون الإنصاف والعدالة أساس حركة المناخ في المستقبل.

هذه الحركات - التي بدأت تظهر من أسفل هرم ثراء العالم في دول مثل الهند - هي غالباً حركات تقودها المجتمعات القروية وأفراد بارزون في مجتمعاتهم. فهي منتجات الديمقراطية، لأن التغيير في أي مجتمع يأتي من التفاوض والابتكار. هذه الحركات هي من بدأت ترسم لنا اليوم ملامح الطريق.

### ■ محاربو البيئة من العالم الفقير

في نفس الحقبة التي شخّصت رئيسة الوزراء الهند السابقة انديرا غاندي مرض التلوث بعبارتها الشهيرة زاعمةً أن «الفقر هو أكبر ملوث للبيئة»، قامت نساء حركة شيبكو في جبال الهمالايا في مؤتمر استكهولم للبيئة في عام 1972 بتبيان أن الفقراء يهتمون ببيئتهم فعلياً. في عام 1974، أي قبل سنوات من أن تصبح «البيئة» موضة العصر، أوقفت النساء

في هذه القرية النائية قاطعي الأشجار من قطع أشجار غاباتها. لم تكن هذه الحركة حركة حفاظ على البيئة بالأساس، ولكنها كانت حركة للمطالبة بالحقوق في الموارد المحلية. أكدت النساء من خلال هذه الحركة على حقهن الأساسي بالأشجار والتي كانت أساس بقائهن اليومي على قيد الحياة. لقد أظهرن لشعب الهند أن الفقراء ليسوا هم الملوئين بل أن الاقتصادات الاستخراجية والاستغلالية هي أكبر ملوث للبيئة.

اليوم، في كل زاوية وركن من الهند حيث يتم الاستحواذ علي الأرض أو حيث تعطى المياه للصناعة، يقاتل الناس حتى الموت أحياناً. في ولاية سيكيم في جبال الهيمالايا، رضخت الحكومة لمطالب الحركات الاحتجاجية المحلية وألغت 11 مشروعاً كهرومياً. في هيماشال براديش، حيث أصبحت السدود أمراً مثيراً للجدل إلى حد كبير، فاز في الانتخابات المرشحون الذين وعدوا بأنهم لن يسمحو ببنائها. وهناك مقاومة للعديد من المشاريع الأخرى مثل محطات توليد الطاقة الحرارية والتعدين في الحقول الخضراء. فمشروع منجم الحديد الخام الهندي الذي ينفذه العملاق الكوري الجنوبي «بوسكو» ومصنع الصلب والميناء أصبحا عرضة للانتقاد والهجوم. السكان المحليون لا يريدون أن يفقدوا أراضيهم وسبل عيشهم، وهم أيضاً لا يؤمنون بالتعويض. في ولاية ماهاراشترا، حمل مزارعو المانجو السلاح ضد بناء محطة الطاقة الحرارية المقترحة في راتناجيري.

هناك جروح. هناك عنف. وهناك أيضاً حالة من اليأس. هناك مليون حركة تمرد في البلاد اليوم، لأن القرويين الفقراء يعرفون أنهم لا يملكون مهارات البقاء في العالم المعاصر. لقد رأوا جيرانهم يتشردون، بعد أن وعدوا بالوظائف والأموال التي لم تأت. إنهم يعرفون أنهم فقراء. ولكنهم يعرفون أيضاً أن التنمية الحديثة ستجعلهم أكثر فقراً. في غوا التي تعيش حالة من الرخاء، تقاتل قرية بعد قرية ضد لوبي التعدين القوي. لقد طُفح كيلهم لأن التعدين دمر زراعتهم وجفف ينابيعهم. إنهم أناس متعلمون ومهرة، ولكنهم لا يريدون أن يقودوا شاحنات أصحاب المناجم. إنهم يريدون أن يحرثوا أراضيهم. إنهم يريدون أن يكسبوا المال وأن يعيشوا بشكل جيد حتى وإن كانت تلك الحياة لا تتسم بالثراء.

في أجزاء واسعة من العالم الفقير أصبحت هذه الأصوات صرخات مدوية. لدى المحاربين البيئيين علاقة مختلفة مع بيئتهم. إنهم يعيشون من الأرض والغابات ويعتمدون عليها في حياتهم. إنهم يستخدمون مواردها - النباتات الطبية، ومواد البناء، والحطب لطهي الطعام، والعلف لتغذية حيواناتهم. يحصلون على المياه من الجداول والأنهار والبرك. لذلك، فإن تدمير البيئة لا يؤثر فقط على نمط الحياة، بل ويؤثر أيضاً على سبل العيش وعلي أرواحهم. الضغط السكاني العالي يعني أيضاً أنه لا توجد أية قطعة أرض أو مياه لم تستخدم بكتافة من أجل البقاء يوماً بعد يوم. في هذه الظروف، إذا تدهورت البيئة أو تم تهديد هامش الكفاف إلى ما هو أبعد من ذلك، يصبح الصراع أمراً لا مفر منه. ولهذا السبب، فإن المعارضة والحوار يجب أن يكونا جزءاً من النموذج الاقتصادي البديل.

## ■ إجابات صغيرة لمشاكل كبيرة

هناك فرق جوهري بين استجابة كل من الأغنياء والفقراء لتغير المناخ. ظهرت الحركات البيئية للعالم الثري بعد فترات من خلق الثروات وخلال فترة توليده للنفايات. لذلك، فإن هذه الحركات قد ناقشت احتواء مشكلة النفايات، ولكنها لم تكن لديها القدرة على مناقشة جدلية إعادة اختراع نموذج توليد النفايات نفسه. ومع ذلك، نمت الحركة البيئية في الهند في خضم الظلم الهائل والفقير. إن الردود على تغير المناخ مستعصية ومستحيلة في حركة حماية البيئة هذه التي تشكلت من الفقراء نسبياً، ما لم يتم إعادة اختراع هذا السؤال.

لا توجد حلول تكنولوجية سريعة يمكن اقتراحها للأشخاص الذين يناضلون من أجل البقاء. في حماية البيئة، ليس هناك إلا جواب واحد فقط: علينا أن نحد من الاحتياجات وأن نزيد الكفاءة في كل شبر من الأرض، وفي كل طن من المعادن وفي كل قطرة من المياه المستخدمة. سيتطلب ذلك ترتيبات جديدة لتقاسم المنافع مع المجتمعات المحلية بحيث يقتنعون بالإشتراك بمواردهم لتحقيق التنمية المشتركة. إن ذلك يتطلب وسائل جديدة للنمو.

أقول هذا لأن الحركة البيئية للأغنياء نسبياً تقول، بل وتصرخ، أن بإمكاننا «التعامل» مع تغير المناخ إذا اعتمدنا تدابير مثل كفاءة الطاقة والتكنولوجيات الجديدة. رسالة هذه الحركة بسيطة: إن إدارة تغير المناخ لن يضر أماط الحياة أو النمو الاقتصادي. إنه حالة مربحة لجميع الأطراف حيث أننا سوف سنستفيد جميعاً من التقنيات الخضراء والأعمال الجديدة.

الوقود الزراعي - زراعة الوقود من أجل تشغيل سيارات الأثرياء - هي واحدة من وسائل الإصلاح التكنولوجي. ينافس الوقود الزراعي المحاصيل الغذائية على الأراضي، ويعمل على استنفاد موارد المياه ورفع أسعار المحاصيل الزراعية، في حين لا تزال أعداد السيارات أخذة بالازدياد. فالعالم الغني (في الشمال والجنوب) يريد الحفاظ على سياراته وإقتناء المزيد منها. وهو يعتقد أن بإمكانه القيام بذلك ببساطة من خلال زراعة وقوده.

وعلى الرغم من أن العلم يخبرنا بوجود حاجة إلى تخفيضات جذرية، عدد قليل من البلدان يتحدث عن الحد من الاستهلاك. لكن لا معنى للكفاءة بدون كفاية. لقد أصبحت السيارات أكثر كفاءة في استهلاك الوقود ولكن الناس أصبحت تقود سياراتها لفترة أطول، وتمتلك المزيد من السيارات، واستمرت الانبعاثات بالزيادة. إن التحول إلى اقتصاد منخفض الكربون لا يقتصر فقط على التكنولوجيا بل يحتاج أيضاً إلى إعادة توزيع الفضاء الاقتصادي والبيئي. وهذا التغيير سيكون مؤلماً كما هو حال تغير المناخ نفسه.

يجب علينا البدء في وضع وجه إنساني لتغير المناخ الذي بدأ يحيط بنا من كل مكان. يجب أن نرى تغير المناخ في وجوه الملايين الذين فقدوا منازلهم في الأعاصير التي اجتاحت الفلبين وبنغلادش وبورما. في وجوه أولئك الذين فقدوا كل شيء في الفيضانات الناجمة عن

هطول الأمطار الشديدة. ونحن بحاجة إلى أن يكون واضحاً للجميع بأن السبب وراء موت الآلاف هو فشل الأغنياء باحتواء انبعاثاتهم أثناء سعيهم لتحقيق النمو الاقتصادي.



حركة تشيكيكو (تعني التمسك) بدأت في السبعينات حين أقت جماعة من الفلاحات أيديهن حول شجرات تجميعها من القطن. صورة: جمعية لا العنف (Waging Nonviolence)

## ■ دفع الدين البيئي

اليوم، يتحدث العالم كثيراً عن هذا الموضوع ولكنه لا يقدم إلا تغييراً طفيفاً. لنكن واضحين، لقد حان الوقت لوضع إطار لاتفاق مناخ فعال للعالم بأسره. ويجب أن يستند هذا الإطار على اثنين من الضرورات. الضرورة الأولى هي المشاركة في المشاعات العالمية بشكل منصف، لأننا نعلم أن التعاون غير ممكن بدون عدالة. أما الضرورة الثانية فهي خلق شروط تتيح للعالم، خاصة العالم المحروم من الطاقة، أن يقوم بعملية الانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون. وهنا تكمن الفرصة.

تكمن مأساة مشاعات الغلاف الجوي بعدم وجود حقوق في هذا الفضاء البيئي العالمي. ونتيجة لذلك فقد اقتضت البلدان الصناعية بشكل كبير وبدون رقابة. لقد عملت على انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري بشكل أكبر بكثير مما تحتمله الأرض وركبت «ركوباً حراً (أو مجانياً)» على رأس المال الطبيعي للكوكب. وقد أطلق البعض على هذه الظاهرة الدين البيئي للشمال، والذي يشكل ثقلاً موازناً للديون المالية للجنوب.

في هذه الحالة، لا يمكن تقليص الانبعاثات العالمية إلا من خلال إنشاء حقوق ومستحقات لكل دولة في الغلاف الجوي. يحتاج العالم إلى تبني مفهوم التساوي في استحقاقات الفرد من انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري. ويحتاج هذا الأمر إلى اتفاق بين الأمم، وأيضاً داخل كل أمة.



اليوم العالمي لمناهضة مؤتمر الموفين الممتدة في 3 ديسمبر 2011 في دوربان، أفريقيا الجنوبية، لافتات تقول: «وقفوا عنف المناخ على النساء الفقيرات» و «كفانا من استبعاد النساء الفقيرات من سياسة تغير المناخ». صورة: أورين لانجال من مشروع العدالة العالمية والريكيولوجيا.

لأخذ الهند كمثال: فليس الأغنياء هم الذين يطلقون انبعاثات أقل من حصتهم من الكوتا العالمية المخصصة لنا. إنهم الفقراء الذين ليس لديهم إمكانية الحصول على الطاقة فهم الذين يقدمون لنا متنفساً. حالياً، تشير التقديرات إلى أن 31% فقط من الأسر الريفية تستخدم الكهرباء. وربط جميع القرى في الهند بشبكة كهرباء سيكون أمراً مكلفاً وصعباً - وسيؤدي إلى انبعاثات عالية من الغازات الدفينة. ولكن إذا كانت الهند ستخصص استحقاقاتها على أساس متساو لكل فرد، يصبح خيار القفز إلى حلول خارج شبكة الكهرباء المبنية على تكنولوجيات الطاقة المتجددة قابلاً للتطبيق من الناحية الاقتصادية. وبهذه الطريقة، فإن إطاراً قائماً على الحقوق سيحفز الطلب القوي على الاستثمارات في مجال تكنولوجيات الطاقة المتجددة الجديدة.

الإجابات واضحة. يتمثل التحدي بالنسبة لنا في إيجاد طرق التعلم من وسائل الفقراء في حماية البيئة، حتى يكون لنا جميعاً نصيباً في مستقبلنا المشترك.



## الولايات المتحدة مدينة لنا بدين مناخي

بيا رنادا

يقول الناشطون أن البلدان المتقدمة يجب أن تمول برامج تحسين المرونة وتسهيل التكيف مع تغيّر المناخ في البلدان الأكثر فقرا والمعرضة للكوارث لأنها تسببت بظاهرة الاحتباس الحراري في المقام الأول.

البلدان المتقدمة، المسؤولة عن ظاهرة الاحتباس الحراري، يجب أن تدفع ثمن الخسائر والأضرار التي تواجهها البلدان النامية بسبب الكوارث المتصلة بتغير المناخ.

كان هذا هو مطلب الناشطين البيئيين الفلبينيين خلال تجمع حاشد عُقد في ماينلا في تشرين الثاني/ نوفمبر 2013 والذي تزامن مع افتتاح محادثات تغير المناخ التابعة للأمم المتحدة في وارسو، بولندا.

وقد عُقد هذا التجمع بعد يومين فقط من خروج إعصار يولاندا (المعروف أيضا باسم هيان) من الفلبين، تاركا وراءه ألف وثمانمائة قتيل والملايين من المتضررين في 41 محافظة.

«الرسالة بسيطة: الدول المتقدمة مدينة لنا بسبب مسؤوليتها في الإفراط في انبعاثات الغازات الدفيئة (غازات الاحتباس الحراري)، التي تسبب في عواصف أكبر وأكثر كارثية»، كما أعلن جيرى آرانسس، المنسق الوطني لحركة العدالة البيئية الفلبينية (PMJC). «نحن من يتحمل وطأة هذه الانبعاثات. يولاندا ما هو إلا جرس إنذار، ليس فقط للفلبينيين، ولكن لبلدان أخرى أيضا.»

هذا المطلب للبلدان المتقدمة لتحمل مسؤوليتها ردّه الرئيس الفلبيني بنينو أكينو الثالث نفسه خلال مقابلة مع السي إن إن حيث قال: «خاصة بالنسبة إلى معظم البلدان المتقدمة التي تساهم بشكل كبير في ظاهرة الاحتباس الحراري، يجب أن يكون هناك شعور بالمسؤولية الأخلاقية بأن الأذى الذي يحدثونه قد جلب الدمار لحياة الكثيرين غير القادرين على الدفاع عن أنفسهم.»



## ■ مائة مليار دولار لا تكفي

الولايات المتحدة وغيرها من الدول المتقدمة مدينة لدول مثل الفلبين «دينا مناخيا ضخما»، وفقا لليدي ناسبل، الناشطة البيئية التي سافرت إلى بولندا للمشاركة في محادثات الامم المتحدة للمناخ.

ويستند الدين المناخي على فكرة «المشاعات الطبيعية» التي تنصّ على أن الغلاف الجوي للأرض مملوك جماعيا من قبل جميع البشر. وهذا يعني أنه يجب أن يتم تقاسم فوائده بالتساوي بين الجميع وأن مسؤولية حمايته هي أيضا مسؤولية جماعية.

لأن الدول المتقدمة، من خلال انبعاثات الكربون المفرطة، خفّضت قدرة الغلاف الجوي على امتصاص الغازات المسببة للاحتباس الحراري والحد من هذه الظاهرة، وبالتالي يجب أن تدفع تعويضات للبلدان النامية التي تعاني من آثارها. ويمكن بعد ذلك استخدام الديون المدفوعة لمساعدة البلدان النامية على تحسين المرونة وتسهيل التكيف في مواجهة تغير المناخ.



موجات عالية نتيجة رياح الإعصار بولندا (هايان) القوية في مدينة ليكازي، فيلبين، نوفمبر 2013 صورة: أقب - AFP

«لقد تعهدوا بدفع مئة مليار دولار الآن لصندوق المناخ الأخضر. ولكن هذا المبلغ لا يكفي لجميع الدول النامية»، يقول أرناسس من حركة العدالة البيئية الفلبينية (PMJC).

وفقا لمبدأ الأمم المتحدة حول تغير المناخ، صندوق المناخ الأخضر، مُتخصّص في مساعدة البلدان النامية في التعامل مع تغير المناخ.

حتى الآن، يوجد فقط 54 مليون دولار في الصندوق، «وهو مبلغ بعيد كل البعد عن الـ 13.7 مليار دولار كلفة الأثر الاقتصادي على الفلبين، وهو ما يعادل 5% من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد»، يقول جوي سالسيدا حاكم إقليم ألباي يرأس أيضا مجلس إدارة الصندوق.

وسيصبح الصندوق جاهزا في عام 2014. وهو يعدُّ بـ «توفير سبُل مُبسَّطة ومُعَدَّلة للتمويل، بما في ذلك إمكانية الوصول المباشر لهذه الأموال، مستندا في نشاطه إلى طريقة تتعامل مع كل بلد على حدة، وسيشجع إشراك أصحاب المصلحة، بما في ذلك الفئات الضعيفة».

## ■ مسؤوليات البلدان الصناعية

يمكن لظاهرة الاحتباس الحراري أن تغيّر بشكل جذري النظام المناخي لكوكب الأرض. عندما يختل التوازن في النظام المناخي تكثر العواصف المخيفة، وموجات الحرارة والفيضانات والجفاف وغيرها من الظروف المناخية القاسية. لقد أصبحت الظروف الجوية القاسية أكثر فأكثر «وضعا طبيعيا جديدا».

على من يقع اللوم في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون؟ في حين أن جميع البلدان ما زالت تستمد جزءا من طاقتها من الوقود الأحفوري، فإن حصة هذه الدول ليست بأي حال متساوية.

تاريخيا، البلدان الصناعية المتقدمة مثل الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي هي التي لا تزال تحرق أكبر كمية من الوقود الأحفوري. على الرغم من أنها تشكل فقط 20% من سكان العالم، تنتج الدول المتقدمة تاريخيا أكثر من 70% من الانبعاثات منذ عام 1850. والولايات المتحدة هي من بين أكبر المذنبين.

«حوالي 44% من إمدادات الطاقة في الولايات المتحدة هي من الفحم. لديها أكبر صناعة فحم مع وجود 1400 محطة طاقة تعمل بالفحم. تخيل كمية الحرق التي تقوم بها» قال أرنست الذي كان قد نظم في بداية الأمر التّجمع الحاشد أمام السفارة الأمريكية في مانيتا ولكن رجال الشرطة منعت مسيرته لأنه لم يحصل على تصريح مسبق.

في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ (UNFCCC)، دول المرفق الأول - تلك التي لديها كمية كبيرة من انبعاثات الكربون - مُلزمة قانونيا وفق اتفاقيات الأمم المتحدة بشأن المناخ أن تخفض انبعاثاتها من الكربون إلى مستويات عام 1990. والهدف هو الحفاظ على درجات الحرارة العالمية عند درجتين مئويتين (3.6% درجة فهرنهايت). ووفقا لتقرير التقييم الخامس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيّر المناخ (IPCC) عام 2014، فإن درجات حرارة أعلى من هذا المستوى ستكون «كارثية».

تُلزم اتفاقية الأمم المتحدة أيضا البلدان المدرجة في المرفق الأول على تقديم دعم مالي لـ «أنشطة تغيّر المناخ» في البلدان النامية «تتجاوز أي مساعدة مالية وفرتها الأمم المتحدة حتى الآن لهذه البلدان».

## ■ المزيد من الطاقة المتجددة

لقد بلغ تركيز الغازات الدفيئة الحالي 398 جزء في المليون. ومن أجل الحفاظ على متوسط درجة الحرارة بشكل آمن أقل من 1.5 درجة مئوية، يجب أن ينخفض هذا الرقم إلى 350 جزء في المليون.

الفلبين، التي يضر بها حوالي 20 عاصفة في السنة، هي من البلدان أكثر عرضة لارتفاع درجات الحرارة لأنه مهما كان المتوسط العالمي لهاته، فهي أعلى في البلدان الاستوائية.

ويرى المدافعون عن البيئة وجود استراتيجية واحدة فعّالة وهي التحول إلى الطاقة المتجددة، أو الطاقة المستمدة من مصادر تتجدد مواردها باستمرار مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والحرارة الجوفية والمد والجزر والأمواج. هذه المصادر من الطاقة تنتج غازات مسببة للاحتباس الحراري أقل بكثير من غيرها من المصادر.

حوالي 16% فقط من مزيج الطاقة في العالم يأتي من الطاقة المتجددة. لكن الناشطين حول مسائل متعلّقة بتغير المناخ يأملون بأن ترتفع هذه النسبة عندما تصبح أسعار الطاقة المتجددة ميسورة التكلفة أكثر فأكثر.

ولكن العديد من الفوائد المكتسبة أصبحت في خطر. إذ تعتقد العديد من البلدان المتقدمة والقوى الاقتصادية الناشئة مثل الصين أنّ تنميتها الاقتصادية ستعرقل بالتخلي عن الوقود الأحفوري، الذي هو أرخص مصدر للطاقة.

إن توقعات مديرية الطاقة في الفلبين ما زالت موجهة نحو الفحم على الرغم من وجود قانون الطاقة المتجددة الذي يدعو الحكومة إلى اعتماد الطاقة المتجددة والحد من الاعتماد على الوقود الأحفوري.



القسم الثاني:  
تغيير النظام  
أم تغيير المناخ



# هل ستمكن الرأسمالية من البقاء على قيد الحياة في ظل تغير المناخ؟

والدن بيلو

هناك الآن إجماع قوي في الأوساط العلمية أنه إذا تجاوز التغير في متوسط درجة الحرارة العالمية في القرن الحادي والعشرين 2 درجة مئوية، سيكون التغير في مناخ كوكب الأرض تغيرا واسع النطاق، لا رجعة فيه، وكارثي. نافذة فرصة العمل التي من شأنها إحداث فرق هي نافذة ضيقة.

ومع ذلك، في جميع أنحاء شمال، هناك مقاومة قوية لتغيير أنظمة الاستهلاك والإنتاج التي خلقت المشكلة في المقام الأول، وتفضيل لإجراء إصلاحات تكنولوجية مثل الفحم «النظيف»، وامتصاص الكربون وتخزينه، والوقود الحيوي على مستوى صناعي والطاقة النووية.

وعلى الصعيد العالمي، تقاوم الشركات العابرة للأوطان وغيرها من القطاع الخاص التدابير التي تفرضها الحكومة مثل السقوف الإلزامية، مفضلة استخدام آليات السوق مثل شراء وبيع «أرصدة الكربون»، والتي يقول النقاد أنها ببساطة بمثابة ترخيص للشركات الملوثة للمضي قدما في تلويثها.

في الجنوب، ليس هناك استعداد كبير بين جزء من النخب الجنوبية الخروج عن نموذج النمو المرتفع والاستهلاك العالي الذي ورثوه من الشمال، وهناك فناعة ذاتية مبنية على المصلحة بأن الشمال يجب أن يتأقلم أولا وأن يتحمل العبء الأكبر للتكيف قبل أن يأخذ الجنوب أية خطوة جادة نحو الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

## ■ الخطوط العريضة للتحدي

في مناقشات تغير المناخ، يعترف جميع الأطراف مبدأ «المسؤولية المشتركة ولكن المتمايزة» وهذا يعني أن الشمال العالمي يجب أن يتحمل العبء الأكبر من التكيف مع أزمة

المناخ نظرا لأن مساره الاقتصادي هو الذي أدى إلى هذه الأزمة. ومن المسلم به أيضا أن الاستجابة العالمية يجب ألا تمس الحق في التنمية لبلدان الجنوب العالمي.

ولكن الشيطان يكمن في التفاصيل. مارتن خور، من شبكة العالم الثالث، أشار إلى أن انخفاض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بنسبة 80% عن مستوياتها العالمية في عام 1990 بحلول عام 2050 هو الحد الأدنى الضروري، ذلك يترجم بتخفيضات لا تقل عن 150% إلى 200% من جانب من الشمال العالمي إذا تم اتباع مبدأ «المسؤولية المشتركة ولكن المتمايزة»، والاعتراف بالحق في التنمية لبلدان الجنوب. ولكن هل حكومات وشعوب الشمال على استعداد للقبول بهذه الالتزامات؟

نفسيا وسياسيا، فمن المشكوك فيه أن الشمال حالياً لديه ما يلزم لمواجهة المشكلة وجها لوجه، والافتراض السائد هو أن المجتمعات الغنية يمكن أن تضع على نفسها التزامات للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري ولكن بإمكانها أن تستمر بالنمو والتمتع بمستويات معيشية عالية إذا تحولت إلى مصادر طاقة غير الوقود الأحفوري. وعلاوة على ذلك، فإن كيفية تنفيذ التخفيضات الإلزامية التي تم الاتفاق عليها من قبل الحكومات بشكل متعدد الأطراف داخل البلد يجب أن يكون مستندا إلى السوق، أي على تداول تصاريح الانبعاثات. المعنى الضمني هو: إصلاحات تكنولوجية وسيجعل سوق الكربون الانتقال غير مؤلم نسبيا و- لما لا؟ ومربح أيضا.

ومع ذلك، فإن العديد من هذه التقنيات ما زالت تحتاج إلى عقود لتصبح قابلة للتطبيق. لذا فالرهان على نقله في الطاقة بإيجاد بدائل غير الوقود غير الأحفوري لن يكون قادرا على دعم المعدلات الحالية للنمو الاقتصادي. ومن الواضح أيضا أن مقايضة المزيد من الأراضي الزراعية لإنتاج الوقود الحيوي ستكون نتيجتها أراض أقل لزراعة المحاصيل الغذائية وزيادة انعدام الأمن الغذائي على الصعيد العالمي.

لقد بات من الواضح، وبشكل متزايد، أن النموذج المهيمن للنمو الاقتصادي هو واحد من أهم معوقات الجهد العالمي الجاد في التعامل مع تغير المناخ. ولكن هذا النموذج الأصولي والمُزعزع للاستقرار والمُتمثل بثنائية النمو والاستهلاك هو في حد ذاته أثر لا سبب.

المشكلة المركزية، والتي بدأت تصبح واضحة بشكل متزايد، هو نمط إنتاج أسلوبه الرئيسي هو تحويل الطبيعة الحية إلى سلع ميتة، مع توليد نفايات هائلة خلال هذه العملية. المحرك وراء هذه العملية هو الاستهلاك - أو بالأحرى الاستهلاك المفرط - والدافع هو الربح أو تكتيز الأسهم، أي وباختصار: الرأسمالية.

لقد كان تعميم هذا النمط من الإنتاج في الشمال وانتشاره من الشمال إلى الجنوب على مدى الثلاثمائة سنة الماضية هو المتسبب في الحرق المتسارع للوقود الأحفوري مثل الفحم والنفط وإزالة الغابات، وهما عمليتان بشريتان رئيسيتان تقفان وراء ظاهرة الاحتباس الحراري.

## ■ معضلة الجنوب

إحدى طرق النظر إلى الاحترار العالمي هي رؤيتها كمظهر أساسي من مظاهر المرحلة الأخيرة من عملية تاريخية موجهة: خصخصة المشاعات العالمية من خلال الرأسمال. ومن ثم يجب أن ينظر إلى أزمة المناخ على أنها مصادرة من قبل المجتمعات الرأسمالية المتقدمة للفضاء البيئي للمجتمعات الأقل نمواً أو المهيمشة.

وهذا يقودنا إلى معضلة الجنوب: قبل المدى الكامل لزعة الاستقرار البيئي الناجم عن الرأسمالية، كان من المتوقع أن يتبع الجنوب ببساطة «مراحل النمو» في الشمال. الآن أصبح من المستحيل فعل ذلك دون إحداث يوم قيامة بيئي. لقد بدأت الصين تتفوق على الولايات المتحدة كأكبر مصدر للغازات المسببة للاحتباس الحراري، وما زالت النخبة في الصين وكذلك الهند وغيرها من البلدان النامية بسرعة مصممة على إعادة إنتاج الرأسمالية ذات الطابع الأمريكي المدفوعة بالاستهلاك المفرط.



مدينة طاكويوان في مقاطعة لايت، فيلبين الوسطى، خربت عبر إعصار يونندا (هانان) القوي. صورة: أيب - APP

وهكذا، فبالنسبة للجنوب، فإن الآثار المترتبة على استجابة عالمية فعالة لظاهرة الاحتباس الحراري تشمل انضمام بعض دوله إلى نظام التخفيضات الإلزامية في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. لم يعد بإمكان للصين أن تختار البقاء خارج النظام الإلزامي بحجة أنها دولة نامية. ولا يمكن للبلدان النامية أن تركز فقط في جعل الشمال ينقل التكنولوجيا للتخفيف من ظاهرة الاحتباس الحراري وتوفير الأموال للمساعدة في التكيف معها.

هذه الخطوات مهمة، ولكنها مجرد خطوات أولية من خطوات إعادة توجيهه شاملة وعالمية من النموذج الحالي لنموذج الرفاه الاقتصادي. في حين أن التأقلم يجب أن يكون أكبر بكثير جداً وأسرع في الشمال، فإن التأقلم في الجنوب في جوهره يجب أن يتبع نفس



الخطى: القطع مع نموذج النمو العالي والاستهلاك لصالح نموذج جديد يحقق الرفاه العام. وعلى نقيض استراتيجية النخب الشمالية في محاولة فصل النمو عن استخدام الطاقة، يجب أن تعمل استراتيجية المناخ التقدمية على الحد من نمو واستخدام الطاقة وفي نفس الوقت يجب أن تعمل على تحسين نوعية الحياة لجماهير واسعة من الناس. من بين أمور أخرى، هذا سيعني وضع العدالة الاقتصادية والمساواة في صميم النموذج الجديد.

لا يجب أن يكون الانتقال فقط من اقتصاد مبني على الوقود الأحفوري ولكن أيضا من اقتصاد قائم على الاستهلاك المفرط. يجب أن يكون الهدف النهائي اعتماد نموذج تنموي باستهلاك منخفض، و«مو منخفض، ودرجة إنصاف عالي، يؤدي إلى تحسن في رفاهية الشعب، ونوعية حياة أفضل للجميع، ورقابة ديمقراطية أكبر على الإنتاج.

من غير المحتمل أن توافق النخب في الشمال والجنوب على مثل هذه الاستجابة الشاملة. أقصى ما يمكن أن يذهبوا إليه هو الإصلاحات التكنولوجية و«cap-and-trade أو وضع حد أقصى للانبعاثات - والمتاجرة بها. مع الاحتفاظ بقدسية النمو ونظام الرأسمالية العالمية.

ومع ذلك، في مواجهة نهاية العالم، لا يمكن للإنسانية أن تدمر ذاتها. قد يكون الطريق صعبا، ولكن من المؤكد أن الغالبية العظمى لن تقوم بالانتحار الاجتماعي والبيئي لتمكين الأقلية من الحفاظ على امتيازاته. إن إعادة تنظيم شامل للإنتاج والاستهلاك والتوزيع ستكون النتيجة النهائية لاستجابة الإنسانية لحالة طوارئ وأزمة المناخ البيئية الأوسع، ومهما كانت سبل تحقيقها.

## ■ التهديد والفرصة

في هذا الصدد، فإن تغيير المناخ هو تهديد وفرصة في نفس الوقت لإحداث الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية المؤجلة منذ زمن طويل والتي خرجت عن مسارها أو تم تخريبها في العصور السابقة من قبل النخب التي تسعى للحفاظ على امتيازاتها أو زيادتها. الفرق اليوم هو أن وجود البشرية بحد ذاته وكوكب الأرض يعتمد على استبدال النظم الاقتصادية القائمة على الاستخراج الإقطاعي للرياح أو تكتيز الرأسمال أو الاستغلال الطبقي، بنظام يرتكز على العدالة والمساواة.

والسؤال الذي غالبا ما يطرح في هذه الأيام هو: هل ستتمكن الإنسانية من إنجاز العمل المطلوب في صياغة استجابة فعالة لتغيير المناخ؟ على الرغم من عدم وجود يقين في عالم مليء بالاحتمالات، ولكنني أأمل أن تتمكن من فعل ذلك. ومع ذلك، فإن السؤال الأكثر إثارة للاهتمام هو: هل سيكون لدى هذه الإنسانية مكان للرأسمالية كنظام؟ والسؤال الآخر هو: هل ستتمكن الرأسمالية كنظام للإنتاج والاستهلاك والتوزيع البقاء على قيد الحياة في ظل التحدي المتمثل في الخروج بحل فعال لأزمة المناخ؟



## السلح السري لتغير المناخ: جزيرة الملاذات الضريبية

خديجة شريف

مياها بلورية، والرمل هو أشد بياضا من البياض، وأشجار النخيل تتمايل بأناقة مع النسائم. بهذه العبارات تسوق سيشيل نفسها بأنها «عالم آخر». السياحة هي الدعامة الأساسية لهذه الجزيرة السماوية، حيث يبلغ متوسط حصتها 20% من الناتج المحلي الإجمالي و60% من عائدات النقد الأجنبي.

و لكن نظراً للأزمة المناخية، فإن الآفاق قائمة للدول الجزرية الضعيفة مناخياً مثل سيشيل حيث يعيش نصف سكانها في المناطق الساحلية المعرضة مباشرة لارتفاع مستويات المحيطات، وتآكل السواحل، والفيضانات، وعدم انتظام هطول الأمطار. تعتمد الجزيرة اعتماداً كبيراً على الزراعة. 70% من المحاصيل تنمو في المناطق الساحلية التي تتعرض بشكل متزايد لفيضانات المياه المالحة التي أصبحت أمراً شائعاً. يهدد ارتفاع المياه سبل معيشة شعب سيشيل، كما يهدد أيضاً بقاء الجزيرة نفسها.

ووفقاً للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC)، فإن الكثير من هذه الدول الجزرية معرض للاختفاء بحلول نهاية القرن الواحد والعشرين. وقد يكون أحد أسباب اختفائها تزايد ندرة مصادر المياه العذبة. «تعتمد سيشيل على وجه الخصوص بشكل كلي على المياه السطحية، وبالتالي فهي أكثر عرضة للاختفاء» كما أوضحت اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. مستقبل هذه الجئة لا ينذر بكارثة فورية كما هو حال جزر المالديف، زميلتها العضوة في تحالف الدول الجزرية الصغيرة (AOSIS)، التي تشكلت في الفترة التمهيدية التي سبقت مؤتمر قمة المناخ في كوبنهاغن في عام 2009. فأعلى مستوى أرضي في المالديف، أكثر بلد انخفاضاً على ظهر هذا الكوكب، يبلغ ارتفاعها 7.5 قدماً. ولكن سيشيل ستلحق بها إذا لم يتوقف منسوب المياه عن الارتفاع.

مع ذلك، فإن المفارقة المحزنة، هي أنه على الرغم من إنتاجهما القليل من الإنبعاثات الكربونية، فإن البلدين الجزريّين قد يكونا قد ساهما في ذلك المصير. فبعد كل شيء، تتقاسم سيشيل وجزر المالديف نفس السر الذي يقوي اقتصاداتهما. فأكثر من 50% من أعضاء تحالف الدول الجزرية الصغيرة لديها اختصاصات سرية، سمّيت تضليلاً مراكز بحرية وملاذات ضريبية. هذه الاقتصادات - التي تتميز بخدمات قانونية ومالية مبهمة لا تضمن سوى القليل من الكشف أو عدمه، ومستويات عالية من السرية يتمتع بها العميل، وقليل جدا من المتطلبات الخاصة بالأنشطة الاقتصادية الكبرى - هي المستفيدة من رأس المال غير المشروع. هذه الأرباح المغسولة أو المبيضة اختلست من الدول النامية الغنية بالموارد والفقيرة بشكل مصطنع.

تقدم الجزر الخدمات المالية الخارجية، التي يتم التحكم بها عن بعد من خلال مكاتب داخلية مثل تلك الموجودة في مدينة لندن. تعمل وحدات متنقلة من المحامين والمصرفيين والمحاسبين كوسطاء بين الشركات متعددة الجنسيات وبين النخب السياسية. فالأموال التي يجب أن تذهب للحد من انبعاثات الكربون وتمويل التنمية المستدامة تذهب بدلاً من ذلك إلى الخارج وتغرق في حسابات الجزيرة. وقد تؤدي هذه الأموال في نهاية المطاف إلى غرق هذه الجزر.

## ■ جزر المال

في الوقت الحاضر، هناك ما يقرب من 13 تريليون دولار كثروة سرية محمية في الخارج لا يمكن الوصول إليها. فإذا ما وضعت عليها ضريبة معتدلة، فإن هذه الأموال ستنتج أكثر من 250 مليار دولار. يمكن لهذه الأموال أن تمول ما هو أكثر بكثير من الأهداف الإنمائية للألفية، والتي يقدرها البنك الدولي بـ 40-60 مليار دولار سنوياً حتى عام 2015.

لكن استعادة رأس المال غير المشروع هذا سيكون أمراً صعباً. فالقطاع المالي يشكل 11% من الناتج المحلي الإجمالي لسيشيل. وهذا يضع سيشيل ليس بعيداً من جزر كايمان سيئة السمعة، خامس أكبر مركز مالي في العالم، حيث تمثل الخدمات المالية 14% من الناتج المحلي الإجمالي. فسويسرا، التي تغسل ثلث جميع رؤوس الأموال غير المشروعة، تعتمد بنسبة 15% من ناتجها المحلي الإجمالي على الخدمات المالية.

تعتمد معظم اقتصادات الجزر سياسياً واقتصادياً على الاقتصادات الكبرى مثل المملكة المتحدة والولايات المتحدة. إنها تتنافس لتكون المخزن الخارجي المنتقى من خلال تقديم خدمات مالية وقانونية مبهمة ومعدلات ضريبية منخفضة أو معدومة. من خلال

هذه الخدمات السرية تحصل حكومات الدول المتقدمة أيضا في النهاية على الأموال الهاربة وغير المشروعة من مناطق مثل جنوب صحراء أفريقيا، وهي دائن صاف للدول المتقدمة.



جزيرة في طريق الزوال. الجزر الدويلات في المحيط الهادئ كالسايشال و المالديف تواجه أخطار ارتفاع مستويات سطح البحر الناتجة عن تفتت المناخ.

## ■ مصدر الأموال

تعد نيجيريا أكبر مستخرج للنفط في أفريقيا وخامس أكبر دولة مصدرة للنفط للولايات المتحدة. منذ ستينات القرن الماضي، عملت النخبة السياسية والعسكرية في البلاد على سرقة أكثر من 400 مليار دولار من عائدات النفط من المواطنين في نيجيريا وأودعتها في اختصاصات سرية. وفي الوقت نفسه، وعلى الرغم من الوعود المبالغ بها والتي أطلقتها الشركات المتعددة الجنسيات مثل شركتي شيفرون وشل، أصبح الناس أكثر فقراً تدريجياً في نيجيريا. ولدت الصناعات الاستخراجية معارضة كبيرة وانتهاكات لحقوق الإنسان وعنف. وقدّر التدهور البيئي الشامل بحوالي 5 مليارات دولار سنوياً.

لا تتحمل أفريقيا مسؤولية كبيرة عن ظاهرة الاحتباس الحراري. إذ تساهم القارة بنسبة 3% فقط من انبعاثات غازات الدفيئة العالمية. ولكن الصناعات الاستخراجية التي تعمل في أفريقيا هي التي تطلق هذه النسبة من الانبعاثات بشكل أساسي. فعلى سبيل المثال، تطلق شركة شل انبعاثات غازات دفيئة أكثر مما تطلقه العديد من البلدان. انبعاثات الكربون الداخلية التي أطلقتها الشركة والتي وصلت إلى 102 مليون طن في عام 2005 تجاوزت الانبعاثات التي أطلقتها 150 دولة - وهذه الكمية لا تشمل مسؤولية شل عن الانبعاثات الناجمة عن استخراج الوقود الأحفوري.

## ■ الاتجار في الكربون: حل كاذب

ركزت العديد من المناقشات في المؤتمرات الدولية، مثل مؤتمر تغير المناخ في كوبنهاجن، على البلدان «النامية» والبلدان «المتقدمة» والسوق الجديد لموازنة انبعاثات الكربون. خلقت الحكومات الصناعية تصاريح الكربون هذه من الهواء الرقيق وخصصتها للشركات المتعددة الجنسيات التي لها مساهمات كبيرة في انبعاثات الكربون. مهندسو هذا النظام، بنك غولدمان ساكس، بشركات تابعة أجنبية من برمودا وإلي موريشيوس، لم يصمموا فقط سوق الكربون الضخم، ولكن لديهم أيضاً حصة 10% في «بورصة المناخ» في شيكاغو، (CCX) - برنامج الاتجار في الكربون الرائد في الولايات المتحدة.

و قد دعا آل غور إلى خصخصة الجو منذ قمة الأرض في ريو في عام 1992. أحد محركات الإلتجار في الكربون الجديدة الذي حظي بتغطية إعلامية هو آلية التنمية النظيفة (CDM)، والتي تمكن الملوثين من التحايل عن طريق تمويل مشاريع في العالم النامي لها انبعاثات ضئيلة أو معدومة من الكربون. ومع ذلك، وفقاً للدراسات التي قام بها برنامج الطاقة والتنمية المستدامة في جامعة ستانفورد فإن «ما بين ثلث إلى ثلثي مشاريع آلية التنمية النظيفة لا تمثل تخفيضات حقيقية».

وفي الوقت نفسه، دعمت حكومات بلدان مجموعة العشرين G20 الوقود الأحفوري بما يعادل 300 مليار دولار في عام 2009. إذاً، وفيما تمضي دول G20 وقتها في خلق سوق تجارة الكربون الذي لا يقدم إلا القليل في مسألة الحد من انبعاثات الكربون، تستثمر الشركات المتعددة الجنسيات في توسيع مشاريعها الاستخراجية، ويستمر الطغاة في سلب رأس المال، وتستمر الشركات المالية النقدية في استغلال وضع اعتمادات التلوث، ويستمر رأس المال غير المشروع هذا في التدفق إلى مواقع خارجية والتي هي في حد ذاتها مهددة بسبب ارتفاع منسوب المياه المرتبط بظاهرة الاحتباس الحراري.



## النهج الاستخراجي وعلة

ألبرتو أكوستا

### ■ ما المقصود بالنهج الاستخراجي؟

النهج الاستخراجي هو نمط من تراكم رأس المال، بدأ ينشأ على نطاق واسع قبل 500 عامًا. في ذلك الوقت، بدأ الاقتصاد العالمي - أي النظام الرأسمالي - يتشكل بغزو واستعمار الأمريكيتين وأفريقيا وآسيا. ومنذ ذلك الحين، حددت طلبات المراكز الحضرية الكبرى للرأسمالية الوليدة ملامح هذا النهج الاستخراجي للتراكم. حيث تخصصت بعض المناطق في استخراج وإنتاج المواد الخام - السلع الأولية - وأخذت أخرى دور المنتج للسلع المصنعة. الأولى تصدر الطبيعة والثانية تستوردها. في محاولة للتوصل إلى تعريف مفهوم، سنستخدم مصطلح «النهج الاستخراجي» للإشارة إلى تلك الأنشطة التي تنزع كميات كبيرة من الموارد الطبيعية التي لا يتم معالجتها (أو معالجتها بدرجة محدودة)، خاصة بهدف التصدير. النهج الاستخراجي لا يقتصر على المعادن أو النفط. النهج الاستخراجي حاضر ومتجلي في الزراعة والغابات وصيد الأسماك أيضاً.

اليوم، ينبغي تناول مسألة الموارد الطبيعية «المتجددة» في ضوء التطورات والاتجاهات الحديثة. بسبب الحجم الضخم من الاستخراج، أصبحت العديد من الموارد «المتجددة»، مثل الغابات أو خصوبة التربة، غير قابلة للتجديد وذلك لأن المورد يستنفد عندما يكون معدل الاستخراج أعلى بكثير من معدل قدرة البيئة على تجديد الموارد. لذلك، وفي ظل الوتيرة الحالية للاستخراج، فإن مشاكل الموارد الطبيعية غير المتجددة قد تؤثر على جميع الموارد، القابلة وغير القابلة للتجديد على حد سواء.

في الممارسة العملية، كان النهج الاستخراجي آلية للنهب والسلب الاستعماري والنيو-استعماري. النهج الاستخراجي للموارد، الذي ظهر تحت عباءات مختلفة على مر الزمن، تحدد في استغلال المواد الخام الأساسية الضرورية للتنمية الصناعية والازدهار في شمال الكرة الأرضية. وحدث ذلك بغض النظر عن استدامة المشاريع الاستخراجية أو حتى إمكانية استنفاد الموارد. ويزداد الأمر سوءاً عندما نعرف بأن معظم ما تنتجه الصناعات

الاستخراجية ليس للاستهلاك في السوق المحلية ولكنه يتجه أساسا للتصدير. وعلى الرغم من حجم هذا النشاط الاقتصادي، فإنه يولد فوائد قليلة جدا للبلد المعني. وبالمثل، فإن معظم السلع والمدخلات والخدمات المتخصصة اللازمة لتشغيل الصناعات الاستخراجية نادرا ما تأتي من الشركات الوطنية. وفي البلدان التي تستند اقتصادياتها على النهج الاستخراجي لم يكن هناك الكثير من الاهتمام في الطريقة التي يتم بها استخدام الدخل المتحصل.

كان النهج الاستخراجي أحد ثوابت الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للعديد من البلدان في جنوب الكرة الأرضية. ولذلك تأثر، وبدرجات متفاوتة من الشدة، كل بلد في أمريكا اللاتينية من هذه الممارسات. وظل الاعتماد على المراكز الحضرية (في الشمال) عن طريق استخراج وتصدير المواد الخام دون تغيير عملي حتى يومنا هذا. تمكنت بعض الدول من تغيير بعض الجوانب ذات الصلة بالنهج الاستخراجي التقليدي من خلال إحداث زيادة في تدخل الدولة في هذه الأنشطة، ولكن هذا هو أقصى تغيير تم. لذلك، وبغض النظر عن بعض الاختلافات متفاوتة الأهمية، فإن النهج الاستخراجي للتراكم مازال بادياً في قلب السياسات الإنتاجية للحكومات، النيو- ليبرالية والتقدمية منها على حد سواء.



في دلتا النيجر، طفلين من نيجيريا يتفحصان على اشتعال غاز شال في روموكاكري

## ■ بعض علل النهج الاستخراجي

نقطة الانطلاق للنظر في هذه المسألة، تكمن إلى حد كبير، بالطريقة التي يتم فيها استخراج هذه الموارد واستخدامها، فضلا عن كيفية توزيع ثمارها. بالطبع، هناك عناصر أخرى لا يمكن تصحيحها. هناك أنشطة استخراجية معينة، مثل التعدين على نطاق واسع على سبيل المثال، الذي لا يمكن أبدا أن يكون «مستداما» وذلك لأن جوهره في الأساس قائم على التدمير. وعلاوة على ذلك، تكون العملية مستدامة عندما يمكن الحفاظ عليها

على مر الزمن، من دون مساعدة خارجية وبدون خلق ندرة في المورد المستخرج. يخبرنا تاريخ أمريكا اللاتينية أن النهج الاستخراجي أدى إلى انتشار الفقر وتسبب في الأزمات الاقتصادية المتكررة، ورسخ العقلية «الريعية». وكل هذا يزيد من تفاقم ضعف وندرة المؤسسات الديمقراطية في المنطقة، ويشجع على الفساد، ويفتت المجتمعات والجماعات المحلية، ويضر بشكل جدي بالبيئة. وما يزيد من تعقيد الأمور هي تلك الممارسات الشائعة من المحسوبية والتبعية اللتان تعيقان بناء المواطنة.

الحقيقة أن وفرة الموارد الطبيعية التي تتميز بها الاقتصادات التي تصدر السلع الأولية - وخاصة إذا كانت هذه السلع هي المعادن أو النفط - تميل إلى تشويه هيكل الاقتصاد وتخصيص عوامل الإنتاج: يتم إعادة توزيع الدخل بشكل ارتدادي وتتركز الثروة في أيدي قلة من الناس فقط. ويتفاقم هذا الوضع من خلال سلسلة من التعاملات الداخلية الشبيهة بالمرض والتي عادة ما تلازم وفرة الموارد الطبيعية.

سنبداً مع «المرض الهولندي»، وهي العملية التي تتعرض لها البلاد المصدرة للمواد الخام عندما يتسبب سعرها العالي أو اكتشاف احتياطي جديد في ازدهار تصديري. ويظهر تشوه الاقتصاد في هيكل الأسعار النسبية. يتدفق الاستثمار على القطاعات المستفيدة من هذا الثراء، مما في ذلك قطاع السلع غير القابلة للتداول (غير قابلة للتداول في السوق الدولية) - مثلاً قطاع البناء والتشييد. وفي الوقت نفسه، هناك انخفاض سريع في إنتاج تلك السلع القابلة للتداول التي لم تستفد من ازدهار الصادرات، لأنه بالإمكان استيرادها. وفي واقع الأمر يصبح استيرادها أرخص لأن قيمة العملة الوطنية قد ازدادت. بعد الازدهار ونتيجة لعدم وجود المرونة في تعديل الأسعار والأجور، تصبح عملية التكيف معقدة جداً ومؤلمة - وهذا هو مظهر آخر من مظاهر هذا المرض. وعلى المدى الطويل، يؤدي التخصص في تصدير السلع الأولية إلى عواقب سلبية نتيجة لتدهور شروط الاستبدال التجاري. حيث تميل تلك الشروط لخدمة صالح السلع الصناعية التي يتم استيرادها مع الإضرار بالسلع الأولية التي يتم تصديرها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هامش الربح المرتفع بسبب عوائد الربح الريكاردي العالية على الموارد الطبيعية، يشجع على زيادة الإنتاج عندما تكون أسعار السوق العالمية مرتفعة. حتى في أوقات الأزمات لا يزال هناك إغراء لزيادة معدلات الاستخراج. وفي المحاولة لتعويض انخفاض الأسعار الناتج عن العرض الفائض تنخفض قيمة المنتج في السوق العالمية، مما يصب في مصلحة البلدان الصناعية.

كل هذا يفسر عدم استفادة البلدان ذات الاقتصادات الاستخراجية بشكل كامل من المكاسب الناجمة عن النمو الاقتصادي العالمي والتقدم التكنولوجي. ويزداد هذا الوضع سوءاً لأن الدول التي تستخرج الموارد الأولية عادة لا تعالجها. حتى أننا نجد حالات شاذة كما هو حال الدول المصدرة للنفط الخام والتي تستورد المنتجات النفطية لأنها لم تطور الطاقة التكريرية الكافية. بل وإن نسبة كبيرة من هذه المنتجات المكررة المستوردة



المكلفة يذهب لتوليد الكهرباء، حتى في حال توفر مصادر أخرى للطاقة المتجددة - مثل الطاقة المائية والشمسية والحرارية الأرضية كما هو الحال في الإكوادور.

ما يميز أيضا هذه الاقتصادات الاستخراجية هو عدم التجانس الهيكلي لأجهزتها الإنتاجية. وبعبارة أخرى، تتعايش نظم إنتاج مثمرة للغاية جنبا إلى جنب مع غيرها من النظم المتخلفة والقائمة على الكفاف. ويزداد الوضع سوءا بسبب عدم وجود اتصال في هياكلها الاقتصادية، كما يتضح من تركيز الصادرات في بضعة سلع أساسية، وغياب التنوع الأفقي في الصناعة بكثافة مناسبة، والغياب شبه التام للتكامل بين القطاعات، وعمليا الغياب التام للتكامل العمودي. هذا النوع من الاقتصاد الاستخراجي، مع ارتفاع طلبه على رأس المال والتكنولوجيا، غالبا ما يعمل بمنطق القطاع المنعزل: وبعبارة أخرى، دون اقتراح لدمج أنشطة التصدير الأولية مع بقية قطاعات الاقتصاد والمجتمع. ونتيجة لذلك، يبقى الجهاز الإنتاجي عرضة لتقلبات السوق العالمية. هذه الظروف تؤدي إلى طريق مسدود. فمن المستحيل أن نعتقد أن كل الدول المنتجة للسلع الأولية المشابهة - وهناك الكثير منها - يمكن أن تنمو وتتوقع أن يكون الطلب العالمي كافيا ومستداما ما فيه الكفاية لضمان هذا النمو لأي فترة من الزمن.



الفتجار و تسرب البترول في منصة ديبووتر هوباليزون في خليج مكسيكو، أبريل 2010. الحادثة أدت إلى موت 11 شخص و تضرير أكبر تسرب للبترول في البحر في تاريخ مجال صناعة النفط.

الشيء المثير للقلق هو أن الدول المصدرة للسلع الأولية، والتي يجب أن تكون قد راكمت تجارب مماثلة على مر الزمن، كانت بالعادة غير قادرة على تنسيق إدارة الكميات والأسعار. الاستثناء الذي يثبت القاعدة - على الرغم من جميع القيود والتناقضات التي يمكن تحديدها في الطريقة التي تعمل بها - هي تجربة منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك).

التقلب الذي يميز أسعار المواد الخام في السوق العالمية يعني أن الاقتصاديات القائمة على تصدير السلع الأولية ستعاني من مشاكل متكررة في ميزان المدفوعات ومشاكل العجز المالي. وهذا الأمر يخلق الاعتماد على الأسواق المالية ويعرض الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الوطنية لتقلبات غير منتظمة. ويتفاقم كل هذا عندما تنخفض الأسعار العالمية فجأة وتصبح أزمة ميزان المدفوعات أكثر سوءا بسبب الهرب الجماعي لرؤوس الأموال المضاربة التي تدفقت إلى هذه الاقتصادات خلال فترة الازدهار العابرة. في هذا الوضع، نرى أيضا خروج رأس المال المحلي تابعا لرؤوس الأموال المضاربة، وبالتالي يتفاقم الضغط على ميزان المدفوعات. يجذب ازدهار صادرات السلع الأولية البنوك الدولية التي هي دائما على أهبة الاستعداد، والتي تفرض مبالغ كبيرة من المال كما لو كانت هذه عملية مستدامة؛ وبطبيعة الحال، كان هذا التمويل دائما مرحبا بأذرع مفتوحة من قبل الحكومات والشركات الكبرى اللاتي تؤمن أيضا بالفخخة الدائمة. في هذه الظروف، يزيد الاندفاع في الإفراط في إنتاج الموارد الأولية بقوة أكبر، مع ما يرافق ذلك من تشوهات اقتصادية قطاعية. ولكن، قبل كل شيء، وكما أثبتت التجربة التاريخية، يرهن مستقبل الاقتصاد عندما يحين الوقت الذي لا محالة منه لخدمة الدين الخارجي الثقيل الناتج عن القروض الضخمة التي تم القبول بها أثناء النشوة التي عادة ما تكون قصيرة والناجمة عن ازدهار التصدير.

وفرة التمويل الخارجي، يغذيها تدفق السيولة من صادرات النفط، يؤدي إلى توسع كبير في الاستهلاك الذي قد يستمر طالما استمر الازدهار. يتم الخلط بين هذه الزيادة في استهلاك السلع وبين التحسن في نوعية الحياة. في مثل هذه الظروف، فإن المنطق الاستهلاكي - الذي هو منطق غير مستدام لا على الصعيد البيئي ولا على الصعيد الاجتماعي - قد يعطي الحكومة الشرعية لمواصلة توسيع حدود النهج الاستخراجي. وهذا عادة ما يؤدي إلى هدر الموارد. تبدأ الواردات تحل محل المنتجات الوطنية، وغالبا ما يكون نتيجة الإفراط في تقدير قيمة العملة. ما لم يتم اتخاذ الخطوات المناسبة لتجنب ذلك، فإن زيادة الاستثمارات والنفقات العامة قد توفر أيضا حافزا لزيادة الواردات بدلا من تعزيز الإنتاج الوطني. وباختصار، فإنه من الصعب استخدام الأموال المتاحة الوفيرة بشكل مناسب. تجربة اقتصادات النفط والتعدين في أمريكا اللاتينية تبين لنا أن هذه الأنشطة الاستخراجية، كما ذكر من قبل، لا تولد الروابط الديناميكية والتي هي ضرورية جدا لتحقيق التنمية الاقتصادية المتناسكة، وما يجري اليوم يؤكد ذلك، الروابط التكاملية الأساسية - إلى الأمام، وإلى الوراء، وصولا إلى الطلب النهائي (المالي والاستهلاكي) - ليست مضمونة. وهذا لا يساهم بأي شكل في تسهيل أو ضمان نقل التكنولوجيا وخلق العوامل الخارجية التي تفيد فروع أخرى من اقتصاد البلاد.

هذا يؤدي إلى سمة كلاسيكية إضافية لهذه الاقتصادات المصدرة للمنتجات الأولية، منذ عهد الاستعمار، وهي أنها قطاعات منعزلة: قطاع النفط أو قطاع التعدين، فضلا عن العديد من الأنشطة الموجهة للتصدير مثل الزراعة وأنشطة الغابات أو صيد الأسماك،

عادة ما تكون معزولة عن بقية قطاعات الاقتصاد. ويجب أيضا إدراج الطاقة النووية وإنتاج الوقود الحيوي ضمن هذه الفئة.

الريوع التفاضلية أو الريكاردية الضخمة التي تنتجها هذه الأنشطة أدت إلى أرباح زائدة تشوه توزيع الموارد في البلاد. ونتيجة لعائدات تصدير السلع الأولية يترسخ تركيز ومركزة الدخل والثروة - جنباً إلى جنب مع السلطة السياسية - في أيدي قلة فقط. ويتركز تراكم عوائد الربح هذه بشكل كبير بأيدي عدد صغير من المجموعات الاقتصادية، وكثير منها لا يجد ولا يخلق حوافز للاستثمار في الاقتصاد المحلي، بل تفضل تشجيع استهلاك السلع المستوردة. وهي غالباً ما تأخذ أرباحها خارج البلاد، والعديد منها يدير أعماله من خلال الشركات المسجلة في الأماكن المعروفة باسم الملاذات الضريبية. ونتيجة لذلك، فإن الشركات التي تتحكم في استغلال الموارد الطبيعية غير المتجددة والتي تعمل كقطاع منعزل نظراً لموقعها وشكل استغلالها يمكن أن تصبح شركات قوية داخل الدول الوطنية الضعيفة نسبياً. أهم المستفيدين من هذه الأنشطة هي الشركات العابرة للأوطان، والتي يشاد بها لأنها جازفت بأخذ قرار استكشاف واستغلال الموارد «الذي يستحق الثناء» ولا يتم ذكر كيف أدت هذه الأنشطة إلى مزيد من «إلغاء قرارات تأميم» الاقتصاد، ويعود ذلك جزئياً إلى كمية التمويل اللازم للوصول إلى المرحلة التي يمكن فيها استغلال الموارد، وأيضاً إلى عدم وجود مجتمع أعمال وطني قوي، وبسبب عدم رغبة الحكومة في إقامة شركات استراتيجية مع مؤسسات الدولة نفسها أو حتى مع القطاع الخاص الوطني وهو سبب لا يستهان به.

وعلاوة على ذلك، فإن بعض هذه الشركات العابرة للأوطان قد استغلت للأسف مساهمتها في الميزان التجاري للتأثير على توازن القوى في البلاد، وتهدد باستمرار الحكومات التي تجرؤ على السباحة عكس التيار. فالشركات الأجنبية غالباً ما تمتعت، وما زالت، بإطار تنظيمي ملائم، وفي مناسبات ليست بالقليلة يحتل مديروها أو محاموها مناصب رئيسية في الحكومة. وهي أيضاً مدعومة من قبل مكاتب محاماة قوية وغالباً ما تتمتع بدعم من وسائل الإعلام، وبالتالي يمكنها أن تعمل مباشرة لضمان أن تكون السياسات أو التغييرات في القانون مفيدة لها. هذا الوضع - الذي تم التشجيع عليه من قبل منظمات مثل بنك التنمية الأمريكي وأخوته الكبار مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي حدث مرارا وتكرارا في قطاعي النفط والتعدين في أمريكا اللاتينية. هذه الترتيبات العابرة للأوطان قد تسببت كثيراً في ظهور عمليات معقدة للغاية: «نزع حدود» الدولة. تأخذ الدولة موقف كف اليد نسبياً تجاه قطاعات النفط أو التعدين بالمعنى الجغرافي أيضاً، تاركة مسؤولية معالجة المطالب الاجتماعية، على سبيل المثال، في أيدي الشركات.

وهذا يعني أن إدارة هذه المناطق هي إدارة غير منظمة وغير مخطط لها. في الممارسة العملية، غالباً ما تترك هذه المناطق جميعها خارج نطاق القوانين الوطنية. ويؤدي كل

هذا إلى تفاقم حالة العنف على نطاق واسع، وتزايد الفقر والتهميش، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى استجابات قصيرة النظر وغير ملاءمة من قبل الدولة البوليسية التي لا تفي بالتزاماتها الاجتماعية والاقتصادية.

وعلى النقيض من الفروع الأخرى للاقتصاد، يولد التعدين وصناعة النفط القليل من فرص العمل المباشرة وغير المباشرة - على الرغم من أن الوظائف التي تولدها هاتين العمليتين غالباً ما تكون ذات رواتب عالية. إنها صناعات كثيفة رأس المال وكثيفة الاستيراد. فهي تشغل العمال والمديرين ذوي المهارات العالية (الذين غالباً ما يكونون من الأجانب). المساهمات والتكنولوجيا التي تستخدمها هي بمعظمها مستوردة. ونتيجة لهذه الممارسات فإن «معدل العائد الداخلي» لقطاع التصدير الرئيسي (ما يعادل القيمة المضافة التي تبقى في البلاد) مثير للسخرية.



تسرب نفط خام من خط أنابيب في دادا، نيجيريا، أبريل 2011. صورة: رويترز - أفران صوناندي

في قطاعات النفط والتعدين هذه، تتميز الهياكل السياسية والديناميكيات بالممارسات «الريعية». الطمع والتسلط الذي يهيمن على صنع القرار يؤدي إلى زيادة غير متناسبة في الإنفاق العام والتوزيع التقديري للعائدات. نظراً لهذه الظروف والخصائص التكنولوجية لقطاعات النفط والتعدين، فإنها لا تولد فرص عمل مباشرة على نطاق واسع. وهذا من شأنه أيضاً أن يفسر التناقض في الدول الغنية بالمواد الخام حيث تعيش، من الناحية العملية، الغالبية العظمى من السكان في فقر. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المجتمعات والأحياء التي تجري في أراضيها هذه الأنشطة الاستخراجية تعاني دائماً آثار سلسلة من المشاكل الاجتماعية والبيئية الناجمة عن هذا النوع من استغلال الموارد.

ولذلك، يبدو أن العوز الذي تعاني منه قطاعات كبيرة من السكان يسير جنباً إلى جنب مع وجود كميات هائلة من الموارد الطبيعية (مع ريع تفاضلي عال). لا يتطلب هذا النمط من التراكم سوقاً محلية ولا يحتاجه أيضاً لأنه يعمل مع رواتب تتناقص قيمتها. ليس هناك ما يكفي من الضغط الاجتماعي لإلزام هذه الصناعات لإعادة الاستثمار في زيادة الإنتاجية. يحدد التوجه الريعي النشاط الإنتاجي، وبطبيعة الحال، فإنه يحدد أيضاً بقية العلاقات الاجتماعية. وكتيجة طبيعية لذلك، فإن هذه الصناعات الاستخراجية - النفط أو التعدين - تشجع العلاقات الاجتماعية الناتجة عن التبعية، والتي تعود بالنفع على مصالح الشركات العابرة للأوطان ذاتها، لكنها تعرقل تنفيذ خطط التنمية الوطنية والمحلية المناسبة.

## ■ ثمن الاستخراج

هذا النوع من الاقتصادات الاستخراجية يسبب أضراراً خطيرة ولا رجعة فيها للبيئة الطبيعية. دراسات التعدين أو صناعة النفط في جميع أنحاء العالم وجدت الدليل على الطرق العديدة التي دمرت فيها الطبيعة بشكل لا رجعة فيه. ومآسي الإنسان أيضاً لا تعد ولا تحصى وقد تم تدمير الأصول الثقافية لكثير من الشعوب. والوضع ليس أفضل في مجال الاقتصاد. فالبلدان التي تعتمد في صادراتها بشكل أساسي على المعادن أو النفط هي بلدان متخلفة اقتصادياً وتنمو مشاكلها البيئية جنباً إلى جنب مع التوسع في الأنشطة الاستخراجية.

للأنشطة الاستخراجية على اختلاف أنواعها تاريخ طويل ومعروف من النهب في جميع أنحاء العالم. ومع ذلك، ومع استنفاد الموارد الطبيعية الذي أصبح واضحاً، خاصة في البلدان الصناعية، هناك ضغط متزايد اليوم على البلدان النامية لتسليم ودائعها النفطية أو المعدنية. حتى الدفاع المتزايد عن البيئة في المجتمعات التي تعتبر متقدمة أصبح بدأ يخلق ضغوطاً على الدول الفقيرة لكي تفتح أراضيها لتلبية طلب الاقتصاد العالمي على المعادن.

فمن الضروري أن نتذكر أن الشركات العابرة للأوطان وحكوماتها المتواطئة عادة ما تسلط الضوء على الكميات «الهائلة» من الاحتياطيات المعدنية والنفطية التي وجدتتها وحولتها إلى قيمة نقدية. مع هذه الأرقام، التي عادة ما تكون مبالغ فيها إلى حد كبير، فهي تسعى للتأثير على الرأي العام لدعم التعدين أو استخراج الوقود الأحفوري. ومع ذلك، فإن هذه النظرة غير مكتملة. يجب أن تأخذ الأرقام أيضاً بعين الاعتبار ما يسمى بالتكاليف الاجتماعية والبيئية الخفية، بما في ذلك، على سبيل المثال، التكلفة الاقتصادية للتلوث. هذه هي خسائر اقتصادية لا تظهر عادة في المشاريع الاستخراجية ويتم نقلها إلى

المجتمع؛ فلنتذكر الدمار الاجتماعي والبيئي في شمال شرق منطقة الأمازون في الإكوادور، والتي أدت لاحقا إلى دعوى قضائية ضد شركة شيفرون تكساكو.

ما يجب أيضا إدراجه في قائمة التكاليف هو ما يسمى بـ «الدعم الضار» في شكل خفض أسعار الطاقة، والمياه المجانية أو الرخيصة، وحتى بنية النقل المعطاة للصناعات الاستخراجية. هل تم عرض تقييم تكلفة مثل هذا الدعم؟ كلا. والسبب في ذلك قد يكون أن الاعتراف بهذه التكاليف من شأنه أن يقلل بشكل كبير من ربحية هذه الشركات ويكشف الفوائد الضئيلة التي تعود بها على الدولة. هذه الأنشطة الاستخراجية أيضا تخلق توترات اجتماعية خطيرة في المناطق التي يجري فيها استخراج الموارد الطبيعية، كما أن هناك عادة عدد قليل جدا من السكان المحليين القادرين على الحصول على وظائف في شركات التعدين والنفط. تحدث الآثار الاقتصادية والاجتماعية الانقسامات في المجتمعات، مما يؤدي إلى مشاجرات بينهم وداخل الأسر، والعنف المنزلي، وانتهاك حقوق الإنسان والمجتمع، وزيادة في الجريمة والعنف والاتجار بالأرض، وهلم جرا.

على مدى عقود، أسس النهج الاستخراجي للتخزين في اقتصادات أمريكا اللاتينية المعتمدة أساسا على التصدير مستويات عالية من البطالة والفقر، في حين أن توزيع الدخل والثروة أصبح أكثر تفاوتًا. وذلك يلغي فرص توسيع السوق المحلية لأنه لم يتم إيجاد خلق عمل أو دخل كاف (لا يوجد أي «أثر تدريجي» ولن يكون هناك مثل هذا الأثر). ومع ذلك، هناك ضغط مستمر لتوجيه الاقتصاد أكثر فأكثر نحو سوق التصدير لأن المدافعين عن فكرة «لا يوجد أحد في السوق المحلي لشراء المنتجات» لا يتعبون من تسويقها. «العقلية التصدير الأحادية» هذه تمنع إبداع مجتمع الأعمال الوطني وتقلل من حوافزه. «العقلية المؤيدة للتصدير»، المبنية على أساس الشعار الشهير «التصدير أو الموت»، هي أيضا موجودة في قلب الحكومات وحتى لدى قطاعات واسعة من المجتمع؛ ونتيجة لذلك، يتم إهدار قدرات هائلة وإمكانات موجودة داخل البلدان.



## التربة لا النفط: العدالة البيئية في عصر أزمة المناخ

فاندانا شيفا

### ■ تغير المناخ واقتصاديات الكربون:

#### التنوع البيولوجي في مقابل الوقود الأحفوري

يبدو أن الاختزالية قد أصبحت عادة من عادات العقل البشري المعاصر. نحن نتحدث بشكل متزايد عن تغير المناخ في سياق «اقتصاد الكربون». نتحدث عن «صفر كربون» و«لا كربون»، كما لو أن الكربون موجود فقط في شكل متحجر تحت الأرض. نحن ننسى أن سلولوز النباتات هو في المقام الأول الكربون. الدبال في التربة هو في معظمه كربون. الغطاء النباتي في الغابات هو في معظمه كربون. إنه كربون حي. وهو جزء من دورة الحياة.

المشكلة ليست الكربون في حد ذاته، ولكن في استخدامنا المتزايد للكربون الأحفوري الذي تشكل على مدى ملايين السنين. اليوم، يحرق العالم ما يساوي 400 عام من تراكم هذه المادة البيولوجية في كل عام، أي 3-4 مرات أكثر مما كان يحرقه في عام 1956. وفي حين أن النباتات هي مورد متجدد، فإن الكربون الأحفوري لأغراضنا ليس كذلك. سنحتاج إلى ملايين السنين لتجديد إمدادات الأرض من الفحم والنفط.

قبل الثورة الصناعية، كان هناك 580 مليار طن من الكربون في الغلاف الجوي. اليوم هناك 750 مليار طن. وهذا التراكم، الذي هو نتيجة لاحتراق الوقود الأحفوري، هو الذي يتسبب في حدوث أزمة تغير المناخ. وتحتاج الإنسانية إلى حل هذه المشكلة إذا أردنا البقاء على قيد الحياة. إنه اقتصاد الكربون الآخر، الكربون المتجدد المتجسد في التنوع البيولوجي، الذي يوفر الحل.

اعتمادنا على الوقود الأحفوري قد أخرجنا من دورة الطبيعة للكربون المتجدد. اعتمادنا على الوقود الأحفوري حجر تفكيرنا. التنوع البيولوجي هو البديل للكربون الأحفوري. كل

ما حصل عليه من صناعة البتروكيماويات له بديل في مجال التنوع البيولوجي. الأسمدة الاصطناعية والمبيدات الحشرية والأصبغ الكيميائية، ومصادر التنقل والطاقة، جميعها لها بدائل مستدامة في عالم النبات والحيوان. بدلا من الأسمدة النيتروجينية، لدينا المحاصيل البقولية المثبتة للنيتروجين والكتلة الحيوية المعاد تدويرها عن طريق الأسمدة العضوية أو الكائنات الحية الدقيقة (السماد). وبدلا من الأصبغ الاصطناعية، لدينا الأصبغ النباتية. تغيير المناخ هو نتيجة للانتقال من التنوع البيولوجي المبني على اقتصادات الكربون المتجدد إلى اقتصاد الكربون غير المتجدد الذي يعتمد على الوقود الأحفوري. وهذا هو التحول الذي سمي بالثورة الصناعية.



ورقة اليوم العالمي لكفاحات الفلاح و بذور المزارعين المقاومة، منظم من طرف لا فيا كامبسينا في 17 أبريل 2014، صورة: Destroyer Designers Mexico

في حين أن تغيير المناخ، مع ذروة النفط ونهاية النفط الرخيص، يخلق حتمية بيئية لمرحلة ما بعد النفط وما بعد الوقود الأحفوري، وما بعد الاقتصاد الصناعي، فإن النموذج الصناعي لا يزال القوة الموجهة للبحث عن مسار انتقال إلى مرحلة ما بعد النفط. ذلك لأن التصنيع قد أصبح نموذجاً ثقافياً لقياس التقدم البشري. إننا نريد عالم ما بعد النفط، ولكن ليس لدينا الشجاعة لتصور عالم ما بعد الصناعي. نتيجة لذلك، فإننا نتشبهت بالبنية



التحيتة لاقتصاد الوقود الأحفوري كثيف الطاقة ونحاول أن نشغله ببدائل مثل الطاقة النووية والوقود الحيوي. يتم تعريف الطاقة النووية القذرة على أنها «الطاقة النظيفة». ويجري الترحيب بالإنتاج غير المستدام لوقود الديزل الحيوي والوقود الحيوي على أنه الخيار «الأخضر».

تلعب الإنسانية هذه الحيل مع نفسها ومع الكوكب لأنها حبيسة النموذج الصناعي. تستند أفكارنا عن الحياة الجيدة على أنماط الإنتاج والاستهلاك التي انتجها استخدام الوقود الأحفوري. ونحن نتمسك بهذه الأنماط من دون أن ندرك حقيقة أنها أصبحت مجرد إدمان إنساني على مدى السنوات الخمسين الماضية وأن الحفاظ على هذا النمط من العيش قصير المدى وغير المستدام لمدة خمسين عاما أخرى يأتي مع خطر محو ملايين الأنواع وتدمير الظروف ذاتها اللازمة لبقاء الإنسان على هذا الكوكب. إننا نفكر في الرفاه فقط من حيث رفاه البشر، وحتى نكون أكثر دقة، رفاه البشر على مدى السنوات الخمسين المقبلة. إننا نضحى بحقوق الأنواع الأخرى ورفاهية الأجيال القادمة.

لتجاوز النفط، يجب علينا أن نتجاوز إدماننا لنموذج معين من التقدم الإنساني والرفاه البشري. لتجاوز النفط، يجب علينا إعادة إقامة شراكات مع الأنواع الأخرى. ولتجاوز النفط، يجب علينا إعادة تأسيس اقتصاد الكربون الآخر، اقتصاد متجدد على أساس التنوع البيولوجي.

الكربون المتجدد والتنوع البيولوجي يعيدان تعريف التقدم. أنهما يعيدان تعريف التنمية. وهما يعيدان تعريف «التقدم»، و«النمو» و«التخلف». في نموذج الوقود الأحفوري، التقدم يعني التصنيع - أن يكون هناك طعام مصنع، وملبس وماوى وتنقل، وتجاهل التكاليف الاجتماعية لتهجير الناس من العمل والتكاليف البيئية لتلوث الغلاف الجوي وزعزعة استقرار المناخ. في نموذج الوقود الأحفوري، التخلف هو وجود أنظمة غير صناعية خالية من الوقود الأحفوري لإنتاج غذائنا، والملابس، وتوفير المأوى والتنقل. في نموذج التنوع البيولوجي، أن تكون متقدما هو أن تكون قادرا على ترك مساحة بيئية للأنواع الأخرى، لجميع الناس وللأجيال القادمة من البشر. أن تكون متخلفا هو أن تستولي على المساحة البيئية للأنواع والمجتمعات الأخرى، أن تلوث الغلاف الجوي وأن تهدد كوكب الأرض.

نحن بحاجة إلى تغيير طريقة تفكيرنا قبل أن نتمكن من تغيير عالمنا. هذا التحول الثقافي هو في صلبه جعل أي تحول في الطاقة يسير إلى عصر ما بعد النفط. ما يمنع التحول هو النموذج الثقافي الذي يرى أن التصنيع تقدما مع أفكار زائفة عن الإنتاجية والكفاءة. لقد جعلونا نعتقد بأن الزراعة الصناعية ضروري لإنتاج المزيد من الغذاء. هذا ليس صحيحا على الإطلاق. الزراعة الإيكولوجية ذات التنوع البيولوجي تنتج مواداً غذائية أكثر وأفضل من معظم الزراعة كثيفة الطاقة والكيماويات. لقد جعلونا نعتقد زورا أن المدن المصممة

للسيارات توفر تنقلا أكثر فعالية في تلبية احتياجاتنا اليومية من المدن المصممة للمشاة وراكبي الدراجات.

أصحاب المصالح الخاصة الذين يكسبون من بيع الأسمدة والديزل والسيارات والشاحنات غسلوا أدمغتنا وجعلونا نعتقد بأن الأسمدة الكيماوية والسيارات يعنون التقدم. لقد أصبحنا مجرد مشترين لمنتجاتهم غير المستدامة بدلا من أن نكون مبدعين لشركات تعاونية مستدامة - داخل المجتمع البشري ومع الأنواع الأخرى والأرض ككل.

اقتصاد التنوع البيولوجي هو البديل المستدام لاقتصاد الوقود الأحفوري. التحول من الأنظمة المدفوعة بالوقود الأحفوري إلى أنظمة التنوع البيولوجي يقلل من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري من خلال انبعاثات أقل واستيعاب أكبر لثاني أكسيد الكربون. نحن بحاجة لخلق النظم الإيكولوجية قبل كل شيء، وذلك لأن آثار تلوث الغلاف الجوي ستستمر حتى إن قللنا من الانبعاثات. ولأن الاقتصادات ذات التنوع البيولوجي هي فقط التي توفر القدرة على التكيف مع مناخ لا يمكن التنبؤ به. والأنظمة ذات التنوع البيولوجي هي فقط التي توفر البدائل التي يمكن للجميع تحملها. نحن بحاجة إلى العودة إلى دورة الكربون المتجددة للتنوع البيولوجي. نحن بحاجة إلى إنشاء ديمقراطية الكربون حتى يتسنى لجميع الكائنات أن تحصل على حصة عادلة من الكربون المفيد، وحتى لا يتقل أحد في حمل حصة غير عادلة من تأثيرات المناخ بسبب التلوث الكربوني.



## تغير المناخ: ليس مجرد أي عمل هو الحل

بابلو سولون

في 21 أيلول/سبتمبر من عام 2014، تجمع مئات الآلاف في نيويورك للمشاركة في واحدة من أكبر المسيرات ضد تغير المناخ. كانت المناسبة هي مؤتمر القمة المعني بالمناخ الذي دعا إلى عقده الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون. موضوع المؤتمر كان «اتخاذ الإجراءات». ولكن هل هذا يتضمن فعلا تدابير من شأنها أن تجلب المزيد من الضرر لهذا الكوكب؟

لقد كان العلم دائما واضحا بالنسبة للحاجة الملحة لاتخاذ خطوات ملموسة لخفض انبعاثات الغازات الدفيئة (غازات الاحتباس الحراري) للإبقاء على ارتفاع درجات الحرارة الأرضية العالمي تحت 2 درجة مئوية، وذلك لأن أي زيادة فوق ذلك سيكون لها عواقب كارثية ومن المحتمل أن تغير الحياة كما نعرفها. بحسب تقرير فارق الانبعاثات الذي يصدره برنامج الأمم المتحدة للبيئة أنه إذا ما تم تنفيذ التعهدات الطوعية الضعيفة نسبيا التي تعهدت بها البلدان في كوبنهاغن في عام 2009 دون قواعد صارمة، يمكن أن تصل الانبعاثات إلى حوالي 56 بليون طن من ثاني أكسيد الكربون بحلول عام 2020. وهذا من شأنه وضع العالم على طريق لزيادة قدرها 4-8 درجات مئوية خلال هذا القرن.

إذا أردنا البقاء على مسار ارتفاع درجة الحرارة من 1.5-2 درجة مئوية، لا بد من تخفيض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون إلى ما بين 37 و44 بليون طن بحلول عام 2020. وهذا يتطلب عملا حقيقيا - ليس مجرد تعهدات طوعية - وذلك يعني تخفيضات ملزمة قانونيا دون أسواق الكربون الذي تعمل فقط على نقل الانبعاثات من مكان إلى آخر.

بدلا من ذلك، نظم بان كي مون حفلا كبيرا في مدينة نيويورك، ودعى رؤساء الدول ورؤساء الشركات عبر الوطنية، والتي يجني العديد منها الكثير من المال من خلال الإتجار بإعتمادات التلوث في أسواق الكربون والمسؤولة عن زيادة انبعاثات الغازات الدفيئة. وبشكل أكثر تحديدا، وفقا لمعهد مساءلة المناخ في ولاية كولورادو الأمريكية، فإن ثلثي جميع انبعاثات هذه الغازات الدفيئة تأتي من 90 شركة نفط وغاز وفحم. ومن بين هؤلاء، هناك خمسون شركة نفط يمتلكها المستثمرون مثل شيفرون، اكسون، وبرتيش بتروليوم BP وشركة شل، بالإضافة إلى منتجي الفحم مثل برتيش كول، بيبودي للطاقة وي.اتش.بي بيليتون.



مسيرة الشعوب من أجل المناخ في نيويورك، 21 سبتمبر 2014.

قمة المناخ هي دعابة بهلوانية كبيرة، حيث أنها ليست حتى جزءا من المفاوضات الرسمية بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. بل هي مجرد وسيلة لاعطاء «قادة» المناخ منصة عالمية لالقاء الخطب الجميلة بدلا من تحفيز العمل. ليس ذلك فحسب، بل انها أيضا تعزز العمل المهني على السوق والإصلاح التقني والذين من شأنهما أن يجلبا المزيد من الضرر لكوكب الأرض. ويشمل هذين العاملين تخفيض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها، الزراعة الذكية مناخيا، الكربون الأزرق وتعويض التنوع البيولوجي. كما يشمل الإصلاح التقني «حلولا زائفة» تروج لها الشركات العابرة الحدود: الهندسة الجيولوجية، والتقاط الكربون وتخزينه، والكائنات المعدلة وراثيا، والوقود الزراعي والطاقة الحيوية الصناعية، والبيولوجيا التركيبية وتكنولوجيا النانو، والتكسير الهيدروليكي، والمشاريع النووية، وتوليد الطاقة من النفايات على أساس الحرق.

لم يتم استحداث هذه الحلول الخاطئة من أجل معالجة تغير المناخ. بدلا من ذلك، إنها تهدف لضمان الأرباح المستمرة للشركات. والأسوأ من ذلك، أنها تخدم تسليع وخصخصة وظائف الطبيعة وتدمير النظم البيئية - مثل الغابات والتربة، والأراضي الرطبة، والأنهار، والأيكلة الساحلية (أشجار المانغروف) والمحيطات - التي تعتمد عليها الحياة على هذا الكوكب.

وفي الوقت نفسه، نددت أكثر من 330 منظمة وحركة اجتماعية يمثلون أكثر من 200 مليون شخص استيلاء الشركات على محادثات الامم المتحدة للمناخ، وكانوا أيضا في الشوارع في نيويورك. وكان بين هذه الحركات لا فيا كامبيسينا، أويل ووتش انترناشونال، المنظمة الدولية لحقوق المهاجرين، التحالف العالمي للغابات، شبكة البيئة الأصلية، التحالف الشعبي للعدالة العالمية، أتاك، وغيرها الكثير. وكانت رسالتهم بسيطة: لا يمكننا حل أزمة المناخ دون معالجة أسبابها الجذرية.

رغم عدم وجود طريق مختصر لتغيير النظام، فيما يلي خطة من عشر نقاط عمل روجت لها الحركات الاجتماعية وحلفائها في نيويورك لتجعلنا نبدأ بالعمل:

- فرض التزامات مقيّدة وفورية للحفاظ على ارتفاع درجات الحرارة العالمية بما لا يزيد عن 1.5 درجة مئوية هذا القرن من خلال الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة العالمية السنوية إلى 38 بليون طن بحلول عام 2020؛
- ترك أكثر من 80% من الوقود الأحفوري تحت التربة؛
- فرض حظر على استكشافات النفط والغاز الجديد والتحول بعيدا عن استخراج الموارد؛
- تسريع التحول إلى الطاقة النظيفة والمتجددة مع الرقابة العامة والمجتمعية.
- تشجيع الإنتاج والاستهلاك المحلي للسلع؛
- الانتقال من الزراعة الموجهة للتصدير إلى الإنتاج المبني على المجتمع على أساس مبادئ السيادة الغذائية؛
- تطبيق استراتيجيات صفر نفايات وتحسين وتوسيع النقل العام؛
- خلق المزيد من فرص عمل المناخ مُصممة لخفض انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري.
- تفكيك الصناعة العسكرية والحربية التي تولد انبعاثات الغازات الدفيئة، وتحويل ميزانيات الحرب لتعزيز سلام حقيقي.

إذا كان هذا الزخم الجديد في «تحفيز العمل واتخاذ الإجراءات» سيحقق أية نتيجة إيجابية، يجب أن تكون أولى خطواتنا وقف استيلاء الشركات على مفاوضات المناخ في إطار اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ. فإذا ما خسرنا هذا العقد، لن تكون هناك عودة إلى السوراء من فوضى المناخ. الآن هو وقت العمل الحقيقي والهادف الذي لا يجلب المزيد من الضرر لهذا الكوكب.

القسم الثالث:  
حذار من  
"الحلول الكاذبة"



## ديزيرتيك:

# الاستيلاء على الطاقة المتجددة؟

### حمزة حموشان

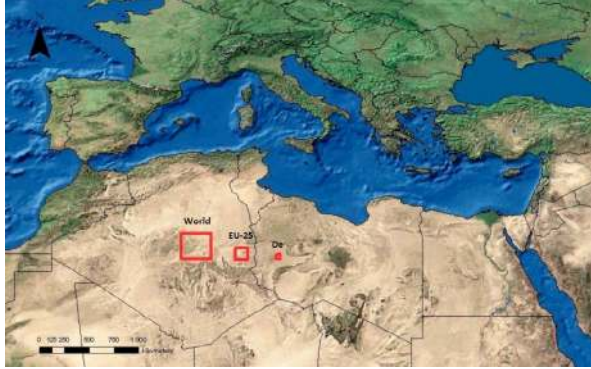
يبدو أن خطة تزويد أوروبا بالطاقة من محطات الطاقة الشمسية في الصحراء قد توقفت، ولكن لا تزال العديد من المشاريع الشمسية الكبيرة في شمال أفريقيا تمضي قدما رغم المخاوف المحلية. حمزة حموشان، يسأل: أين كان الخطأ في مشروع ديزيرتيك، وهل يمكن للطاقة الشمسية من الصحراء أن تلعب الآن دورا في مستقبل ديمقراطي ومستدام؟

إذا كُنْتَ تستخدم وسائل الإعلام الاجتماعية، عسك قد شاهدت صورة يتم تداولها (انظر الصورة أدناه)، تظهر مربعا صغيرا في الصحراء مع التسمية التوضيحية: إن «هذه الكمية من الطاقة الشمسية في الصحراء يمكنها أن تزود العالم كله بالطاقة!»

هل يمكن أن يكون هذا الإدعاء صحيحا؟ إنه يقوم على بيانات أطروحة بحثية كتبها نادين ماي في عام 2005 لجامعة براونشفايغ التقنية في ألمانيا.

ووفقا لماي، هناك مساحة تبلغ تقريبا 3.49 مليون كيلومتر مربع لتركيز محطات طاقة شمسية (CSP) في دول شمال أفريقيا: المغرب والجزائر وتونس وليبيا ومصر. وتقول ماي بأن مساحة 254 كم × 254 كم (أكبر مربع في الصورة) ستكون كافية لتلبية الطلب على الكهرباء الكلي في العالم. يمكن أن تنتج كمية الكهرباء التي تحتاجها دول الاتحاد الأوروبي الخمس وعشرون على مساحة 110 كم × 110 كم (على افتراض أن مجمعات الطاقة الشمسية يمكنها التقاط 100% من الطاقة). وهناك تقدير أكثر واقعية وضعته مبادرة مولد فن الأرض (Land Art Generator Initiative)، يفترض معدل التقاط 20% ومساحة أكبر بحوالي ثماني مرات من تلك الواردة في دراسة ماي من أجل تلبية احتياجات العالم من الطاقة. ومع ذلك، فإن الخريطة أدناه هي مثال جيد لإمكانات الطاقة الشمسية وكيف أن مساحة صغيرة بإمكانها تزويد جميع أنحاء العالم بالطاقة.





الصورة: نادين ماي

هذه ليست فكرة جديدة. قبل ذلك، وفي عام 1913، عرض المهندس الأمريكي فرانك شومان مشاريع لأول محطة للطاقة الحرارية الشمسية في العالم على النخبة الاستعمارية في مصر، بما في ذلك القنصل العام البريطاني اللورد كتنشر. كان من المفترض أن تضخ محطة توليد الكهرباء المياه من نهر النيل إلى الحقول المجاورة حيث كانت تتم زراعة محصول القطن المربح في مصر، ولكن الإندلاع الفجائي للحرب العالمية الأولى أنهى هذا الحلم.

وجرى استكشاف الفكرة مرة أخرى في الثمانينات من القرن الماضي من قبل الفيزيائي الألماني غيرهارد كنييس الذي كان أول شخص يقدر كمية الطاقة الشمسية اللازمة لتلبية حاجة البشرية من الكهرباء. في عام 1986، في استجابة مباشرة لحدث تشيرنوبيل النووي، وصل إلى هذا الاستنتاج اللافت للنظر: في ست ساعات فقط، تتلقى صحاري العالم طاقة من الشمس أكبر من تلك التي يستهلكها البشر في سنة كاملة. هذه الأفكار وضعت حجر الأساس لديزيرتيك.

## ■ ما هي ديزيرتيك؟

الهدف من ديزيرتيك هو أن يكون شبكة واسعة من محطات الطاقة الشمسية في الصحراء الكبرى. على عكس الألواح الشمسية اللامركزية على أسطح المنازل التي تزود كل منزل على حدة بالطاقة الشمسية، فإن ديزيرتيك هو مشروع ذو نطاق أوسع بكثير. التصور الخاص به هو محطات طاقة شمسية ضخمة تمتد على مساحة شاسعة من الأراضي. وتستخدم الطاقة الشمسية المركزة (CSP) الآلاف من المرايا لتكيز مساحة كبيرة من أشعة الشمس على محرّك بخاري. شبكات كابلات نقل ستتجه شمالا لتزويد مدن وبلدان كاملة بالطاقة. وستستخدم ملايين الغالونات من المياه لغسل غبار الصحراء عن اللوحات والمرايا.

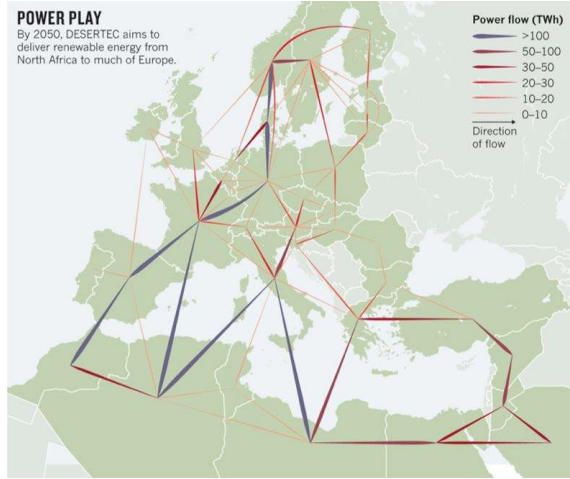
بدفع من كل من مؤسسة ديزيرتيك ومبادرة ديزيرتيك الصناعية (Dii) - وهما كيانين مختلفين ولكنهما مرتبطين - تمت الخطط وتقلصت في السنوات الأخيرة. رُوّجت المبادرة الصناعية رؤية بقيمة 400 مليار يورو يتم من خلالها ربط محطات الطاقة الشمسية في الصحراء بأوروبا القارية من خلال كابلات خاصة لنقل التيار المباشر ذي التوتر العالي لتزويد الإتحاد الأوروبي بـ 20% من احتياجاته من الكهرباء. وكان إتحاد المبادرة الصناعية يتألف من شركات متعددة الجنسيات مثل E.ON، ميونيخ ري وسيمينس ودويتش بنك، وكذلك مؤسسة ديزيرتيك - وهي عبارة عن شبكة من السياسيين، وأصحاب الأعمال التجارية، والأكاديميين وأعضاء المجتمع المدني. ولكن ضعف الاقتصاد والمعارضة لفكرة تصدير الطاقة المتجددة في شمال أفريقيا إلى أوروبا قلصت المخططات الضخمة، وجعلت معظم الأعضاء يتكون المبادرة الصناعية.

حاليا، ما زالت ديزيرتيك ماضية قُدما، مع وجود مشاريع على الطاولة في تونس والمغرب والجزائر. ومؤسسة ديزيرتيك ما زالت تدعم مشروع Tunur في تونس، وهو مشروع مشترك بين نور للطاقة ومقرها المملكة المتحدة ومجموعة من المستثمرين المالطيين والتونسيين في قطاع النفط والغاز. وهي تصف نفسها صراحة كمشروع لتصدير الطاقة الشمسية يربط بين الصحراء وأوروبا. وبالنظر إلى أن تونس تعتمد على الجزائر في احتياجاتها من الطاقة وهي تعاني من زيادة في انقطاع التيار الكهربائي، فإنه أمر شنيع أن تتوجه إلى الصادرات بدلا من إنتاج الطاقة للاستخدام المحلي. ضياء الهمامي، صحفي تونسي يحقق في قطاع الطاقة، انتقد الليبرالية المستمرة والمتصاعدة في إنتاج وتصدير الطاقة الخضراء في بلاده لأن ذلك يهدم الرقابة العامة من قبل الشركة التونسية العامة للكهرباء والغاز ويتيح التصدير المباشر للكهرباء من قبل شركات خاصة وهذا يقلل من شأن المصلحة الوطنية. وقد وصف الدولة التونسية بأنها تخضع نفسها للقطاع الخاص بدلا من المصالح العامة.

نجحت الحكومة المغربية في جذب التمويل لمشروع محطة ورزازات للطاقة الشمسية المركزة من البنوك الأوروبية (الإتحاد الأوروبي، وبنك الاستثمار الأوروبي والوكالة الفرنسية للتنمية وبنك التنمية الألماني، وبنك التنمية الأفريقي والبنك الدولي). فقط في أيلول/سبتمبر من عام 2014 وافق البنك الدولي على قرض ثان بقيمة 519 مليون دولار اميركي. جواد م، مناضل مغربي من أناك / CADTM (لجنة إلغاء ديون العالم الثالث) انتقد كثيرا سيطرة الشركات متعددة الجنسيات على إنتاج الطاقة الكهربائية في بلاده، الأمر الذي يضعف السيادة الوطنية في قطاع الطاقة.

وفي الوقت نفسه، فإن الحكومة المغربية، بمساعدة من أعضاء كونسورتيوم المبادرة الصناعية، قد نجحت في استقطاب التمويلات من المقرضين الدوليين لتطوير أكبر محطة تركيز الطاقة الشمسية (CSP) في العالم في ورزازات. كان من المتصور أن يكون أصلا مشروع تصدير، لكنه فشل في الحصول على دعم الحكومة الإسبانية لمخطط الكابلات تحت البحر. ويتم الآن الترويج

للمشروع على أنه وسيلة للمغرب لزيادة إمدادات الطاقة المتجددة داخل البلد. ومع ذلك، فإن دور الشركات متعددة الجنسيات في المشروع لا يزال يجلب المزيد من الانتقادات. فجواد، يشعر بالقلق إزاء زيادة السيطرة التي تمارسها الشركات متعددة الجنسيات على إنتاج الطاقة الكهربائية في بلاده. وهو يرى أن مشاريع مثل ورزازات تشكل تهديدا للسيادة الوطنية في قطاع الطاقة النظيفة، لأن القرارات الحاسمة التي تؤثر على السكان يجري اتخاذها من قبل حفنة من التكنولوجياين، بعيدا عن أي عملية ديمقراطية أو حوار.



خريطة للتوزيع الأكثر فعالية من حيث التكلفة لمصادر الطاقة المتجددة في عام 2050، على أساس المحاكاة التي أدارها معهد فراونهوفر لأنظمة والبحث الابتكاري في كارلسروه بألمانيا.

لفهم التفكير وراء ديزيرتيك، نحن بحاجة إلى النظر في بعض الأحداث التاريخية. بين عامي 1998 و2006، تم تشكيل مجموعة من اتفاقيات الشراكة الأوروبية المتوسطية بين الاتحاد الأوروبي والجزائر ومصر والأردن وإسرائيل ولبنان والمغرب وفلسطين وتونس. كان الهدف المعلن من ورائها هو «التحرير الليبرالي التدريجي للتجارة» في المنطقة، وإنشاء منطقة تجارة متوسطة حرة. وكان هناك مشروع له أهداف مماثلة وهو الاتحاد من أجل المتوسط أطلقه الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي في عام 2008، لتعزيز «الترايط والاعتماد المتبادل» بين الاتحاد الأوروبي وجنوب البحر الأبيض المتوسط.

هذا «الترايط والاعتماد المتبادل» يذكرنا بالمقولة الشهيرة لرئيس الوزراء الفرنسي السابق إدغار فور في عام 1956: «الاستقلال في الاعتماد المتبادل» ("L'indépendance dans l'interdépendance"). وهي استراتيجية تم الترويج لها من قبل الحكومات الفرنسية المتعاقبة للحفاظ على السيطرة والهيمنة على البلدان الأفريقية «المستقلة» حديثا. تم تصميم

الاتحاد من أجل المتوسط ليتبع نفس هذه الخطى، ولتعزيز المصالح الاقتصادية للاتحاد الأوروبي وسيطرته واستحواده على موارد الطاقة بدون عوائق. الترويج لتعزيز الشراكة في مجال الطاقة المتجددة هو مشروع أساسي ذو أولوية من أجل تحقيق هذه الأهداف.

ينبغي علينا أن نفهم مشروع ديزيرتيك في هذا السياق المؤيد للصفقات التجارية للشركات والصراع على النفوذ وموارد الطاقة. فالمشروع يمكن أن يلعب دورا في تنوع مصادر الطاقة بعيدا عن روسيا وكذلك المساهمة في تحقيق أهداف الاتحاد الأوروبي للحد من انبعاثات الكربون. وأي منطقة يمكن أن تكون أفضل من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لتحقيق هذه الأهداف؟ فهي منطقة تعتم بالكثير من الموارد الطبيعية، من الوقود الأحفوري وحتى أشعة الشمس والرياح. يبدو أنها خطة «استعمارية» مألوفة تبسط أمام أعيننا: تدفق غير محدود للموارد الطبيعية الرخيصة من الجنوب العالمي إلى بلدان الشمال الصناعية الثرية، وبالتالي الحفاظ على التقسيم الدولي للعمل، تقسيم غير عادل وظالم جدا.

هذا مصدر قلق حقيقي وشرعي نظرا للغة المستخدمة في المقالات والمنشورات المختلفة التي تصف إمكانات الصحراء في توفير الطاقة للعالم كله. توصف الصحراء بأنها أرض فارغة واسعة، وقليلة الكثافة السكانية؛ وهي تشكل فرصة ذهبية لإمداد أوروبا بالكهرباء لتتمكن من الاستمرار في نمط الحياة الاستهلاكي والاسراف والتبذير في استهلاك الطاقة. وهذه هي نفس اللغة التي استخدمتها القوى الاستعمارية لتبرير مهمتها الحضارية وكأفريقيي، لا يمكنني إلا أن أنظر بريبة كبيرة إلى مثل هذه المشروعات والعملاقة ودوافعها من «النوابا الحسنة» التي غالبا ما تكون تغطية مزينة لمشاريع استغلالية وحشية. دانيال أيوك مبي إغبى، من الشبكة الأفريقية للطاقة الشمسية أثار مخاوف مماثلة في عام 2011. يقول أن «العديد من الأفارقة يشككون في ديزيرتيك.» «الأوروبيون يقدمون الوعود ولكنهم في نهاية المطاف، يحضرون مهندسيهم ومعداتهم، ويذهبون. انه شكل جديد من أشكال استغلال الموارد، تماما كما في الماضي.» النقابي التونسي منصور شرني سأل أيضا: «أين ستستخدم الطاقة المنتجة هنا؟ من أين ستأتي المياه التي ستبرد محطات الطاقة الشمسية؟ وعلى ماذا سيحصل السكان المحليون من كل ذلك؟»

## ■ التنمية المستدامة أو قبول الوضع الراهن؟

توليد كميات هائلة من الكهرباء من الصحراء الكبرى بحد ذاته ليس عملا خاطئا كما أنه ليس عملا غير شريف. يجب الإشادة بالهدف المتمثل بتوفير الطاقة النظيفة المستدامة لكوكب الأرض لمحاربة ظاهرة الاحتباس الحراري. ولكن مثل أي فكرة أخرى، فإن أسئلة مثل: من الذي سيستخدمها، وكيف تنفذ الفكرة، ولخدمة أية أجندة، وفي أي سياق يتم الترويج لها، هي أسئلة على قدر كبير من الأهمية.

تم تقديم ديزيرتيك كرد فعل على قضايا تغير المناخ، ووزاعات الغاز الروسية-الأوكرانية في عام 2006 و2009، والمخاوف حول ذروة انتاج النفط، وأزمة الغذاء العالمية في عام 2009. ومع ذلك، فإنها لا تتناول أي من الأسباب الهيكلية التي تقوم عليها هذه القضايا. باعتبار أنها قدّمت كإصلاح تكنولوجي لا سياسي من شأنه التعامل مع هذه الأخطار والتهديدات دون تغيير جوهري، فهي إذن تهدف إلى الحفاظ على الوضع الراهن وعلاقات القوى الدولية الحالية التي خلقت الأزمات في المقام الأول. وعلاوة على ذلك، تقديم منطقة الأورو- متوسط كمجتمع موحد (نحن جميعاً أصدقاء الآن، ونحن بحاجة للكفاح معاً ضد عدو مشترك!) يخفي العدو الحقيقي لشمال أفريقيا، والذي هو الهيمنة الأوروبية والسيطرة الغربية وقمعية النخب المحلية التي تستغل الناس لمصلحتها الخاصة.

«الحلول» التي تتمحور حول المشاريع الهندسية الكبيرة مثل ديزيرتيك تقدم تغير المناخ كمشكلة مشتركة بدون الإشارة إلى الإطار السياسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي. وهذا النظرة تخفي المسؤوليات التاريخية للغرب الصناعي، وتحجب الفروقات الطبقيّة داخل البلدان، ونقاط الضعف المختلفة بين دول الشمال والجنوب. كما تضيي ديزيرتيك الشرعية على فكرة «الرأسمالية الخضراء» المشكوك فيها للغاية، وتوفر غطاء لعلاقات عامة لشركات الطاقة الكبرى وأنظمة النفط والغاز. دعم المشاريع الكبيرة «للطاقة النظيفة» يتيح لهم تقديم أنفسهم على أنهم حماة البيئة بدلاً من حقيقتهم كمذنبين وملوثين.

## ■ ديزيرتيك، الانتفاضات العربية ومناهج متمحورة حول المجتمعات

أي مشروع يتعلق بإنتاج الطاقة المستدامة يجب أن يكون متجذراً في المجتمعات المحلية، وموجها نحو توفير وتلبية احتياجاتهم ويجب أن يتمحور حول العدالة الطاقوية والبيئية. وهذا الأمر يصبح أكثر أهمية في سياق الثورات العربية ومطالب الثورات: الخبز والحرية والعدالة الاجتماعية والسيادة الوطنية. يجب أن نكون حذرين من الانضمام والتصفيق لمثل هذه المشروعات والعملاقة والمركزية للطاقة المتجددة إذا كانت تعيد نفس أنماط السيطرة والاستغلال التي قامت عليها مشاريع الطاقة الاستخراجية الماضية.

في سياق الثورات العربية، عرضت ديزيرتيك نفسها بأنها مسار تقدمي يسعى إلى الأمام. ومع ذلك تعاونت مع النخب الفاسدة والأنظمة الاستبدادية، بعض منها قد تم الإطاحة بها منذ ذلك الحين. الافتراض القائل أنّ التحرر الاقتصادي و«التنمية» يؤديان بالضرورة إلى الرخاء والاستقرار والديمقراطية يتكرر بلا حياء لدرجة مملّة وكأن النيوليبرالية والمخططات الغربية (للا) تنمية لم يكن لهما علاقة بالانتفاضات في المقام الأول.

المشاريع التي تشارك فيها الشركات متعددة الجنسيات الكبيرة تميل إلى اتخاذ نهج تنازلي من أعلى إلى أسفل، مما يزيد من خطر التشرّد والاستيلاء على الأراضي، والتلوث المحلي. وعلى الرغم من الوعود، هذه المخططات نادرا ما تخفف من حدة الفقر أو من حدة البطالة.

لقد كانت هذه هي النقائص الرئيسية للمبادرة ديزيرتيك. عدد قليل فقط من الفاعلين الاجتماعيين من جنوب البحر الأبيض المتوسط شارك في تطويرها، ومعظمهم من المؤسسات العامة والسلطات المركزية، وليس من المجتمعات المحلية التي ستأثر بالمشروع. محطات الطاقة الشمسية الكبيرة تستخدم كميات هائلة من المياه والتي هي بالأصل نادرة. هذا الأمر يجب أن يكون مندمجا مع الاستخدامات والاعتبارات المحلية للمجتمع، وألا يكون علاقة نهب أخرى.

سؤال مهم آخر هو: هل ستعمل هذه المشاريع على نقل المعرفة، والخبرة، وتصاميم تكنولوجيا الطاقة المتجددة إلى البلدان في هذه المنطقة؟ هذا يبدو غير مرجح نظرا للتكتم المعتاد للشركات متعددة الجنسيات في القيام بذلك ومسائل الملكية الفكرية حول هذه التكنولوجيات. وكمثال على ذلك، فإن الأحواض الزجاجية (التي تعمل على جمع الحرارة الشمسية) لمحطات الطاقة الشمسية المركزة CSP في شمال أفريقيا تم صنعها جميعا في ألمانيا، وبراءات الاختراع لمستقبلات الأنبوب الزجاجي تحتجزها الشركات الألمانية. لذلك، وبدون الوصول العادل إلى هذه التكنولوجيات، ستظل دول شمال أفريقيا تعتمد على الغرب والشركات متعددة الجنسيات لتحقيق التنمية المتجددة في المستقبل. هذا قد يكون ضارا جدا للسيادة الوطنية على المدى البعيد.

## ■ الطاقة الشمسية، ريع جديد للأنظمة الاستبدادية؟

بدلا من توفير الطريق «للتنمية» بعيدا عن الحكومات القمعية، تعطي محطات الطاقة الشمسية الكبيرة والمركزية الدولة مزيدا من السلطة على السكان، على غرار أنظمة طاقة الوقود الأحفوري الحالية. إنها أيضا تسمح للنخب الفاسدة والمستبدة أن تنتج الريع الاقتصادي على حساب الشعب. لتوضيح هذا الخطر، دعونا نأخذ ما حدث في الجزائر كمثال.

لقد وفر النفط والغاز دخلا للنظام الجزائري على مدى عقود، استُخدم في شراء السلم الاجتماعي وفي محافظة النظام على فرض قبضته على السلطة. ومع اندلاع الحرب الأهلية الجزائرية الهمجية (حرب ضد المدنيين لتكون أكثر دقة)، وفي نفس الوقت الذي مورس فيه العنف بطريقة منتظمة من قبل كل من الأصوليين الإسلاميين والدولة، وضعت شركة بريتيش بتروليوم BP للمسات الأخيرة على عقد بقيمة 3 مليارات دولار في ديسمبر 1995، يعطي الشركة الحق في استغلال احتياطات الغاز في منطقة عين صالح في الصحراء على مدى ثلاثين سنة. كما استطاعت أيضا شركة توتال من توقيع صفقة ماثلة قيمتها 1.5

بليون دولار بعد شهر واحد، وفي نوفمبر 1996 تم افتتاح خط أنابيب جديد لتزويد الاتحاد الأوروبي بالغاز: خط أنابيب المغرب-أوروبا عن طريق أسبانيا والبرتغال. مما لا شك فيه، إنَّ هذه العقود عززت من موقع النظام الذي مارس العنف والقمع في جميع أنحاء البلاد في وقت من العزلة الدولية.

هذه الشركات والإتحاد الأوروبي كانوا (و ما زالوا) مربوطين مع الجزائر باستثمارات ضخمة، وبالتالي كانت لهم مصلحة واضحة في التأكد من عدم سقوط النظام القمعي ولذلك دعمت «الحرب القذرة» للنظام الجزائري في التسعينات من القرن الماضي.

ومن شأن مشروع عملاق للطاقة المتجددة مثل ديزيرتيك الذي يربط الاقتصادات الأوروبية بحكومات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الفاسدة أن يخلق بالضبط نفس النوع من المشاكل. فمشاريع الطاقة، سواء تلك التي تعتمد على الوقود الأحفوري أو الطاقة المتجددة، والتي لا تعود بالنفع على الناس في المناطق التي يتم فيها استخراج الطاقة، والتي تعمل على دعم الأنظمة الاستبدادية والقمعية أو التي لا تثرى سوى أقلية صغيرة من النخب الشرهة والشركات المتعددة الجنسيات، هي مشاريع مُشينة وفاضحة ويجب أن تُقاوم.

دعاة مشاريع تصدير الطاقة النظيفة التي تبدو ذو نوايا حسنة مثل ديزيرتيك يجب أو يكونوا حذرين بالأ يقيموا بدعم جديد «للاستيلاء على الطاقة المتجددة»: فبعد النفط والغاز والذهب والألماس والقطن، جاء الآن دور الطاقة الشمسية للحفاظ على الهيمنة الإمبريالية العالمية للغرب على بقية الكوكب؟

بدلا من احتضان هذه المشاريع العملاقة، ينبغي علينا دعم المشاريع الصغيرة اللامركزية التي يمكن أن تدار ديمقراطيا والتي تتحكّم فيها المجتمعات المحلية والتي تعزز الاستقلالية في الحصول على الطاقة. نحن لا نريد تكرار مأساة الوقود الأحفوري، وبالتالي يجب أن نقول: اتركوا أشعة الشمس في الصحراء لشعوبها!



## مشاريع التنمية المستدامة في المغرب: حماية للبيئة أم حماية للأرباح؟

م. جواد

«هناك ما يكفي من الموارد على هذا الكوكب لتلبية احتياجات الجميع، ولكن لا يوجد ما يكفي إذا كان ذلك لإرضاء حب الامتلاك لدى البعض» غاندي

«لا يمكن حل مشكل بنفس الطريقة التي خلق بها» ألبرت أينشتاين

إن الأزمة المناخية العالمية هي من أهم مظاهر الأزمة الحضارية التي يشهدها العالم الرأسمالي اليوم. ويتفق أغلب الأخصائيين والعلماء اليوم حول العلاقة بين هذه الأزمة والأنشطة البشرية أو بالأحرى نمط الإنتاج والتوزيع والاستهلاك الرأسمالي المفروض على مجمل مواطني العالم من خلال التحكم المتنامي الذي تمارسه الشركات المتعددة الجنسيات في مختلف مجالات الحياة (الماء، الهواء، النباتات، وسائل الإعلام، الصحة، التعليم إلخ). كما يتفق هؤلاء العلماء أيضا على خطورة الوضع البيئي لعالمنا وعلى ضرورة المحافظة على درجة حرارة الكرة الأرضية التي ما انفكت ترتفع نتيجة تكاثف غازات الاحتباس الحراري في الفضاء. إن هدفهم هو الحد من ارتفاع الحرارة عند 2 درجة مئوية وهو حد إذا تجاوزه نكون قد بلغنا نقطة اللاعودة ويصعب التنبؤ بما سينجر عن ذلك اليوم خاصة مع ذوبان الثلوج في القطب الشمالي وإطلاق هيدرات الميثان الذي ظل محبوسا لملايين السنين خاصة في قاع البحر في القطب الشمالي وفي الأراضي دائمة التجمد في سيبيريا.

وبما أن السياسة الليبرالية هي التي تحكم العالم اليوم، فقد خلق أرباب الاقتصاد سوقا أو بالأحرى أسواقا للمناخ: سوق قروض الكربون التي وقع تبنيها من طرف بروتوكول كيوتو آليات مثل آلية التنمية النظيفة (Clean Development Mechanism, CDM)، وسوق إزالة الغابات التي تعتبر أهم تجديد. فكانت النتيجة، وحتى قبل الموافقة عليها، أن استحوذت الشركات المتعددة الجنسية على آلاف الهكتارات من الغابات بعد طرد السكان الأصليين من أراضيهم. ويحاول بعض أصحاب القرار والزعماء الكبار في المغرب، على غرار حلفائهم الغربيين،



استغلال الفرصة السانحة التي تمثلها مشاريع التنمية النظيفة. إنهم بصدد البحث عن فرص جديدة للإثراء وتنمية الأرباح هذه المرة من خلال حماية المحيط والتنمية المستدامة. التنمية المستدامة؟ عن ماذا نتحدث؟ وما الجديد بخصوص الميثاق الوطني حول المحيط والتنمية المستدامة (2010)؟ ما هي طبيعة المشاريع «الخضراء» الجديدة التي هي بصدد الإنجاز بالمغرب؟ من سيدفع ومن المستفيد؟ هل من حلول بديلة؟



صناعة التعدين في المغرب تشكل 10% من الناتج المحلي الإجمالي وتتركز أساسيا على استخراج الفوسفاط.

## ■ التنمية المستدامة: عن ماذا نتحدث؟

تعد عبارة «التنمية المستدامة» من العبارات الطنانة المنتشرة في كل مكان اليوم والتي نجدها في خطابات الحكومات اليمينية واليسارية على حد سواء وأصحاب المؤسسات والمدافعين عن المحيط، إلخ. الجميع يستعمل هذه العبارة العصرية إلى حد ما دون التمكن من معناها أو بالأحرى معانيها الحقيقية التي لا تزال إلى اليوم مبهمة وحتى متناقضة. لقد أصبح مفهوم التنمية المستدامة اليوم مفهوما مضللا. لقد تمت ترجمة عبارة «sustainable development» ترجمة سيئة إلى الفرنسية بعبارة «développement durable».

وعليه فإن أحد التعاريف الذي يحظى بحد من التوافق هو ذلك الذي قدمه المجلس العالمي للمحيط والتنمية في 1987 (تقرير برونتلاند: برئاسة الوزيرة النرويجية قرو هارم برونتلاند):

«تنمية تستجيب لمتطلبات أجيال الحاضر دون أن تضر بقدرة أجيال المستقبل على الاستجابة لمتطلباتهم»

بيد أنه وقعت إعادة ملاءمة لهذا المفهوم منذ ظهوره مع متطلبات السوق «المقدسة» والشركات المتعددة الجنسيات التي أنتجت وفرضت التعريف الخاص بها والتي من بينها تلك التي تخص م. فاياني، الرئيس المدير العام لشركة بريتيش بتروليم BP فرنسا.

«التنمية المستدامة هي أولاً إنتاج المزيد من الطاقة، والمزيد من البترول، والمزيد من الغاز، وربما المزيد من الفحم، وبالتأكيد المزيد من الطاقات المتجددة. ويجب في ذات الوقت أن نكون متأكدين أن ذلك لا يتم على حساب البيئة.»

يبدو هذا المفهوم اليوم على أنه توافق بين منطقتين رغم تناقضهما:

منطق على المدى القصير أو منطق السوق التي تدعمها وتروج لها أقلية متطفلة تريد أن تزيد من أرباحها من خلال السيطرة على كل الثروات وتحويلها إلى بضاعة (الماء، الهواء، أشعة الشمس، الصحة، التعليم، إلخ) (في 2009 استحوذ 20% من أثري أثرياء العالم على 86% من الثروات !!).

منطق على المدى الطويل يطالبنا بتحمل مسؤولية حماية الأنظمة البيئية المحافظة على كوكبنا وثوراته للأجيال القادمة. ويروج لهذا المنطق العديد من المنظمات والمناضلين في مجال حماية البيئة.

إذا كان المدافعون على هذا الاتفاق مع الشركات المتعددة الجنسيات وأصحابها بتعلة تربيتهم والتأثير عليهم تدريجياً قصد التنبني والتلاؤم مع هذا المثال المسؤول للتنمية، فإن ما يمكن ملاحظته اليوم هو أن هؤلاء أنفسهم هم من تأثر وتلاءم مع قيود السوق وتلاءموا حتى مع منطق رجال المال ويجدون اليوم أنفسهم تأهين في اعتبارات تخمينية حول أسعار أطنان من ثاني أكسيد الكربون.

## ■ الوضع البيئي في المغرب وتأثير التغيرات المناخية

يقع المغرب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ورغم كونها من أقل المناطق تلويثاً للعالم بنسبة 4.5% من غازات الاحتباس الحراري فإن هذه المنطقة ستكون من بين أكثر المناطق تضرراً من هذه التغيرات خاصة فيما يخص تقلص الموارد المائية التي هي محدودة بطبيعتها.

وفيما يخص المغرب فقد تنبأت دراسة حديثة اعتمدت مثال MAGIC/SCENGEN حول تأثير التغير المناخي في المغرب بما يلي:

- ارتفاع مستوى البحار بين 2.6 و 15.6 سم بحلول سنة 2020.
- ارتفاع درجة الحرارة بين 0.7 ودرجة واحدة بحلول سنة 2020 وبين 3 و 5 درجات بحلول سنة 2080.

- النقص الملحوظ في تساقط الأمطار بنسبة 7% خاصة بالمناطق الشمالية بحلول سنة 2020 و20% بحلول سنة 2040 و40% بحلول سنة 2080.
  - تزايد ظواهر الطقس الحاد كالجفاف والفيضانات إلخ.
  - الانخفاض الكبير في الإنتاج الزراعي التي يمكن أن تصل إلى 50% في سنوات الجفاف.
  - تناقص الأنشطة الزراعية في المناطق الساحلية نتيجة نسبة الملوحة العالية للمياه.
- وفيما يخص الوضعية المناخية في المغرب فإن التقارير حتى الرسمية منها تشير إلى تدهور ملحوظ تقدره الدولة سنويا بـ4% من الناتج المحلي الخام في السنة.

### تلوث المياه السطحية والباطنية والبحرية:

- تصرف 90% من المياه المستعملة دون معالجة، منها 52% في البحر (370م<sup>3</sup> من المياه المستعملة الحضرية و940م<sup>3</sup> من المياه المستعملة الصناعية)
- 2% من الفضلات المنزلية يقع إعادة تدويرها أو التخلص منها في مصبات مراقبة
- 930000 طن من الفضلات الصناعية في السنة تتركز 42% منها في منطقة الدار البيضاء الكبرى

### تدهور الموارد الطبيعية والتنوع البيئي

هناك 1670 نوعا من النباتات و610 نوعا حيوانيا منها 85 نوعا من السمك و98 نوعا من الطيور مهددة بالانقراض (أنظر تقرير كتابة الدولة المكلفة بالمياه والبيئة).

تدهور ملحوظ ناتج عن الغياب شبه التام لمراقبة مناطق الاستغلال المنجمي والمقاطع (الرمال والحجارة...) مع تقنيات استخراج مضرّة بالبيئة.

### ■ مشاريع التنمية المستدامة في المغرب: من المستفيد؟

تعهد حماية البيئة في المغرب، وكما هو الشأن على المستوى العالمي، إلى شركات تتحمل مسؤولية كبيرة في تدهور الوضع البيئي على غرار شركة ONA. ويعد هذا المجمع من خلال فرعه المنجمي «مناجم» سبب تدهور النظم البيئية في معظم مناطق أنشطته الاستخراجية ولعل خير مثال على ذلك هو منجم «البيدة» في منطقة «جرادة» شرق المغرب التي لا تزال تعاني من تبعات النفايات السامة التي خلفتها «مناجم» بعد مغادرتها سنة 1998.

ويقدم مجمع ONA نفسه هذه المرة من خلال فرعه «الأخضر» «ناريفا» كرائد وطني في قطاع المياه والبيئة في المغرب. ويصف مجلس إدارة ONA في تقريره الأخير هذا القطاع بالإضافة إلى قطاع الاتصالات بـ «مقومات النمو».

وقد استأثرت «ناريفا» بنصيب الأسد من مشاريع إنتاج الطاقة من الرياح من خلال ثلاثة مشاريع كبرى مؤخرا بكلفة كلية تقدر بثلاثة مليارات درهم (260 مليون يورو) وذلك بعد أن تمتعت بعقد حصري في المنطقة وربما في العالم للتصرف بالوكالة في خدمات الري بمنطقة «سبتال قردان» جنوب المغرب لمدة 30 سنة:

تقع في أخفنيير على بعد 100 كلم شرق طرفاية جنوب المغرب بطاقة إنتاج بـ 200 ميقات

أي ما يعادل استهلاك مدينة تعد 1 مليون نسمة.

• محطة «فم الواد» على مقربة من مدينة العيون بطاقة إنتاج بـ 100 ميقات،

• محطة «الحوامة» بمنطقة طنجة

وتجدر الإشارة إلى أن الرئيس المدير «لناريفا» السيد نقوش هو مدير سابق للديوان الوطني للكهرباء الحليف الرئيسي لناريفا: «الباب الدوار» على الطريقة المغربية هذه المرة!

وقد التحقت ناريفا في موفى شهر مارس 2010 بالمشروع الضخم «ديزارتاك» (DESERTEC) إلى جانب شركات كبرى متعددة الجنسيات على غرار Siemens و ABB و Deutsche Bank و ABENGOA. ويهدف هذا المشروع إلى تغطية 15% من احتياجات أوروبا من الطاقة بفضل شبكة من مراكز توليد الطاقة من الشمس في عدد من المواقع تمتد من المغرب في الغرب إلى المملكة العربية السعودية في الشرق.

وتقدر التكلفة الكلية بـ 400 مليار يورو منها 350 لإنجاز المحطات و 50 مليار يورو لخطوط النقل اللازمة لأوروبا.

إن هذا الترابط بالإضافة إلى مبادرة «الأخضر العابر» (TRANSGREEN) والمخطط الشمسي المتوسطي ينذر بتحويل جديد للموارد الطاقية من الجنوب إلى الشمال وبخطر استحواذ هذه الشركات المتعددة الجنسيات على هذه الطاقات الجديدة وإخضاعها مرة أخرى إلى منطقتها الأوحده وهو الزيادة القصوى في الأرباح.

## مخطط المغرب الشمسي

تم عرض مشروع ضخم آخر لإنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية أمام الملك أواخر 2009 بحضور وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون في وازازات جنوب المغرب. وتقدر كلفة

هذا المشروع الضخم بـ 9 مليار دولار بطاقة إنتاج تقدر بـ 2000 ميغاوات سنة 2020 وهو ما يمثل 1/10 من المخطط الشمسي للمتوسط.

ويتوزع المشروع على خمس مواقع سيقع إنجازها من الآن إلى حدود سنة 2020 في وارزازات (500 ميغاوات) والعيون وبوجدور (الصحراء) وطرفاية (جنوب أغادير) وعين بني مطهر (شرق فاس، بالوسط). وسيتمد كامل المشروع على مساحة جميلة بـ 10000 هكتار.

تم إحداث مؤسسة خاصة بإدارة هذا المشروعة وهي «الوكالة المغربية للطاقة الشمسية» (MASEN) والتي يديرها السيد مصطفى الباكوري المدير الأسبق لصندوق الإيداع والتدبير المغربي. ورغم أن النص النهائي للميثاق لم ينشر بعد فإن القانون عدد 57/09 المتعلق بإحداث هذه الوكالة قد تمت المصادقة عليه من طرف المجلسين في وقت قياسي كما تمت المصادقة أيضا على قانون آخر يجيز تصدير الطاقة.

وبالتزامن مع وضع الإطار القانوني، تشهد طريقة التمويل اللامسات الأخيرة. ويستشف من تصريحات مختلف المسؤولين على المشروع أنه سيعتمد على مبدأ «التشييد والتشغيل ونقل الملكية» أي أن المشغل الخاص هو المسؤول عن بناء البنية التحتية اللازمة وإنتاج الطاقة ثم بيعها للوكالة الوطنية للكهرباء التي التزمت بالشراء لمدة تتراوح بين 20 و30 سنة.



لوحات الطاقة الشمسية المركبة في محطة ورزازات بالمغرب. يبدء التطور الأول من المشروع في 2015.

لقد كلف هذا النموذج من الإنتاج بشروط ميسرة والمعروف أيضا بالشراكة بين القطاعين العام والخاص المغربيين غالبا في قطاع إنتاج الكهرباء مثلما هو الشأن في قطاعات أخرى. وتؤمن إنتاج 52% من الكهرباء في المغرب شركات خاصة من خلال عقود سخية جدا وقع إبرامها في التسعينات وهي المتسببة في اختلال التوازن المالي الذي تشهده الوكالة الوطنية للكهرباء اليوم.

وعليه فإن إنتاج الكهرباء من المصادر المتجددة سيكون تحت سيطرة الشركات المتعددة الجنسيات وهو ما يطرح عديد التساؤلات في علاقة سيادتنا الوطنية بهذا القطاع الاستراتيجي للاقتصاد ككل. وهناك سؤال آخر يطرح في علاقة بشرعية هذه القرارات السياسية الاستراتيجية التي سيكون لها وقع كبير على مستقبل بلادنا والتي يتم اتخاذها من مجموعة من التكنوقراط بعيدا عن أي مسار ديموقراطي ودون استشارة المواطنين الذين سيكون عليهم مرة أخرى تحمل النتائج الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لمثل هذه الاختيارات.

### آليات تمويل المشاريع «الخضراء»

تم إحداث آليات مالية لمواكبة مختلف هذه المشاريع المصطلح عليها بمشاريع التنمية المستدامة وهي عبارة عن صناديق يتم تمويلها من طرف دافعي الضرائب والتي ما فتأت تغري الشركات «الخضراء» على جميع الأصعدة:

- صندوق التنمية الطاقية (FDE) الممول بـ 1 مليون دولار أمريكي الذي أحدث سنة 2008.
- صندوق مراقبة التلوث الصناعي.
- الصندوق الوطني لحماية البيئة وإعادة التأهيل.
- صندوق رأس المال كاربون المغرب والذي تتمثل مهمته الأساسية في شراء قروض الكربون المحدثة من مشاريع التنمية النظيفة في المغرب من المستثمرين المحليين في انتظار بيعها في السوق العالمية للكربون. ويبلغ رأس مال الصندوق 300 مليون منها 50% من صندوق الإيداع والتدبير و25% من خزينة الإيداع الفرنسية و25% من البنك الأوروبي للاستثمار.

### ■ هل من حلول بديلة؟

لإيجاد حلول بديلة يجب على النشطاء والأخصائيين والعلماء الشرفاء أن يتخلصوا من وهم حماية البيئة من خلال آليات السوق. الواضح اليوم أن فريقا من المدافعين عن البيئة بما فيهم المنظمات غير الحكومية تندمج في هذا المنطق بتبني مبدأ الخيار الأقل ضرا والمقولة الشهيرة لمرغريت تاتشر «ليس لدينا خيار آخر». هناك لحسن الحظ منظمات أخرى ومن بينها شبكة «العدالة البيئية الآن» (Climate Justice Now) التي تناضل من أجل كشف الوجه الحقيقي للرأسمالية الخضراء ونفاق صناع القرار وكبار أرباب العمل الذين يبحثون دائما وقبل كل شيء عن تحقيق أقصى قدر من الأرباح. كما تناضل هذه المنظمات أيضا من أجل حلول بديلة حقيقية على درب القطع التام مع نموذج الإنتاج والتوزيع والاستهلاك الرأسمالي مثل:

- فرض ضرائب على كبار الملوئين تتماشى ودرجة الضرر الذي تحدثه أنشطتهم الصناعية.
  - تمكين السكان المحليين من استعادة مواردهم الطبيعية وتشريكهم فعليا في التصرف فيها.
  - إلغاء الديون المالية للدول الفقيرة والتي تبقى تافهة مقارنة بالدين التاريخي والبيئي الذي تدين به دول الشمال لهذه الدول.
  - إعادة التموذج بما يقرب أماكن الإنتاج من أماكن الاستهلاك وهو ما يتناقض كليا مع نظرية المنافع المقارنة.
- أما على المستوى الوطني فيجب علينا أن نفرض نقاشا مفتوحا وشفافا حول مستقبل الطاقة في بلادنا. كما يجب علينا أيضا أن نفرض سيادتنا على هذا القطاع الاستراتيجي والتي تمر حتما عبر السيطرة الفعلية على جميع مراحل الإنتاج والتصرف والتوزيع لهذه الطاقات. إن هذا الأمر يتطلب تصرفا عموميا تحت مراقبة شعبية، تصرف ذو صبغة اقتصادية واجتماعية تفضل الحلول التقنية الأكثر حفاضا على البيئة والتي تمكن في نفس الوقت أغلبية المغاربة من استغلال هذه الموارد.
- تقرير حول الملتقيات البرلمانية الرابعة حول الطاقة، الخميس 11 أكتوبر، 2001 مساهمة ميشال دي فابيان، رئيس BP فرنسا
  - الفيضانات الأخيرة التي عرفتها البلاد في شهر نوفمبر 2010 والتي تسببت في هلاك 40 شخصا تبين أننا بدأنا نشهد بعد مثل هذه الظواهر القسوى. أنظر في هذا الشأن:
  - كتابة الدولة المكلفة بالمياه والبيئة - المجلس الوطني 11 ماي 2009
  - مجمع ONA هو أول مجمع صناعي ومالي مغربي خاص على ملك العائلة الملكية
- لمزيد من المعلومات التقنية وأيضا حول تمويل هذا الترخيص أنظر:
- <http://www.cadtm.org/Water-resources-and-climate-change,5080>
- «الأخر العابر» (TRANSGREEN) هي مبادرة صناعية موسعة تهدف إلى إحداث مشروع ضخم لنقل الكهرباء بين ضفتي المتوسط



## مهزلة تجارة الكربون: لماذا لن تتقد مقامرة تجارة الكربون الكوكب من تغير المناخ

باتريك بوند وخديجة شريف

هل نحن بصدد مشاهدة عملية سحب أفريقيا نحو إطار سياسة مناخية ومشروع تمويل مبني على الأسواق المالية الذين يُثرون بشكل أساسي المضاربين ويزيدون الناس الفقراء في هذه القارة فقراً؟ في أعقاب الإستضافة غير الناجحة لقمة المناخ العالمي كانون الأول/ديسمبر 2011 في جنوب أفريقيا، والتي أُجّل فيها مرة أخرى نُخبة المفاوضين أخذ قرارات من شأنها انقاذ الكوكب من ظاهرة الاحتباس الحراري الكارثية والظواهر الجوية الأكثر قسوة من أي وقت مضى، تشير الإشارات الجديدة القادمة من الأمم المتحدة والبنك الدولي والإتحاد الأوروبي إلى أن ارتفاع المخاوف من أسواق الكربون في أفريقيا ومقاومتها مبني على أسس متينة.

السياق الحالي هو أمر بالغ الأهمية قبل أي تحقيق في آليات أسواق الكربون. أفريقيا «ستُطَبَخ» هو الوصف الذي أطلقه نينمو بيسي من منظمة العمل لحقوق البيئة غير الحكومية في دلتا النيجر في كتابه الجديد. ووفقاً لراجندرا باشوري، رئيس الفريق الحكومي الدولي للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ، فإن «الإيرادات الصافية للمحاصيل قد تنخفض بنسبة تصل إلى 90% بحلول عام 2100. والضرر المناخي الذي ستعاني منه أفريقيا سيشمل التصحر بشكل أسرع بكثير، المزيد من الفيضانات والجفاف وأساء أنواع نقص المياه، وزيادة المجاعة واجتياح من لاجئي المناخ يزدهمون في مدن أكواخ ضخمة، وانتشار أمراض الملاريا وغيرها. الخطر قد أصبح وشيكاً لثمانية من أصل عشرين دولة أفريقية التي توفّق مركز التنمية العالمية أن تكون الأكثر تضرراً من الأحداث المناخية القاسية بحلول عام 2015 وهي: جيبوتي وكينيا والصومال وموزمبيق وإثيوبيا ومدغشقر وزامبيا وزيمبابوي. في القرن الأفريقي وبحلول عام 2015، من المتوقع أن يشمل المتضررون من هذه العواصف أو الجفاف 14 في المئة من الجيبوتييين، 8% من الكينيين، 5 في المئة من الإثيوبيين، و4% من الصوماليين.»

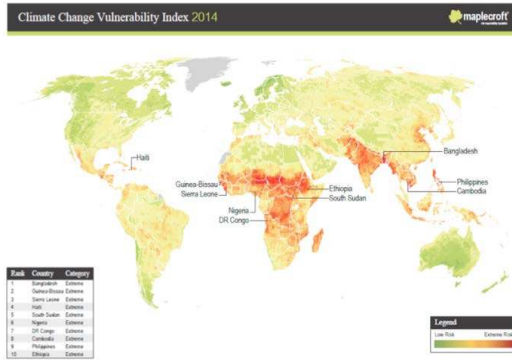


في عام 2009، أصدر المنتدى الإنساني العالمي الذي عقده الامين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان تقريرا بعنوان «تشریح لأزمة صامتة» قدم فيه تقديرات مذهلة للأضرار التي حصلت بالفعل:

ويقدر التقرير أن 325 مليون شخص يتضررون بشدة من تغير المناخ كل سنة. وقد وصل التقرير إلى هذا العدد من خلال اعتبار أن نسبة 40% من الزيادة في عدد الكوارث المتعلقة بالطقس من عام 1980 وحتى الوقت الحاضر تتعلق بتغير المناخ وأن نسبة 4 في المئة من إجمالي هم الأشدّ تضررا من التدهور البيئي بناء على النتائج الصحية السلبية... تطبيق هذه النسبة تستنتج أن أكثر من 300 ألف انسان يموتون بسبب تغير المناخ كل سنة - أي ما يعادل تقريبا وقوع تسونامي في المحيط الهندي سنويا... تغير المناخ... يعني تدهور في نوعية البيئة، مثل انخفاض الأراضي الصالحة للزراعة والتصحر وارتفاع مستوى سطح البحر المرتبط بتغير المناخ.

## ■ أفريقيا كضحية لتغير المناخ

ما الذي يمكن عمله لمنع هذا؟ جوابنا نحن هو الاستفادة من بيانات مؤتمر العدالة المناخية الذي عقد في كوتشابامبا، بوليفيا في شهر نيسان/ أبريل 2010 والتي تشتمل على وقف آلية التنمية النظيفة واستبدالها بنظام دفع مناسب لديون المناخ يوصل الموارد اللازمة مباشرةً لضحايا المناخ بدون تدخل وكالات العون والوسطاء ونخب الدولة المرتشين.



مؤشر العرضة لخطر تغير المناخ 2014. صورة: مابلكرافت

بدلا من ذلك، روجت مؤتمرات الأطراف الأخيرة (مؤتمر الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، بما في ذلك مؤتمر الأطراف 17 في ديربان في كانون الأول/ ديسمبر 2011) لحلول لأزمة المناخ ترتكز على الأسواق، من أجل «تسعير التلوث» وفي نفس الوقت

خفض التكاليف المرتبطة بحدّ الغازات الدفيئة المسببة للاحتباس الحراري. وعلاوة على ذلك، يقول الأنصار أن هذه الأسواق هي ليست مهمّة فقط لتمويل مشاريع إبداعية لخفض الكربون في أفريقيا، ولكن أيضا في تزويد صندوق المناخ الأخضر بتدفق مضمون للإيرادات المالية في المستقبل.

وإذا أخذنا هذا المنطق على محمل الجد، الشّيء الأكثر أهمية بالنسبة للأفارقة هو مكون واحد صغير ولكن مهم من سوق الانبعاثات، وهو آلية التنمية النظيفة (CDM). حجم آلية التنمية النظيفة كنسبة مئوية من إجمالي حجم تداول انبعاثات الكربون (تجارة الكربون) هو بحدود الـ5% فقط، والجزء الأكبر من التمويل ذهب إلى أربع دول فقط وهي المكسيك والبرازيل والصين والهند. تأسست الاستراتيجية في إطار بروتوكول كيوتو في عام 1997. وهي تهدف إلى تسهيل مشاريع إبتكارية للتخفيف من الكربون والتنمية البديلة عن طريق الحصول على التمويل من باعّثي الغازات الدفيئة في الشمال مقابل السماح بالتلوث المستمر. تنتج آلية التنمية النظيفة تخفيضات انبعاثات مؤثقة والتي تقوم بدور أصول أخرى يمكن شراؤها وبيعها والتحوط لها في السوق. في أعقاب محاولة فاشلة لفرض ضريبة الكربون في أوروبا بسبب الضغط المكثف للشركات، أصبح الاتحاد الأوروبي لتجارة الانبعاثات (ETS) هو الموقع الرئيسي للتداول.

## ■ أسواق الكربون: تداول الكربون

تم إنشاء آلية التنمية النظيفة للسماح للبلدان الأكثر ثراءً والمصنفة على أنها بلدان «صناعية» للانخراط في مبادرات تخفيض الانبعاثات في البلدان الفقيرة والمتوسطة الدخل، كوسيلة لتجنّب تخفيضات مباشرة للانبعاثات. ببساطة: يمكن لصاحب سيارة ملوثة كبرى في أوروبا أن يدفع لبلد أفريقي كي لا يلوّث هذا الأخير بأيّ طريقة كانت، ليتمكن مالك السيارة في نهاية المطاف من مواصلة الانبعاثات. في هذه العملية ومن الناحية النظرية، تستفيد البلدان النامية من مشاريع الطاقة المستدامة.

استخدام «حلول السوق» هذه، كما يقول أنصارها، سيخفض من كلفة الأعمال في التحول إلى عالم ما بعد الكربون. في نظام الحد من الانبعاثات الصادرة والمتاجرة بالفارق، وبعد وضع حد لمجموع الانبعاثات، يمكن للشركات والحكومات الملوثة بكثرة شراء تصاريح الكربون أكثر تكلفة من عند الملوّثين الذين لا يحتاجون إلى الكثير منها، أو من هم على استعداد للتخلي عن التصاريح بسعر أعلى من الأرباح التي يجنونها من عمليات عالية التلوّث في مجالات الإنتاج، وتوليد الطاقة، والزراعة، والاستهلاك، والتصدير أو النقل.

ولكن من دون تخفيض أكبر لحدّ الانبعاثات، يختفي الحافز لزيادة الأسعار ورفع أحجام

التداول. فشلت عملية مؤتمر الأطراف في ضمان خفض الضروري للانبعاثات، ودفع ديون الشمال المناخية للجنوب تحت منطلق «المُلوث يدفع» كما أخفقت أيضا في إنشاء مسار التنقل إلى مجتمع واقتصاد ما بعد الكربون. في سياق الركود الاقتصادي في البلدان الغنية (المُدْرَجَة في المرفق 1 من بروتوكول كيوتو)، والتقلبات المالية (تصاعدية السوق) وتقلص الطلب على اعتمادات خفض الانبعاثات، يواجه العالم مصادر متزايدة من ائتمانات الكربون في سوق قد أصبح متخما بالفعل. ويستمر الاحتيا، بما في ذلك مشروع دوربان الشهير لآلية التنمية النظيفة الريادي في جنوب أفريقيا، وموقع دفن نفايات بيساسار رود، والذي يحول انبعاثات غاز الميثان الخطيرة إلى كهرباء.

الاعتماد الخاطئ لبروتوكول كيوتو على الأسواق المالية يعني أن الفترة من 1997 وحتى 2011 سيتم النظر إليها على أنها سنوات ضائعة من الكسل والخداع المالي المضلل - في الوقت الذي نحتاج فيه بالحاف لأن تُعرَف الفترة المقدمة بأنها العصر الذي حملت فيه الإنسانية مسؤولية المستقبل وضمنت بقاء الكوكب.



اليوم العالمي لمناهضة مؤتمر الملوثين تحت  
 مظلة الأمم المتحدة في 3 ديسمبر 2011 في  
 دوربان، أفريقيا الجنوبية. لافتة تقول: "تحرك  
 الآن ضد ملوثي المناخ". صورة: أورين لانجال  
 من مشروع العدالة العالمية و الإيكولوجيا.

## ■ خصخصة الهواء

بلغ الإحباط من آلية التنمية النظيفة في أفريقيا حدا حاسما في عام 2004 عندما عقدت مجموعة دوربان من أجل العدالة المناخية اجتماعها التاريخي. كشبكة مجتمع مدني عالمية، تشكلت مجموعة دوربان لمعارضة خصخصة الهواء التي تقترحها تجارة الكربون. تناقش عدد من المفكرين النقاد والناشطين من أجل العدالة البيئية في موضوع الإصلاح النيو- ليبرالي لتغير المناخ لعدة أيام. كانت خشيتنا هي أن الموضوع الرئيسي لنقاشاتنا، وهو مخطط الاتحاد الأوروبي لتجارة الانبعاثات، لم يفشل فقط في الحد من صافي الغازات

المسببة للاحتباس الحراري هناك، لكنه عان أيضا من تقلب (تصاعد) شديد، وسعر غير مناسب، ومن إمكانية الاحتيال والفساد، واحتمال إقصاء السوق لاستراتيجيات أخرى أكثر ملاءمة للتصدي لأزمة المناخ. ويمكن تلخيص النقد في ثماني نقاط:

- فكرة اختراع حق ملكية للتلويث هي عمليا «خصخصة الهواء» وهي مشكلة أخلاقية نظرا للفروق الواسعة والمتنامية في عدم المساواة في الثروة؛
- الغازات المسببة للاحتباس الحراري معقدة وارتفاع إنتاجها يخلق تأثيرا غير خطي لا يمكن اختزاله إلى علاقة تبادل السلع (استيعاب طن من ثاني أكسيد الكربون المنتج في مكان ما من خلال تخفيض إنتاج طن منه في بلد آخر، كما هو في افتراض تجارة الانبعاثات).
- أكثر الشركات المذنبة في التلويث والمؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي التي تقرض لإنتاج الوقود الأحفوري هي القوى الفعالة وراء السوق، ويمكن توقع انخراطها في الفساد المنظم لجذب الأموال إلى السوق حتى لو كان هذا يمنع تخفيضا حقيقيا في الانبعاثات.
- العديد من المشاريع التعويضية - مثل مزارع الأخشاب أحادية المحاصيل، و«حماية» الغابات، ومشاريع الكهرباء من غاز الميثان المستخرج من مواقع طمر القمامة - لها آثار مدمرة على المجتمعات والبيئات المحلية، وهي مشاريع تواجه اعتراضات شديدة لأن الكربون المحتبس هو مؤقت أكثر بكثير من الكربون المنبعث (لأن الأشجار تموت).
- سعر الكربون المحدد في هذه الأسواق هو سعر مصاب بالجنون، فقد تحطم بمقدار النصف في نيسان /أبريل 2006، ومقدار الثلثين في عام 2008، وبنسبة 50% أخرى خلال عام 2011، وهذا سُخر من فكرة أنه سيكون هناك آلية سوق فعالة تجعل من سوق الطاقة المتجددة استثمار جيد من حيث التكلفة؛
- هناك احتمال كبير أن تصبح أسواق الكربون فقاعةً مضاربةً خارجةً عن نطاق السيطرة تتجاوز قيمتها ترليونات الدولارات، على غرار الأدوات المالية العجيبة المرتبطة بإنهيار شركة إنرون في عام 2002 (في الواقع، العديد من الموظفين السابقين لشركة إنرون يملأون أسواق الكربون)؛
- «كحل زائف لتغير المناخ»، تُشجع تجارة الكربون على تحولات تدريجية صغيرة فقط، وبالتالي تصرف اهتمامنا عن مجموعة واسعة من التغييرات الهيكلية التي يجب علينا أن نقوم بها في استخراج المواد وإنتاجها وتوزيعها واستهلاكها والتخلص منها؛ و
- فكرة حلول سوقية لتصدي فشل السوق («تأثيرات خارجية») هي أيديولوجية نادرا ما تكون معقولة، وخاصة بعد أسوأ فشل عالمي للسوق المالي، خاصة أن فكرة المشتقات - وهي موجودات مالية قيمتها الأساسية أزيلت عدة درجات وتخضع أيضا لتقلبات شديدة - هي في محل شك كبير.

## ■ بيساسار رود - مشروع فاشل بين عدد من المشاريع الفاشلة

مشروع مكب نفايات بيساسار رود هو واحد من أهم فتران تجارب آليات التنمية النظيفة. هناك، يتم تحويل غاز الميثان من القمامة المتعفنة إلى كهرباء وتغذيتها إلى شبكة البلدية. تقول خديجة شريف أن هذه الآلية قد تم وضعها بشكل غير قانوني لأنها فشلت في الاختبار الحاسم الضروري للحصول على التمويل الدولي، ما يطلق عليه اسم «إضافة التمويل». للتأهل، يجب أن تثبت المشاريع أنها لن تكون قابلة للاستمرار من الناحية المالية بدون آلية التنمية النظيفة،- أي أن هذا التمويل يجعلها «إضافية» للوضع الراهن.

وقال مؤيدو المشروع أن التكلفة التقديرية، 16 مليون دولار، لن تكون مبررة بكمية الكهرباء الصغيرة التي تغذي إمدادات بلدية دوربان، وبالتالي يجب أن تأتي هذه التكلفة من مصادر خارجية. لكن المسؤولين في دوربان أقروا أن مشروع توليد الكهرباء من غاز الميثان في مكب بيساسار رود كان بإمكانه أن يتفد بدون الاعتمادات الخارجية. هذه فضيحة.

لدى بيساسار رود تاريخ من العنصرية البيئية. في عام 1980، وُضع مكب النفايات - أكبر مكب في أفريقيا - في منتصف ضاحية كليز العقارية في دوربان التي يتكوّن معظم سكانها من الأفارقة السود. كان هذا ممكنا بسبب القوانين التي كانت موجودة في عهد التمييز العنصري. وقد وعد ساسة المؤتمر الوطني الإفريقي إغلاق مكب النفايات في عام 1994 عندما انتهى هذا العهد. ومع ذلك، أبقته البلدية مفتوحا عندما تم إرسال حافز مقداره 15 مليون دولار لتمويل الانبعاثات. ويشمل الإرث السام وفاة المنظمة المجتمعية ساجدة خان، من السرطان الناجم عن المكب. بعد فترة وجيزة من وفاتها، بدأت دوربان بتجنيد 14 يورو لكل طن للمشروع من مستثمرين من القطاع الخاص.ETS.

## ■ نموذج أوروبي

طوّر الاتحاد الأوروبي المخطّط الرائد لتجارة الانبعاثات، وروج لها كحلٍ. ومع ذلك، بحلول عام 2007، اعترف المفوض الأوروبي لشؤون الطاقة بأن هذه الخطة كانت عبارة عن خطة «فاشلة» حتى المحللين لدى البنوك متعددة الجنسيات مثل سيتي جروب سلّمت بأن: «خطة الإّتجار بالانبعاثات لم تفعل شيئا للحد من هاته... [و] هي ضريبة متردّية عالية، تتعكس في الغالب على الفقراء». هل حققت أهدافها؟ «السعر أعلى، والانبعاثات أعلى، والأرباح أعلى... لذلك، الجواب هو لا.» من الربح ومن الخاسر؟ «جميع الخدمات القائمة على توليد الطاقة هي رابحة. المولدات المرتكزة على الفحم والطاقة النووية - هي أكبر الرباحين. صناديق التحوط وتجار الطاقة - من أكبر وأكبر الرباحين. والخاسر... هم للأسف... المستهلكون! كتبت الصحيفة وول ستريت في عام 2007 أن تجارة الانبعاثات «من

شأنها أن تجلب المال لبعض الشركات الكبيرة جدا، ولكن لا تصدقوا للحظة أن بإمكان هذه المهزلة أن تفعل الكثير بشأن ظاهرة الاحتباس الحراري.»

لقد تم فضح المشاريع في الجنوب العالمي مرارا وتكرارا: الحالة الشهيرة لمزارع خشبية ذات محصول واحد في البرازيل التي حصلت على أموال هائلة، مع عواقب مروعة على المجتمعات والنظم الإيكولوجية المحلية. وتوصّل تحقيق أجرته صحيفة التايمز حول الاستثمار في غرس الأشجار في موزمبيق بدعم من شخصيات شهيرة مثل الممثل براد بيت، إلى أنه «من المستحيل ضمان بقاء الأشجار على قيد الحياة طوال الوقت اللازم لتعويض أي انبعاثات كربون كبيرة.» كما لاحظ تقرير لمركز «ترانزناشونال كاربون تريدي ووتش» (مركز مراقبة تجارة الكربون عبر الوطني) «أن سبب هذه الإخفاقات لا يعود إلى مشاكل في التسنين، ولكنها مؤشر للصعوبات البالغة في تقدير قيمة «الكربون»، الذي هو سلعة ليس لها إلا علاقة قليلة جدا بأي كائن حقيقي في العالم.»

وقد تم نزع المزيد من الشرعية من خطة الإتحاد بالانبعاثات في كانون الاول/ ديسمبر 2009 عندما اكتشفت اليوروبول (وكالة تطبيق القانون الأوروبية) أنّ ما يصل إلى 90% من الصفقات في بعض دول الإتحاد الأوروبي كانت عبارة عن صفقات احتيال ضريبي فادحة.



اليوم العالمي لمناهضة مؤتمر الملوئين تحت هيئة الأمم المتحدة في 3 ديسمبر 2011 في دوربان، أفريقيا الجنوبية. لافتة تقول: «تغير المناخ يقتلني.»  
صورة: أورين لانجال من مشروع العدالة العالمية والإيكولوجيا.

## ■ إخفاقات سوق لا تنتهي أبدا

باختصار، فإن عودة جنون السوق إلى مفاوضات المناخ هو إنحراف خطير لواقع رهيب: تريد الولايات المتحدة والصين وجنوب أفريقيا ومعظم مطلقي الإنبعاثات الكبار تجنب إعطاء التعهدات الملزمة الضرورية للحد من ارتفاع درجة الحرارة على كوكب الأرض بشكل مثالي إلى أقل من 1.5 درجة مئوية، وهي الدرجة التي يصّر عليها العلماء. انهم

يحاولون جاهدين استبدال بروتوكول كيوتو الضعيف جدا (ولكنه على الأقل مُلزم) باتفاقية كوبنهاغن الطوعية المليئة بالفجوات.

وبطبيعة الحال، فإن فشل الشمال في دفع دينه المناخي الكبير ما زال مستمرا. مجموع العرض المُقدّم من الشمال إلى العالم كله هو 30 مليار دولار فقط للسنوات من 2010 وحتى 2012 وفقا للوعود التي أُعطت في كوبنهاغن. وبحلول مؤتمر الأطراف COP17، لم يكن هناك أية فرصة واقعية لتسليم أُل 30 مليار دولار على شكل تدفقات بين الشمال والجنوب.

كان من واجب مفاوضي المناخ أن يعرفوا أن تجارة الكربون هي بمثابة مهزلة ليس من شأنها أن تفعل شيئا للحد من ظاهرة الاحتباس الحراري. ما كان حافزا يهدف إلى توفير الاستقرار والأمن للمستثمرين في الطاقة النظيفة أصبح عكس ذلك. انخفاض سعر الكربون وانهيائه - عقود آجلة بسعر يبلغ تقريبا 4 يورو للطن في كانون الاول/ ديسمبر 2011 والذي إنخفض من ذروة سعر أعلى سبع مرات قبل ست سنوات - كان عديم الفائدة لتحفيز الاستثمار في البدائل اللازمة. فعلى سبيل المثال، يتطلب 50 يورو للطن لتحفيز القطاع الخاص للإستثمار في التقاط الكربون وتخزينه، وهي تكنولوجيا غير موجودة حتى الآن (وخطرة) يمكن من خلالها لمحطات الطاقة التي تعمل بالفحم، نظريا، دفن ثاني أكسيد الكربون المنبعث أثناء توليد الطاقة. علاوة على ذلك، فإنّ التقلب الشديد المصاحب لتجارة الانبعاثات حتى الآن يُظهر بوضوح كبير أنه لا يمكن أن تتوقع من قوى السوق أن تأدب الملوثين.

الفائز الحقيقي الوحيد في أسواق الانبعاثات هم المضاربون والممولون والاستشاريون (هما في ذلك بعض من مشهد المنظمات غير الحكومية) ومحتالو قطاع الطاقة الذين ربحوا مليارات الدولارات من بيع اعتمادات خفض الانبعاثات. وفي الوقت الذي أصبح فيه الهواء مُخصّصا ومُسَلّعا، تحمّلت المجتمعات الفقيرة معاناة كبيرة في جميع أنحاء العالم وتم تحويل الموارد والطاقة بعيدا عن الحلول الحقيقية.



# أمام مفترق الطرق بين الاقتصاد الأخضر وحقوق الطبيعة

بابلو سولون

هناك ما يقارب ألف دلفين نافق على الشاطئ وتم العثور أيضا على خمسة آلاف بجعة نافقة. فما هو سبب هذه المجزرة؟ هناك تفسيرات مختلفة. يقول البعض إنه عملية التنقيب البحري عن النفط في حين يقول آخرون أن هذه الطيور ماتت لأن الأنشوجة (السماك الصغير)، طعامها الرئيسي، قد اختفى نتيجة التسخين المفاجئ للمياه الساحلية بسبب تغير المناخ. ولكن، وبغض النظر عن السبب، فالحقيقة هي أن ساحل البيرو خلال عام 2012، قد أصبح الشاهد الصامت على ما يفعله النظام الرأسمالي في الطبيعة.

في الفترة ما بين عام 1970 و2008، فقد نظام الأرض 30% من تنوعه البيولوجي. في المناطق الاستوائية، وصلت الخسارة حتى 60%. ولم يحدث هذا التغير عن طريق الصدفة. إنه نتيجة نظام اقتصادي يعامل الطبيعة كشيء، وكمجرد مصدر للموارد. بالنسبة للرأسماليين، الطبيعة هي بشكل أساسي أداة للإمتلاك والإستغلال والتحويل وهي أداة للربح بشكل خاص.

## ■ الاقتصاد الأخضر هو عملية خداع للطبيعة في حين يتم جني الأرباح منها .

الإنسانية على حافة الهاوية. فبدلا من الاعتراف بأن الطبيعة هي وطننا وأن علينا أن نحترم حقوق جميع الكائنات في مجتمع الأرض، فإن الشركات عبر الوطنية ما زالت تشجع على المزيد من الرأسمالية تحت العنوان الغامض: «الاقتصاد الأخضر».

وفقا لأنصار هذا الإقتصاد، فإن خطأ الرأسمالية، الذي أدى بنا إلى هذه الأزمات الحالية والمتعددة، هو أن السوق الحر لم تذهب بعيدا بما فيه الكفاية. لذلك، فإن «الاقتصاد الأخضر» الرأسمالي سوف يدمج بشكل كامل الطبيعة كجزء من رأس ماله. إنهم يقومون



بتحديد الوظائف المعينة للنظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي التي يمكن تسعيرها ومن ثم جلبها إلى السوق العالمية تحت اسم «رأس المال الطبيعي».

في تقرير صادر عن «Ecosystem Marketplace» (سوق النظام الإيكولوجي)، يمكننا أن نقرأ وصفا وحشي في صراحته عما يُحَفِّزُ أنصار الاقتصاد الأخضر:

«نظرا لتأثيراتها الهائلة على حياتنا اليومية، فمن المذهل أننا لا نولي المزيد من الاهتمام ولا ندفع المزيد من الدولارات لخدمات النظم الإيكولوجية. تُوفّر النظم الإيكولوجية تريليونات الدولارات في المياه النظيفة والحماية من الفيضانات، والأراضي الخصبة والهواء النقي، والتلقيح، ومكافحة الأمراض - على سبيل المثال. هذه الخدمات ضرورية للمحافظة على أوضاع عيش ملائمة ويتم توصيلها من قبل أكبر المرافق في العالم. إنها أكبر بكثير من حيث القيمة والحجم مما يمكن لأي مرفق من مرافق الكهرباء أو الغاز أو المياه أن يحلم بها. والبنية التحتية، أو الأصول الثابتة، التي تنتج هذه الخدمات هي ببساطة: نظم إيكولوجية سليمة.



في هذه الصورة التي التقطت في 6 أبريل 2012، نرى مسؤولين واقفين قرب جثث دلافين على شاطئ بيمونتال في شيكلابو، بيرو.  
AP Photo/Nestor Salvatierra

كيف لنا إذن تأمين هذه البنية التحتية القيّمة جدا مع خدماتها؟ بنفس الطريقة التي نؤمن بها الكهرباء والمياه الصالحة للشرب، أو الغاز الطبيعي. بأن ندفع ثمنها.»

فالهدف ليس فقط خصخصة السلع المادية التي يمكن أخذها من الطبيعة، مثل الخشب الذي يؤخذ من الغابة، ولكن أيضا خصخصة وظائف وعمليات الطبيعة، وتسمية هذه الخصخصة خدمات بيئية، ووضع سعر لها ومن ثم جلبها إلى السوق. في نفس التقرير، قدّر المساهمون بالفعل قيم سنوية لهذه الخدمات البيئية.

ولتوضيح ذلك، دعونا نلقي نظرة على المثال الرئيسي له «الاقتصاد الأخضر»، وبرنامج REDD (تخفيض الانبعاثات الناتجة من زوال الغابات وتدهورها). فالغرض من البرنامج هو عزل واحدة من وظائف الغابات - قدرتها على التقاط وتخزين الكربون - ومن ثم قياس كمية ثاني أكسيد الكربون التي يمكنها أن تلتقطها. عندما يتم تقدير قيمة تخزين الكربون المحتمل للغابة، يتم إصدار ائتمانات الكربون وبيعها إلى البلدان الغنية والشركات الكبرى الذين يقومون باستخدام هذه الإئتمانات لتعويض، أو شراء وبيع، تصاريح تلويث في أسواق الكربون. على سبيل المثال، فإن اندونيسيا، والتي لديها معدل إزالة غابات يبلغ مليون وسبعمائة هكتار سنويا - فعندما تقوم بإزالة مليون ونصف هكتار فقط في العام المقبل، سيكون بإمكانها أن تبيع في سوق تخفيض الانبعاثات الناتجة من زوال الغابات وتدهورها (REDD) أرصدة كربون لكمية ثاني أكسيد الكربون التي يتم تخزينها فيما تبقى من المائتي ألف هكتار.

من الناحية النظرية، يوفر برنامج REDD حوافز مالية لعدم إزالة الغابات. في واقع الأمر، فإن الشركات التي تشتري الائتمانات يمكنها إطلاق كمية من غاز ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي التي دفعت ثمنها. بعبارة أخرى، أرصدة الكربون هي تصاريح تلويث للأغبياء. بالإضافة إلى ذلك، فإن البلدان التي تحد من إزالة الغابات فقط هي التي تكون قادرة على وضع أرصدة كربون في سوق REDD. إذا، فالمناطق التي تحافظ دائما على غاباتها، لن تكون قادرة على بيع أي أرصدة كربون نتيجة الحد من إزالة الغابات. فالذي يحدث الآن في بعض مناطق البرازيل على سبيل المثال هو قطع الأشجار بهدف زيادة إزالة الغابات استعدادا لبرنامج REDD، وحتى يصبح في الغد تقليل إزالة الغابات أعلى وتصبح كمية أرصدة الكربون التي يمكن أن تذهب إلى السوق أكبر.

برنامج REDD هو مجرد وجه من أوجه «الاقتصاد الأخضر» للغابات. النظام برّمته هو خداع للطبيعة في الوقت الذي يتم فيه جني الأرباح منها.

تخيل لو تمّ تطبيق نفس المنطق على التنوع البيولوجي والماء والتربة والزراعة والمحيطات ومصائد الأسماك وهلم جرا. أضف إلى ذلك اقتراح أداء هندسة جيولوجية وغيرها من التكنولوجيات الجديدة من أجل تحقيق مزيدٍ من الاستغلال، والعبث وتعطيل الطبيعة وخلق سوق مضاربة جديد.

من أجل تعزيز مثل هذا الاعتداء على الطبيعة، وصف الرأسماليون أولا اقتصادهم الجشع بأنه «اقتصاد أخضر». يقولون للحكومات التي تعاني أزمة مالية أن السبيل الوحيد للحصول على مليارات الدولارات اللازمة للحفاظ على المياه والغابات والتنوع البيولوجي والزراعة وغيرها هي من خلال الاستثمار الخاص. إلا أن القطاع الخاص لن يستثمر الأرباح - المتراكمة من خلال استغلال اليد العاملة والسلع المادية الطبيعية - من دون حافز.

وهكذا، يتعين على الحكومات أن تُوفّر له هذه التجارة الجديدة المتمثلة في تحقيق الربح من عمليات ومهام الطبيعة.

معظم المروجين لـ «الاقتصاد الأخضر» واضحون جدا في هذا الموضوع: إذا لم يكن هناك تسعير لبعض وظائف الطبيعة مع آليات سوق جديدة وضمانات لأرباحها... فإن القطاع الخاص لن يستثمر في خدمات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي.

### ■ «لا يمكننا أن نسيطر على الطبيعة إلا بإطاعتها»

سيكون «الاقتصاد الأخضر» بالتأكيد مدمرا لأنه يقوم على مبدأ أنّ نقل قواعد السوق سيحمي الطبيعة. كما قال الفيلسوف فرانسيس بيكون: لا يمكننا أن نسيطر على الطبيعة إلا بإطاعتها.



اليوم العالمي لمناهضة مؤتمر الملوثين تحت هيئة الأمم المتحدة في 3 ديسمبر 2011 في دوربان، أفريقيا الجنوبية. صورة: أن بيترمان من مشروع العدالة العالمية و الإيكولوجيا- تحالف الغابة العالمية

(Global Justice Ecology Project-Global Forest Coalition).

بدلا من وضع سعر للطبيعة، نحن بحاجة إلى الاعتراف بأن البشر هم جزء من الطبيعة وأن الطبيعة ليست شيئا للامتلاك أو مجرد مُزود للموارد. الأرض هي نظام عيش، إنها وطننا وهي مجتمع من الكائنات المترابطة وجزء من نظام واحد كامل. للطبيعة قواعدها الخاصة التي تحكم سلامتها والعلاقات المتبادلة، وإعادة الإنتاج والتحول، وهذه القواعد كانت تعمل

على مدى ملايين السنين. ويجب على الدول والمجتمعات احترام وضمان سيادة قواعد الطبيعة وعدم الإخلال بها. وهذا يعني أننا بحاجة إلى الاعتراف بأن أرضنا الأم لها حقوق.

ما زال العلماء يقولون لنا أننا جميعاً جزء من نظام الأرض الذي يتضمن الغلاف الجوي، الغلاف الحيوي، والغلاف الصخري، والغلاف المائي. نحن البشر مجرد عنصر واحد من المحيط الحيوي. فلماذا يكون لنا نحن البشر فقط حقوق وكل ما تبقى هم مجرد مواد لحياة الانسان؟ الحديث عن التوازن في نظام الأرض هو الحديث عن حقوقٍ لجميع أجزاء النظام. هذه الحقوق ليست متطابقة لجميع الكائنات أو أجزاء نظام الأرض، لأن العناصر ليست جميعها متطابقة. ولكن الاعتقاد بأن البشرهم الوحيدون الذين يجب أن يتمتعوا بامتيازات بينما الكائنات الأخرى هي مجرد أدوات هو أسوأ خطأ.

لماذا يجب أن نحترم فقط قوانين البشر ولسنا مجبرين على احترام قوانين الطبيعة؟ لماذا نُسمِّي الشخص الذي يقتل جاره مُجرماً، ولكننا لا نطلق نفس الوصف على الشخص المسؤول عن انقراض نوع من أنواع الحياة أو تلويث نهر؟ كل واحد منا، حتماً يعتمد على حياة «نظام الأرض».

هناك تناقض في الاعتراف فقط بحقوق البشر في حين يتم تقليل شأن كل ما تبقى من نظام الأرض ليصبح فرصة عمل في «الاقتصاد الأخضر».

في نظام مترابط يكون فيه البشر مجرد عنصر واحد من الكل، فإنه من غير الممكن الاعتراف فقط بحقوق الجزء الإنساني دون إحداث خلل في النظام. فمن أجل ضمان حقوق الإنسان واستعادة الانسجام مع الطبيعة، فإنه من الضروري الاعتراف، على نحو فعّال، بحقوق الطبيعة وتطبيقها.

لا يمكن اخضاع الطبيعة لإرادات الأسواق أو المختبر. فالجواب في المستقبل لا يكمن في الاختراعات العلمية التي تحاول خداع الطبيعة، ولكن في قدرتنا على الاستماع إلى الطبيعة. العلوم والتكنولوجيا قادرة على أشياء كثيرة، بما في ذلك تدمير العالم الحالي نفسه. لقد حان الوقت لوقف الهندسة الجيولوجية وجميع التلاعب الاصطناعي بالمناخ والتنوع البيولوجي والبذور. البشر ليسوا آلهة. لقد أصبح النظام الرأسمالي خارج سيطرتنا. وهو مثل الفيروس سيعمل على قتل الجسد الذي يغذيه... انه سيدمر نظام الأرض، مما يجعل الحياة كما نعرفها مستحيلة بالنسبة للبشر. نحن بحاجة إلى إسقاط الرأسمالية وتطوير نظام يقوم على «مجتمع الأرض».

القسم الرابع:  
التنظيم  
من أجل البقاء



## الثورة وتغير المناخ في مصر

### مقابلة مع ماهينور المصري

في هذه المقابلة مع ميكا مينيو باوليلو، الثوريّة المصرية ماهينور المصري، تناقش خطر تغير المناخ على الإسكندرية، مسقط رأسها، وقضايا العدالة المناخية والبيئية على نطاق أوسع في مصر. لدى المصري خبرة في دعم المجتمعات التي تعيش في خط المواجهة والمقاومة والعمال المتضررين من التلوث. وفي الآونة الأخيرة أجرت بحثا عن تأثيرات المناخ على المزارعين الفقراء في دلتا النيل الذين يواجهون تغير المناخ.

والمصري هي واحدة من المعارضين الصريحين للحكم العسكري ولحكم الإخوان المسلمين أيضا. فبعد تولي الجيش السلطة في صيف عام 2014، بدأت في إقامة هياكل لدعم اللاجئين السوريين والفلسطينيين الذين يتعرضون للاضطهاد.

في أيار/مايو 2014، تم سجن المصري لمدة ستة أشهر لأنها نظّمت احتجاجا صغيرا خارج قاعة كان يُحاكم فيها اثنين من رجال الشرطة الذين قتلوا خالد سعيد. على الرغم من أنها قد أصبحت حرة مرة ثانية، إلا أنها ما زالت تواجه اتهامات أخرى لأنها احتجت ضدّ حكم الإخوان المسلمين في عام 2013.

وقد أجريت هذه المقابلة في شهر نيسان/أبريل عام 2014، أثناء زيارتها للمجتمعات التي تزرع المانجو والجوافة بالقرب من إدكو في دلتا النيل.

**ميكا:** لقد سمعت أنك تقومين بالتجول في أنحاء دلتا النيل لتلتقي بالفلاحين الذين تتحول أرضهم إلى أراضي ملحية بفعل تغيرات المناخ، أخبريني عما تفعلينه بخصوص قضية تغير المناخ والاحتباس الحراري؟

**ماهينور:** أنا من الإسكندرية، لذلك أعرف دوماً أن مدينتنا قد تغرق جراء تغير المناخ، نشأت وأنا أرى الكتل الأسمنتية تحمي الشاطئ، لكنني فقط أدركت معنى تغير المناخ حين بدأت في التجول مع الناشطة السويدية في مجال المناخ (شوري إيسماليان) وأدركت أهمية ذلك، وفهمت حجم الدمار المحتمل، وكيف يتشكل ذلك على حسب الطبقات الاجتماعية، وبأن الفقراء وصغار المزارعين هم أكثر من سيعانون جراء ذلك، وسيؤدي تغير المناخ لتدمير حياتهم.

وتذكرت هذا، وكيف ان مناطق الفقراء في الإسكندرية غير محمية بكتل أسمنتية بينما مناطق الأغنياء تحظى بحماية، هذا ما رأيته في البحيرة ودمياط ورأس البر أيضاً، منتجات الأغنياء، والشركات، والمندشات العسكرية تحظى بحماية، بينما الفقراء لا يحظون بهذا.

**ميكا:** هل تشعرين بأن الناس يكتسبون وعياً أكبر ويحشدون من أجل الحصول على سبل عادلة للتعامل مع تغيرات المناخ؟

**ماهينور:** اسمع كثيراً من الناس يقولون بأن هذا التغير قادم من الخارج وأنه قدر ونصيب ولا يوجد ما نفعله حيال هذا، لكن الناس الذين يعيشون بالقرب من الشركات الكبرى يدركون دور السلطة والأغنياء، على سبيل المثال في منطقة وادي القمر بالإسكندرية، الناس الذين يعيشون بالقرب من مصانع الأسمنت الكبرى التي تملكها «لافارج» و«تيتان» - شركتين فرنسية ويونانية متعددات الجنسيات - يتعرضون لكميات ضخمة من التلوث، والعديد من الأطفال يعانون من الربو وأمراض الشعب الهوائية (القصبية)، لذلك يناضل أهل تلك المنطقة في الحصول على مرشحات وفلاتر على مداخن تلك المصانع، الشركات الفرنسية واليونانية ترفض، وترفض أيضاً تقديم دعم طبي لهؤلاء السكان، رغم أنها تحصل من الحكومة المصرية على طاقة وكهرباء مدعّمان بأسعار رخيصة.

عندما اضرب العمال من أجل الحصول على دعم طبي، هاجمت الشرطة المصنع في فبراير 2013 بالكلاب، اثنان من العمال تم ألقائهم من على ارتفاع طابقين أثناء القبض عليهم، لم يسمح لهم بأطباء في السجن على الرغم من كسور العظام التي كانوا يعانون منها، كنا نكافح لإخراجهم من السجن.

الآن مصنع تيتان يتحول إلى استخدام الفحم، مما يعني المزيد من الآثار الضارة، وأثار أكبر على المناخ ستؤثر علينا جميعاً، لذلك أهالي وادي القمر ينظمون أنفسهم للاحتجاج ضد هذا.

**ميكا:** مصر ستكون من أكثر الدول في العالم التي ستعاني من تغيرات المناخ خلال السنوات العشرين القادمة، وخاصة صغار المزارعين والصيادين وفقراء المدن، ومن السهل الشعور بالعجز خاصة مع قانون التظاهر الجديد، هل لديك أمل حين تفكرين في المستقبل وتغيرات المناخ؟

**ماهينور:** هذا يعتمد على كيف سيتم معالجة تغيرات المناخ.. هل سيتم عن طريق النخبة؟!، هؤلاء لا يتحدثون عن الناس حتى وإن إدعوا عكس ذلك، لا يتحدثون عن صغار الصيادين والمزارعين الذين يجدون صعوبة في الحديث إلى السلطة وتمثيل أنفسهم، هم منتظمون في بعض النقابات ولكنها تقوم بمناقشة بعض الأمور الصغيرة كشراء الأسمدة وخلافه، ولكنهم لا ينظمون أنفسهم من أجل ممارسة سياسية وهذا هام للغاية، هناك نقابات جديدة للمزارعين ولكن الناس في الدلتا عندما تحدّثت إليهم لا يعرفون هذا، بعد

الخامس والعشرين من يناير كان لديهم أمل في تغيير أوضاعهم، أما اليوم فالأوضاع تعود إلى الوراء ولم يعد لديهم أمل، هم خائفون.

النشطاء اليوم يفكرون في الأخطاء التي قاموا بها خلال الثورة مثل التمسك بشعارات كبيرة، كان علينا تنظيم أنفسنا أكثر للتعاون مع المزارعين والصيادين وتنمية جذور أعمق بين الناس كان هذا من شأنه صناعة جبهة مواجهة أولية تستطيع أن تصمد أمام هجمات الدولة سواء علينا أو على الفقراء، بدلاً من ذلك كنا معزولين تماماً عن الناس لذلك أصبح من السهل على الدولة أن تقوم بمهاجمتنا وقمعنا واحداً تلو الآخر.

ليس لدينا ما يكفي من الجذور، أسمع الناس يحادثونني أنتي تتكلمين عن العدالة الاجتماعية وحقوق الفقراء، أنتي تتكلمين عن أشياء صحيحة لكننا لم نراك من قبل ونحن نواجه مشاكلنا منذ فترة طويلة.

على كل حال لا يجب علينا التّعثر في الأخطاء يجب علينا التفكير فيما علينا فعله في المرحلة المقبلة ومن ثم الماضي قدماً، يجب أن نكون متفائلين، ليس لدينا خيار آخر.



صورة: شورة إسماعيليان  
ماهينور المصري في عملها مع مجموعات من  
الناس التي تواجه تغير المناخ في دلتا النيل.





## استغلال الغاز الصخري والاستياء المتزايد في الجزائر: مقابلة مع الناشط الصحفي الجزائري المناهض للتكسير الهيدروليكي

مقابلة مع مهدي بسكري أجراها حمزة حموشان

انضم عشرات الآلاف إلى الاحتجاجات المناهضة للتكسير الهيدروليكي في مختلف أنحاء الجزائر في كانون الثاني عام/يناير 2015، بعد أن أعلنت الحكومة في 27 كانون الأول/ديسمبر 2014 عن حفر أول بئر غاز صخري قرب عين صالح. من هناك انتشرت الاحتجاجات وصولاً إلى تمنراست، ورقلة، غرداية، إليزي، أدرار، تيميمون، برج باجي مختار، عين البيضاء، بجاية، وهران والجزائر.

باغت حجم المعارضة الشعبية، التي استمرت لبضعة أسابيع، الحكومة وأخذها على حين غرة، وأصبح يهدد المشاريع المستقبلية للتكسير الهيدروليكي من قبل الشركات متعددة الجنسيات بما فيها توتال وشركة شل. وقد فرقت الشرطة اعتصاماً في الجزائر بالقوة واعتقلت العشرات من المتظاهرين. الاستياء من عمليات التكسير الهيدروليكي بدأ يحدث في الجزائر منذ حين، ولكن هذه الإحتجاجات واسعة النطاق هي الأولى من نوعها والتي تعكس أيضاً السخط العميق من الاستبعاد المستمر للشعب الجزائري من عملية اتخاذ القرارات العامة، والتهميش الاجتماعي والاقتصادي طويل الأمد لسكان الصحراء الغنية بالنفط والغاز، والتي توفر الجزء الأكبر من الموارد والدخل في الجزائر.

وتركز الغضب بشكل أساسي على الحكومة وشركات توتال وبارتكس وسوناطراك، وهي شركات النفط العاملة في حوض أهنت. هناك خيبة وغضب لأن شركة توتال قد منعت من القيام بأعمال التكسير الهيدرولي في فرنسا، ولكن الحكومة الفرنسية تشجع هذه العمليات في الجزائر.

يمكن أيضاً أن تتأثر شركتي بريتيش بتروليوم وستات أويل لأن الواحة تستضيف أيضاً مشروعهما المشترك مع سوناطراك، وهو من أحد أكبر مشاريع الغاز في البلاد.

هناك احتجاجات ضخمة تطالب بوقف جميع عمليات الغاز الصخري ونقاش وطني بشأن هذه المسألة. كان هذا المطلب موجودا قبل التعديلات التي أدخلت على قانون الهيدروكربون في سنة 2013 والذي فتح الطريق لاستغلال المواد الهيدروكربونية غير التقليدية في الجزائر.

وفقا لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA)، تمتلك الجزائر ثالث أكبر احتياطات من الغاز الصخري القابل للاستخراج بعد الصين والأرجنتين. ولقد أجرت شركات إيني، وشل وتوتال وجى دى اف سويس، وإكسون موبيل محادثات مع شركة النفط الوطنية سوناطراك حول استخراج الغاز الصخري، على الرغم من الأثر البيئي الهائل الذي يمكن أن يحدثه هذا العمل في الصحراء.

مجموعات داخل الجزائر مثل التجمع الوطني لحرية المواطنين (CNLC) قد بدأوا في تحدي خطط التكسير الهيدرولي. لقد درسوا المشاكل التي تحيط باستخراج الغاز الصخري وتحذروا علنا خطط الشركات من خلال وسائل الإعلام والمناسبات الدولية، بما فيها المنتدى الاجتماعي العالمي السابق الذي عقد في تونس في عام 2013. مهدي بسكري، الصحفي والعضو في (CNLC) قبل بأن يجيب على بعض أسئلتنا. وقد أجريت هذه المقابلة معه في شهر تشرين الأول /أكتوبر من عام 2013.

**حموشان:** نحن نشهد عدة مشاريع لاستغلال الغاز الصخري والنفط في جميع دول شمال أفريقيا. بإعتقادك، لماذا يجري الترويج لهذا النوع من المشاريع في الجزائر؟

**بسكري:** فيما يتعلق بالجزائر، المسؤولين في الدولة، وخاصة رئيس مجلس الوزراء ووزير الطاقة والمناجم، يقدمون الحجج التي لم يتم مناقشتها في المجال العام. وهم يدعون أن لدى الجزائر ثالث أكبر احتياطي من الغاز الصخري في العالم، ويستشهدون على ذلك بتقرير إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA). كما يدعمون حججهم بإحتمالية تناقص العرض من الهيدروكربونات (النفط والغاز) في الجزائر، ووفقا لهم فإن الغاز الصخري فقط هو الذي يمكنه أن يحل محل الطاقة التقليدية. ومع ذلك، فقد علق بعض المراقبين أن الحكومة الجزائرية لديها رؤية محدودة لنظام فاقد الشرعية، يسعى للحصول على ريع جديد لتكريس قبضته على السلطة فقط.

**حموشان:** في الوقت الذي تم فيه منع التكسير الهيدروليكي في فرنسا وأصبح مثيرا للجدل بشكل متزايد في المملكة المتحدة، يبدو أن بلدان المغرب العربي تتلقى ضغوطات من الشركات متعددة الجنسيات والعواصم الغربية من أجل تأمين الحصول على الطاقة. ما هي أفكارك حول هذا الموضوع؟

**بسكري:** المجتمع المدني في الغرب أجبر بعض الحكومات حظر التكسير الهيدروليكي، العملية الوحيدة لاستخراج الغاز الصخري. ولكن هذه الحكومات لا تردد في الذهاب إلى البلدان في

الجنوب مثل الجزائر لاستخراجه. ويجري تنظيم المؤتمرات التسويقية لتعزيز فكرة استغلال الغاز الصخري، كما هو حال المؤتمر الذي عقد في فندق هيلتون، في الجزائر العاصمة في تشرين الثاني/ نوفمبر من عام 2012 وأيلول / سبتمبر من عام 2013. تشجع الشركات متعددة الجنسيات دول الجنوب على استغلال الغاز الصخري في الوقت الذي تخفي فيه آثاره السلبية على الاقتصاد والبيئة. في أي حال، إذا كان هناك كارثة، فإنهم سيغادرون دون دفع تعويض لأن الشركات الوطنية مثل سوناطراك ستكون مسؤولة عن النقل والمالية.

**حموشان:** تقدر إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA) أن لدى الجزائر احتياطات مهمة جدا من الغاز الصخري. هل هذا صحيح؟ وهل تم فعلا البدء باستغلاله في الجزائر؟

**بسكري:** إن التقرير الأخير لإدارة المعلومات يعود إلى عام 2004 وفقا للأستاذ شمس الدين شيتور، مدير مختبر طاقة الوقود الأحفوري في معهد البوليتكنيك في الجزائر العاصمة. ويقول إن تقرير 2013 ليس سوى نسخة من تقرير عام 2004. وعلاوة على ذلك، نحن لا نعرف في أي منطقة أحوض أجريت أعمال المسح والمعاينة هذه. لم يبدأ بعد استغلال هذا الغاز. ولكن، تقوم اليوم شركتي توتال وشلمبرجير بمشاريع تنقيب في منطقة عين صالح، وتحديدًا في حوضي أهنت 1 وأهنت 2.

**حموشان:** ما هي المخاطر البيئية والاقتصادية التي تواجه الدول المغاربية إذا قررت استغلال هذه الموارد غير التقليدية؟

**بسكري:** تمتلك الجزائر حوالي 60 ألف مليار م 3 من المياه العذبة مع نسبة منخفضة من الملوحة. لذلك، فإن استخدام أكثر من 500 مادة كيميائية في عملية التكسير الهيدروليكي يهدد المياه الجوفية بشكل خطير، لأن الآبار التي سيتم حفرها ستعبر هذه الطبقات المائية. وعلاوة على ذلك، فإن أحواض المياه الجزائرية مترابطة. لذلك، إذا كنت ستلوث في عين صالح، فإن المواد الكيميائية التي تخرق المياه ستنتشر وتصل حتى ورقلة وبسكرة (على بعد 600-900 كم على التوالي)، مما سيؤدي إلى مخاطر أخرى، وسيتم تدمير المناطق الزراعية في جنوب الجزائر، مثل بساتين النخيل. هذا سيخلق المزيد من الفقر ويجبر الناس على الهجرة.

المخاطر التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني ضخمة. استغلال الغاز الصخري لا يضمن أي ربحية. اليوم، يهيمن على السوق العالمية للغاز عقود بضاعة حاضرة (الأسواق الحرة)، في حين اعتمدت الجزائر دائما على عقود طويلة المدى. لذا، فإن استثمار مليارات الدولارات، لإنتاج كميات لن تتجاوز 40% من الاحتياطات، وبيعها بأسعار تتراوح بين 3 و5 دولار / لكل وحدة حرارية بريطانية (BTU) قد تقود البلاد إلى حافة الإفلاس.

**حموشان:** لماذا لا تستثمر في الطاقات المتجددة نظرا للإمكانات الكبيرة لهذه البلدان؟

**بسكري:** إن النظام الجزائري ليس لديه رؤية طويلة الأجل. وبصراحة، ليس لديه أيضا رؤية على المدى القصير أيضا. إنه يحكم البلاد بطريقة عتيقة. لا توجد هناك خطة أو أفق لتطوير الطاقة المتجددة. العدد القليل جدا من الإعلانات بشأن الطاقة الخضراء هي مجرد إعلانات شعبية. ما يهم النظام هو ترسيخ نفسه مهما كان الثمن.

**حموشان:** في مواجهة هذا التحدي الكبير، ما الذي يقوم به المجتمع المدني الجزائري لمقاومة هذا الرّحف نحو استغلال الغاز الصخري؟ هل نحن أمام سياسة الأمر الواقع؟

**بسكري:** لا، لا يوجد أي شيء من هذا القبيل. واجبنا هو أن لا نقف موقف المتفرج وألا نلتزم الصمت. يركز المجتمع المدني الجزائري صراعه على الحريات، والتي هي غاية نبيلة في حد ذاتها. ولكن، وبما أن موضوع استغلال الغاز الصخري هو موضوع تقني، هناك نوع من عدم الاهتمام أو بالأحرى لا يوجد وعي كافٍ ومرضي حول هذا الموضوع حتى الآن. غياب النقاش العام يحافظ على الغموض والارتباك. لقد عمل التجمع الوطني لحريات المواطنين كل ما في وسعه لوضع النقاش في المجال العام. ولقد حققنا بعض النقاط الإيجابية بفضل تفعيل شبكتنا الإعلامية. إنها تجربة صغيرة لكنها ليست سوى البداية.



احتجاج ضد الغاز الصخري في عين صالح، الجزائر  
في فبراير 2015. نساء ممشين في شوارع المدينة.  
صورة: BBOY LEE

## نحو أخوة عالمية بين الشعوب

خطاب إيفو موراليس أهما

سانتا كروز، بوليفيا، 14 حزيران/يونيو 2014

قبل خمسين عاما، رفع قادة عظماء أعلام النضال ضد الاستعمار وقرروا الانضمام مع شعوبهم في مسيرة على طريق السيادة والاستقلال.

كانت القوى العظمى والشركات العابرة للحدود تتنافس من أجل السيطرة على الأراضي والموارد الطبيعية من أجل مواصلة التوسع على حساب إفقار شعوب الجنوب.

في هذا السياق، وفي 15 حزيران/يونيو من عام 1964، وفي ختام مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية - الأونكتاد - اجتمعت 77 دولة من الجنوب (نحن الآن 133 زائد الصين) لتعزيز قدراتها التفاوضية التجارية، من خلال العمل في تكتل من أجل تحقيق مصالحها الجماعية مع احترام القرارات السيادية الفردية.

خلال السنوات الخمسين الماضية، ذهبت هذه الدول إلى ما هو أبعد من بياناتها وروجت لقرارات في الأمم المتحدة وللعمل المشترك المستند على التعاون فيما بين بلدان الجنوب، إلى جانب نظام اقتصادي عالمي جديد، ونهج مسؤول تجاه تغير المناخ، وعلاقات اقتصادية قائمة على معاملة تفضيلية.

في هذه الرحلة يجب التأكيد على النضال من أجل إنهاء الاستعمار وتقرير مصير الشعوب وسيادتها على مواردها الطبيعية.

وبالرغم من هذه الجهود والنضالات من أجل المساواة والعدالة بين شعوب العالم، ازدادت الهرمية في سلم السلطة وتفاقت اللامساواة في العالم.

اليوم، هناك عشرة بلدان في العالم تتحكم في 40% من إجمالي ثروة العالم و15 شركة عبر وطنية تسيطر على 50% من الإنتاج العالمي.

واليوم، كما هو الحال قبل 100 سنة، هناك حفنة من القوى الإمبريالية التي تعمل

باسم السوق الحر والديمقراطية لتغزو البلدان وتعرقل التجارة وتفرض الأسعار على بقية العالم وتخنق الاقتصادات الوطنية وتحيك المؤامرات ضد الحكومات التقدمية وتعتمد إلى التجسس على سكان هذا الكوكب.

اليوم، تسيطر نخبة صغيرة من البلدان والشركات عبر الوطنية، بطريقة سلطوية، على مصائر العالم واقتصاداته وموارده الطبيعية.

وأدى هذا إلى نمو عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية بين المناطق، وبين البلدان، وبين الطبقات الاجتماعية وبين الأفراد بشكل شائن.

يملك حوالي 0.1% من سكان العالم 20% من الأصول (الموجودات) البشرية. في عام 1920، كان مدير الأعمال في الولايات المتحدة يتقاضى أجراً أكبر من أجر العامل بعشرين مرة ولكن اليوم فإنه يتقاضى أجراً أكبر بـ 331 مرة.

هذا التركيز غير العادل للثروة والتدمير المفترس للطبيعة وكّد أيضاً أزمة هيكلية على وشك أن تصبح غير قابلة للاستمرار مع مرور الوقت.

إنها حقاً أزمة هيكلية. وهي تؤثر على كل عنصر من عناصر التنمية الرأسمالية. وبعبارة أخرى، إنها أزمة يعزز بعضها بعضاً تؤثر بالتمويل العالمي، والطاقة والمناخ والماء والغذاء والمؤسسات والقيم. وهي أزمة متأصلة في الحضارة الرأسمالية.

هذه الأزمة المالية كانت مدفوعة بالسعي الجشع وراء الأرباح من طرف الرأسمال النقدي والذي أدى إلى تضاربات مالية دولية عميقة، وهي ممارسة تعطي الأفضلية لبعض المجموعات والشركات عبر الوطنية أو مراكز القوى التي جمعت ثروة كبيرة.

الفقاعات المالية التي تولد مكاسب مضاربة تتفجر في نهاية المطاف، وفي سياق انفجارها أوقعت العمال الذين تلقوا قروضاً رخيصة في براثن الفقر كما فعلت مع الطبقات الوسطى المستحوذة على مبالغ في حسابات توفير حُوّلت لمضاربين جشعين. وهؤلاء، بين عشية وضحاها، أفلسوا أو نقلوا رأسمالهم إلى بلدان أخرى، وبالتالي أدوا إلى انزلاق أمم بأكملها إلى الإفلاس.

نواجه أيضاً أزمة طاقة يقودها الاستهلاك المفرط في البلدان المتقدمة، والتلوث من مصادر الطاقة وممارسات تكديسها التي تقوم بها الشركات عبر الوطنية.

بالتوازي مع ذلك، نشهد انخفاضاً عالمياً في الاحتياطيات وارتفاع تكاليف تطوير النفط والغاز، في حين تنخفض القدرة الإنتاجية بسبب الإستهناز التدريجي للوقود الأحفوري وتغير المناخ العالمي.

سبب أزمة المناخ هو فوضى الإنتاج الرأسمالي، مع مستويات استهلاك كبيرة وتصنيع غير

مقيّد أدى إلى انبعاثات كبيرة من الغازات الملوثة والتي بدورها أدت إلى ظاهرة الاحتباس الحراري والكوارث الطبيعية التي تؤثر على العالم بأسره.

لأكثر من خمسة عشرة ألف عام قبل عصر التصنيع الرأسمالي، لم تصل الغازات الدفيئة (غازات الاحتباس الحراري) إلى أكثر من 250 جزء في المليون من إجمالي عدد الجزيئات في الغلاف الجوي.

منذ القرن التاسع عشر، وعلى وجه الخصوص في القرن العشرين والواحد والعشرين، ارتفع هذا الرقم ليصل إلى 400 جزء في المليون، وذلك بفضل الإجراءات الرأسمالية المفتترة، وأصبحت ظاهرة الاحتباس الحراري عملية لا رجعة فيها جنباً إلى جنب مع الكوارث المناخية والتي شَعْر بآثارها الأولية بلدان الجنوب الأكثر فقراً وضعفاً، والدول الجزرية على وجه الخصوص، نتيجة لذوبان الكتلة الجليدية.



صورة: Elboliviaoenvivo رئيس بوليفيا منذ 2006.

بدوره، يؤد الاحترار العالمي أزمة إمدادات المياه والتي تتفاقم مع الخصخصة، واستنفاد المصادر وتسليع المياه العذبة. ونتيجة لذلك، فإنّ عدد الأشخاص الذين لا يحصلون على المياه الصالحة للشرب قد بدأ ينمو على قدم وساق.

نقص المياه في أجزاء كثيرة من كوكب الأرض قد أخذ يؤدي إلى الصراعات والحروب المسلحة والتي تزيد من تفاقم عدم توافر هذه الموارد غير المتجددة.

سكان العالم أخذون بالنمو في حين أن إنتاج الغذاء أخذ بالإنخفاض، وهذه الاتجاهات هي التي ستؤدي إلى حدوث أزمة غذائية.

بالإضافة إلى هذه القضايا هناك أيضاً تضالّ الأراضي المنتجة للغذاء، واختلالات بين

المناطق الحضرية والريفية، والاحتكار الذي تمارسه الشركات عبر الوطنية في تسويق البذور والمدخلات الزراعية، والمضاربة في أسعار المواد الغذائية.

وقد تسبب هذا النموذج الإمبريالي من التركيز والمضاربة أيضا في وجود أزمة مؤسساتية تتميز بالتوزيع غير العادل وغير المتساوي للسلطة في العالم لا سيما في إطار منظومة الأمم المتحدة، وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية.

ونتيجة لكل هذه التطورات، أصبحت الحقوق الاجتماعية للشعوب مهددة. فالوعد بالمساواة والعدالة للعالم كله أصبح أكثر بعدا وأصبحت الطبيعة نفسها مهددة بالزوال. لقد وصلنا إلى الحد الأقصى، وهناك حاجة ملحة لاتخاذ إجراءات عالمية لإنقاذ المجتمع والإنسانية والأرض الأم.

بدأت بوليفيا باتخاذ خطوات لمعالجة هذه القضايا. حتى عام 2005، طبقت بوليفيا السياسة النيو-ليبرالية والتي أدت إلى تركيز الثروة، وعدم المساواة الاجتماعية والفقر، وزيادة التهميش والتمييز والإقصاء الاجتماعي.

في بوليفيا، سمحت لنا النضالات التاريخية التي تشنها الحركات الاجتماعية، ولا سيما حركة الفلاحين الأصليين، البدء بالثورة الديمقراطية والثقافية، من خلال صناديق الاقتراع ودون استخدام العنف. وتعمل هذه الثورة على إستئصال الإقصاء والاستغلال والجوع والكرهية، وذلك بإعادة بناء طريق التوازن والتكامل، والتوافق مع هويتها الخاصة، فيفير بوين (المعيشة الجيدة).

خلافا لوصفة النيو-ليبرالية والتي تقول بأن النمو الاقتصادي يجب أن يكون على أساس الطلب في السوق الخارجي («التصدير أو الموت»)، اعتمد نموذجنا الجديد على مزيج من الصادرات مع نمو السوق المحلية مُنَجَّرًا في المقام الأول بسياسات إعادة توزيع الدخل، الزيادة المتتالية في الحد الأدنى للأجر الوطني، زيادات الرواتب السنوية التي تزيد عن معدل التضخم، والدعم البيئي والتحويلات النقدية المشروطة إلى الفئات الأكثر احتياجا. ولقد ثبت أنه لدى الشعوب خيارات وأن بإمكاننا التغلب على المصير الذي يفرسه الاستعمار والنيو-الليبرالية.

اليوم، استعاد الشعب البوليفي كرامته وعزته، ونحن نؤمن بقوتنا ومصيرنا وبأنفسنا.

أريد أن أقول للعالم كلّه بأكثر الكلمات تواضعا أن المعمارين الحكماء الذين يستطيعون تغيير مستقبلهم هم الشعوب أنفسهمها.

ولذلك، فإننا نعتزم بناء عالم آخر، ولقد تم تصميم العديد من المهام لإقامة مجتمع فيفير بوين.



## ■ أولاً: يجب أن نتنقل من التنمية المستدامة إلى التنمية الشاملة حتى نتمكن من العيش بشكل جيد وبانسجام وتوازن مع الأرض الأم.

نحن بحاجة إلى بناء رؤية تختلف عن نموذج التنمية الرأسمالي الغربي. يجب أن نتنقل من نموذج التنمية المستدامة لنهج تنمية بوين فيفير الشاملة الذي لا يسعى فقط إلى التوازن بين البشر، ولكن أيضاً إلى التوازن والانسجام مع أرضنا الأم.

لا يمكن لأي نموذج تنمية أن يكون مستداماً إذا دمر إنتاج الأرض الأم كمصدر للحياة ومصدر لوجودنا. لا يمكن لاقتصاد أن يعمر طويلاً إذا ما أنجبت عدم المساواة والإقصاء. لا يوجد تقدم عادل ومرغوب فيه إذا كانت رفاهية البعض هي على حساب استغلال وإفكار الآخرين.

تنمية فيفير بوين الشاملة تعني توفير السعادة للجميع، دون استثناء. وهذا يعني احترام تنوع اقتصادات مجتمعاتنا. وهذا يعني أيضاً احترام المعرفة المحلية. وهو يعني احترام الأرض الأم وتنوعها الحيوي كمصدر لتنشئة الأجيال القادمة.

تعني تنمية فيفير بوين الشاملة أيضاً الإنتاج لتلبية الاحتياجات الفعلية، وليس لتوسيع الأرباح بلا حدود.

وهي تعني توزيع الثروة وتضميد الجراح الناجمة عن عدم المساواة، بدلا من توسيع التّعسف.

وهذا يعني الجمع بين العلم الحديث والحكمة التكنولوجية القديمة التي تحتفظ بها الشعوب الأصلية، والفلاحين الذين يتعاملون باحترام مع الطبيعة.

وهذا يعني الاستماع إلى الناس، بدلا من الأسواق المالية.

وهذا يعني وضع الطبيعة في صميم الحياة والنظر إلى الإنسان على أنه مجرد مخلوق آخر من مخلوقات الطبيعة.

نموذج تنمية فيفير بوين الشاملة القائم على احترام الأرض الأم ليس اقتصاداً بيئياً للدول الفقيرة وحدها، في الوقت الذي توسّع فيه الدول الغنية التفاوت وتدمّر الطبيعة.

التنمية الشاملة تكون صالحةً فقط إذا ما طُبِّقت في جميع أنحاء العالم، وإذا ما تحكّمت الدول، بالإشتراك مع شعوبها، على كل موارد طاقتها.

نحن بحاجة إلى تقنيات واستثمارات وإنتاج وقروض، وكذلك إلى الشركات والأسواق، ولكن لا يجوز إخضاعهم لديكتاتورية الأرباح والترف. بدلا من ذلك، يجب علينا وضعها في خدمة الشعوب لتلبية احتياجاتها وتوسيع نطاق السلع والخدمات المشتركة.

## ■ ثانياً: ممارسة السيادة على الموارد الطبيعية والمناطق الاستراتيجية.

يمكن وينبغي للبلدان التي لديها مواد خام أن تباشر سيادتها على إنتاج وتصنيع تلك المواد. تأميم الشركات والمناطق الإستراتيجية يمكن أن يساعد الدولة على أن تستلم إدارة الإنتاج وممارسة سيادتها على ثروتها والشروع في عملية التخطيط التي تؤدي إلى تصنيع المواد الخام، وتوزيع الأرباح بين شعبها.



وريقة تعلن عن تنظيم حدث حول بونين فيفبر (العيش بشكل جيد)، أراضي بدون سم من أجل السيادة الغذائية لشعبونا.

ممارسة السيادة على الموارد الطبيعية والمناطق الاستراتيجية لا يعني العزلة عن الأسواق العالمية؛ إنه يعني الربط مع تلك الأسواق لصالح بلداننا، وليس لصالح عدد قليل من الملاك من القطاع الخاص. السيادة على الموارد الطبيعية والمناطق الاستراتيجية لا يعني منع رأس المال والتقنيات الأجنبية من المشاركة. إنه يعني إخضاع هذه الاستثمارات والتكنولوجيات لاحتياجات كل بلد.

### ■ ثالثاً: الرفاه للجميع وتوفير الخدمات الأساسية كحق من حقوق الإنسان

أسوأ طغيان تواجهه البشرية هو السماح بوضع الخدمات الأساسية تحت سيطرة الشركات عبر الوطنية. هذه الممارسة تُخضع الإنسانية للمصالح والأهداف التجارية الخاصة بالأقلية التي تصبح ثرية وجبارة على حساب حياة وأمن الأشخاص الآخرين.

هذا هو السبب الذي جعلنا نعلن أن الخدمات الأساسية متأصلة وملازمة للحالة الإنسانية والبشرية. كيف يمكن للإنسان أن يعيش بدون ماءٍ صالح للشرب وبدون طاقة كهربائية أو اتصالات؟ إذا كانت حقوق الإنسان ستجعلنا جميعاً متساوين، فهذه المساواة لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال تعميم التَّحَصُّل على الخدمات الأساسية. حاجتنا للمياه، مثل حاجتنا للضوء والاتصالات، تجعلنا جميعاً متساوين.

حل مشكلة عدم المساواة الاجتماعية يتطلَّب من كلِّ من القانون الدولي والتشريعات الوطنية لكل بلد أن يجعلوا الخدمات الأولية (مثل المياه، وإمدادات الطاقة، والاتصالات والرعاية الصحية الأساسية) كحقوق أساسية من حقوق الإنسان لكل فرد.

وهذا يعني أن الدول لديها التزام قانوني لضمان توفير الخدمات الأساسية للجميع، بغض النظر عن التكاليف أو الأرباح.

### ■ رابعاً: التحرُّر من النظام المالي الدولي الرّاهن وبناء هيكل مالي جديد

ونقترح أن نحزّر أنفسنا من الاستعباد المالي الدولي من خلال بناء نظام مالي جديد يعطي الأولوية لمتطلبات العمليات الإنتاجية في بلدان الجنوب، في سياق التنمية الشاملة.

يجب علينا دمج وتعزيز البنوك الجنوبية التي تدعم مشاريع التنمية الصناعية، ودعم الأسواق الإقليمية والمحلية، والتجارة بين بلداننا، ولكن على أساس التكامل والتضامن.

نحن بحاجة أيضاً إلى تعزيز التنظيم السيادي على المعاملات المالية العالمية التي تهدد استقرار اقتصاداتنا الوطنية.

يجب أن نصمّم آلية دولية لإعادة هيكلة ديوننا التي تزيد من تبعيّة شعوب الجنوب وخنق احتمالات تنميتها.

يجب علينا أن نبتدع كيانات جديدة تحل محل المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والتي تسمح بمشاركة أفضل وأوسع نطاقاً لبلدان الجنوب في هياكل صنع القرار التي هي حالياً في قبضة القوى الإمبريالية.

نحن بحاجة أيضاً إلى وضع حدودٍ على المكاسب من المضاربات والتراكم المفرط للثروة.

## ■ خامسا: بناء شراكة اقتصادية وعلمية وتكنولوجية وثقافية كبرى بين أعضاء مجموعة الـ 77 زائد الصين

بعد قرون من الحكم الاستعماري، ونقل الثروة إلى العواصم الإمبريالية وإفقار اقتصاداتنا، بدأت بلدان الجنوب تستعيد أهمية حاسمة في فعالية الاقتصاد العالمي.

قارات آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ليست فقط موطن لـ 77% من سكان العالم، لكنها أيضا تمثل ما يقارب 43% من الاقتصاد العالمي. وهذه الأهمية مازالت ترتفع. شعوب الجنوب هم مستقبل العالم.

يجب اتخاذ إجراءات فورية لتقوية وتنظيم هذا الاتجاه العالمي الذي لا مفر منه.

نحن بحاجة إلى توسيع التجارة بين بلدان الجنوب. نحن بحاجة أيضا إلى أن نكيف العمليات الإنتاجية لتلبية متطلبات الاقتصادات الأخرى في الجنوب على أساس التكامل بين الاحتياجات والقدرات.

نحن بحاجة إلى تنفيذ برامج نقل التكنولوجيا بين بلدان الجنوب. لا يستطيع كل بلد يعمل لوحده أن يحقق السيادة التكنولوجية والقيادة الذين هما من الأهمية بمكان في اقتصاد عالمي جديد يقوم على العدالة.

يجب أن يكون العلم ملكا للإنسانية ككل. ويجب أن يوضع العلم في خدمة رفاهية الجميع، دون استثناءات أو هيمنة. سيتطلب المستقبل اللائق لجميع الشعوب في جميع أنحاء العالم التكامل من أجل التحرر، بدلا من التعاون من أجل الهيمنة.

لأداء هذه المهام النبيلة لصالح شعوب العالم، فقد دعونا روسيا وغيرها من البلدان الأجنبية التي هي إخوتنا في الاحتياجات والالتزامات للانضمام إلى مجموعة الـ 77.

لا يوجد لدى تحالف مجموعة الـ 77 مؤسسة خاصة بها لتنفيذ النهج والبيانات وخطط العمل في بلداننا. لهذا السبب، تقترح بوليفيا تأسيس معهد لإنهاء الاستعمار وللتعاون بين بلدان الجنوب.

وسيكون هذا المعهد مسؤولا عن توفير المساعدة التقنية لبلدان الجنوب، فضلا عن مواصلة تنفيذ المقترحات التي قدمتها مجموعة الـ 77 زائد الصين.

سيقوم المعهد أيضا بتوفير المساعدة التقنية وبناء القدرات من أجل التنمية وتقرير المصير، وسيساعد في إجراء مشاريع البحوث. نقترح أن يكون المقر الرئيسي لهذا المعهد في بوليفيا.

## ■ سادسا: القضاء على الجوع بين شعوب العالم

ومن الضروري أن يتم استئصال الجوع وممارسة وتطبيق حق الإنسان في الغذاء بالكامل.

يجب إعطاء الأولوية لإنتاج الغذاء مع إشراك صغار المزارعين والمجتمعات الفلاحية الأصلية التي تحمل المعرفة القديمة فيما يتعلق بهذا النشاط.

لنجاح في القضاء على الجوع، يجب على بلدان الجنوب وضع شروط لحصول ديمقراطي وعادل على ملكية الأراضي، بحيث لا يُسمح للاحتكارات على هذا المورد أن تستمر في شكل لايفونديا (لفظ يطلق على الاستغلاليات الكبرى بأمريكا اللاتينية، وهي استغلاليات واسعة تستعمل التقنيات الحديثة وإنتاجها معد للتسويق). ومع ذلك، لا يجب أيضا تشجيع تفتيت الأراضي إلى قطع صغيرة وغير منتجة.

يجب تعزيز السيادة والأمن الغذائيين من خلال الحصول على الأغذية الصحية لصالح الشعب.

يجب القضاء على احتكار الشركات عبر الوطنية لتزويد المدخلات الزراعية باعتبارها وسيلة لتعزيز السيادة والأمن الغذائي.

يجب أن تتأكد كل دولة من ضمان إمدادات المواد الغذائية الأساسية التي يستهلكها شعبها من خلال تعزيز الممارسات الإنتاجية والثقافية والبيئية، ومن خلال ترسيخ التبادل بين الناس على أساس التضامن. ويتعين على الحكومات ضمان امدادات الطاقة، وتوفير الطرق والمياه والأسمدة العضوية.

## ■ سابعا: تعزيز سيادة الدول بعيدا عن التدخل أو التحرش الأجنبيين و/ أو التجسس

في إطار الأمم المتحدة، يجب الترويج لبنية مؤسساتية جديدة لدعم النظام العالمي الجديد للفيبر بوين.

المؤسسات التي نشأت بعد الحرب العالمية الثانية، بما في ذلك الأمم المتحدة، هي بحاجة إلى إصلاح شامل اليوم.

المطلوب اليوم هو وكالات دولية تعزز السلام، وتقضي على الهيمنة العالمية وتعمل على التقدم في المساواة بين الدول.

لهذا السبب، يجب أن يلغى مجلس الأمن الدولي. فبدلا من تعزيز السلام بين الأمم، فقد شجعت هذه الهيئة الحروب والغزوات من قبل القوى الامبريالية في سعيها للحصول على

الموارد الطبيعية المتاحة في البلدان التي اعتدت عليها. بدلا من مجلس للأمن، لدينا اليوم مجلس لانعدام الأمن وللحروب الإمبريالية.

لا يستطيع أي بلد، أو أية مؤسسة أو أية مصلحة ان تبرر غزو بلد لبلد آخر. سيادة الدول والفصل الداخلي في الصراعات التي توجد في أي بلد هو أساس السلام والأمم المتحدة.

أقف هنا لأدين الحصار الاقتصادي الجائز المفروض على كوبا والسياسات العدوانية وغير القانونية التي تتبعها الحكومة الأمريكية ضد فنزويلا، بما في ذلك مبادرة تشريعية قدمت في لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي والتي تهدف إلى تطبيق عقوبات على هذا البلد لإلحاق الأذى بسيادته واستقلاله السياسي، في خرق واضح لمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة.

هذه الأشكال من الاضطهاد والانقلابات المسيّرة عالميًا هي سمات الاستعمار الحديث، والممارسات الاستعمارية في عصرنا.

هذا هو عصرنا، عصر الجنوب. يجب علينا أن نكون قادرين على التغلب وتضميد الجراح التي سببتها الحروب بين الأصدقاء والتي حرّكتها المصالح الرأسمالية الأجنبية. يجب علينا توطيد خطط التكامل لدعم تعايشنا السلمي والتنمية وإيماننا بالقيم المشتركة، مثل العدالة.

فقط من خلال الوقوف معا سنكون قادرين على إعطاء شعوبنا حياة لائقة.

## ■ ثامنا: التجديد الديمقراطي لدولنا

عصر الإمبراطوريات، والهياكل الهرمية الاستعمارية والأوليغارشيات (حُكم الأقلية) المالية يقترب من نهايته. فأينما نظرنا، نرى الشعوب في جميع أنحاء العالم تطالب بحقوقها في ممارسة دورها الرائد في التاريخ.

يجب أن يكون القرن الواحد والعشرين قرن الشعوب، والعمال، والمزارعين، ومجتمعات السكان الأصليين والشباب والنساء. وبعبارة أخرى، يجب أن يكون قرن المظلومين.

يتطلب تحقيق الدور الريادي للشعوب تجديد الديمقراطية وتعزيزها. يجب علينا تكملة الديمقراطية الانتخابية بديمقراطية تشاركية ومجتمعية.

يجب علينا أن نبتعد عن الحكم البرلماني المحدود والحاكمية المبنية على الأحزاب إلى حُكم اجتماعي ديمقراطي.

وهذا يعني أن عملية صنع القرار في أي دولة يجب أن تأخذ في الاعتبار المداولات البرلمانية،

ولكن أيضا مداولات الحركات الاجتماعية التي تدمج الطاقة الواهبة للحياة لشعبنا. تجديد الديمقراطية في هذا القرن يتطلب أيضا أن يُمثل العمل السياسي خدمةً كاملة ودائمة للحياة. وتشكل هذه الخدمة التزاما أخلاقيا وإنسانيا ومعنويا لشعبنا وللجماهير الأكثر تواضعا.

لهذا الغرض، يجب علينا إعادة أعراف وأصول أجدادنا: لا تسرق، لا تكذب، لا تكون ضعيفا ولا تجامل.

وتعني الديمقراطية أيضا توزيع الثروة وتوسيع الموارد المشتركة في المجتمع. الديمقراطية تعني خضوع الحكام لقرارات المحكومين.

الديمقراطية ليست منفعة شخصية متاحة للحكام، وليست أيضا إساءة استخدام السلطة. الديمقراطية تعني خدمة الشعب بحب وتضحية بالنفس. الديمقراطية تعني تكريس الوقت والمعرفة والجهد وحتى الحياة نفسها في السعي لتحقيق رخاء الشعوب والإنسانية.

## ■ تاسعا: عالم جديد يرتفع من الجنوب للبشرية جمعاء

لقد حان وقت دول الجنوب.

في الماضي، استُعمرنا واستُعِدنا. عملنا الذي نُهب بنى امبراطوريات في الشمال.

اليوم، مع كل خطوة نخطوها لتحرُّرنا، يزداد تقهقر الإمبراطوريات وتبدأ بالانهيار.

ومع ذلك، لا يكمن تحرُّرنا فقط بتحرير شعوب الجنوب. تحررنا هو أيضا للبشرية جمعاء. نحن لا نقاتل من أجل السيطرة على أي شخص. نحن نحارب لضمان أن لا يُهيمن على أي شخص كان.

نحن فقط هم الذين بإمكانهم انقاذ مصدر الحياة والمجتمع: الأرض الأم. كوكبنا تحت خطر الموت من جشع الرأسمالية المفتتسة والمجنونة.

اليوم، وجود عالم آخر ليس ممكنا فحسب بل هو ضروري ولا غنى عنه.

اليوم، لا بد من وجود عالم آخر وإلا لن يكون هناك أي عالم.

لا يمكن لهذا العالم الآخر، عالم المساواة والتكامل والتعايش العضوي مع الأرض الأم، أن ينشأ إلا من آلاف اللغات والألوان والثقافات التي تعيش في رابطة إخاء بين شعوب الجنوب.



# التحدي الذي يواجه الاكوادور: حقوق الأرض الأم أم الاستمرار في استعمار الطبيعة

## ألبرتو أكوستا

يُنظر إلى تراكم المواد، أي التجميع الآلي الذي لا نهاية له من البضائع، على أنه تقدم، ولكنه تقدم لا مستقبل له. فإذا ما أردنا أن نمنع انهيار القدرة الاستيعابية للأرض وصمودها، فعلى أن نتوقف عن النظر إلى النظم الإيكولوجية على أنها مجرد موارد لتحقيق النمو الاقتصادي أو أنها مجرد أدوات لسياسات التنمية. وبطبيعة الحال، علينا أن نقبل حقيقة أن الإنسانية توجد على شكل مجتمعات - وفي علاقة مع غيرها من البشر وكجزء لا يتجزأ من الطبيعة - دون محاولة للسيطرة عليها.

و هذا يقودنا إلى القبول بأن الطبيعة، باعتبارها كياناً اجتماعياً، تحتاج إلى إعادة تفسير ومراجعة كاملة إذا لم نكن نريد تعريض حياة الإنسان على هذا الكوكب للخطر. ومن أجل البدء بأي تفكير، دعونا نقبل بأن الإنسانية لا تستطيع أن توجد خارج الطبيعة وأن الطبيعة تحكمها حدود بيو-فيزيائية.

## ■ علاقة معقدة مع الطبيعة

تسعى الرأسمالية لتوسيع مساحة المناورة من خلال تسليع الطبيعة بشكل متزايد. فأسواق الكربون والخدمات البيئية هي أمثلة على التوسع الأخير للحفاظ على تراكم رأس المال. فالهواء، والغابات، والمناخ والأرض نفسها يجري استعمارها وتسليعها وخصخصتها. ولا يبدو أن هناك أهمية لمسألة أن الثعبان لا يزال يلتهم ذيله، بما يهدد حياته ووجود البشرية جمعاء.

هذه الممارسة النيوليبرالية الجامحة تحوّل قدرات الأرض الأم إلى عمل تجاري. وعلى نحو



متزايد، تتحول الأجواء إلى سلعة جديدة مصممة ومنظمة ومدارة من قبل نفس الفاعلين الذين يتحملون المسؤولية عن أزمة المناخ الإيكولوجية، والذين يتلقون الآن إعانات حكومية لفعل ذلك. دعونا نتذكر أن عملية خصخصة المناخ كانت قد بدأت خلال الحقبة النيوليبرالية المدعومة من البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية والمعاهدات التكميلية. باختصار، إن هذه الأدوات الخاصة بما يسمى بـ «الاقتصاد الأخضر» لا تمنع تدمير الطبيعة.



رئيس الإكوادور رفاييل كوربا يرفع يده المظلمة بالبنزول ليبدّل على التلوث في الأمازون. صورة: فييارمو فرانجا.

## ■ أمريكا اللاتينية كمصدّر كبير للطبيعة

يقال أن المستكشف الألماني ألكسندر فون همبولت - الذي اندهش بالجغرافيا الإكوادورية وبالنباتات وبالحيوانات - نظر إلى سكانها كما لو كانوا متسولين يجلسون على كيس من ذهب. وقد صادق ألكسندر فون همبولت، بشكل أو بآخر، على استمرار استعمار الطبيعة في عصر ما بعد الاستعمار.

قبل أكثر من 500 سنة، تم دمج قارتنا، تماماً مثلما حدث مع أفريقيا وآسيا، في السوق العالمية كمصدر للموارد الأولية. فمن هذه المنطقة كان يأتي الذهب والفضة والأحجار الكريمة، والتي مولت توسع الإمبراطورية الإسبانية وأدت إلى ظهور الرأسمالية في أوروبا الوسطى. ومنذ ذلك الحين، احتلت الأراضي الأميركية الجنوبية، موقعاً خاضعاً في السياق الدولي من خلال تخصصها في استخراج الموارد الطبيعية للسوق العالمية.

و على الرغم من معرفتنا استحالة مواصلة السير في الطريق الضاري الحالي، لم يتم التغلب على روح الهيمنة هذه بعد. فوهم المنهج الاستخراجي القوي، والمتجسد في تشبيه

هومبولت، ما زال حاضراً بقوة. فمن أجل الدفاع عن قانون التعدين غير الدستوري، استخدم الرئيس الإكوادوري في عام 2009 مجاز همبولت حين قال: «لن نعكس قانون التعدين لأن التنمية المسؤولة للتعدين هي أمر أساسي لتقدم البلاد. لا يمكننا الجلوس مثل المتسولين على كيس من ذهب.»

## ■ التمسك بحقوق الطبيعة في الإكوادور

و على الصعيد العالمي، يُعتبر الإكوادور بلداً رائداً في الاعتراف بأن الطبيعة لها حقوق، فهي تروج لهذه الفكرة دستورياً كاستجابة رائدة لأزمة الحضارة الحالية. ومع ذلك، وعلى الرغم من التطورات الدستورية عام 2008، فإن العديد من القوانين التي تدعمها الحكومة تتعارض مع المبادئ الدستورية للإكوادور في مجال حقوق البيئة، وخصوصاً في مجال «حقوق الطبيعة».

و لكن يجب أيضاً الإشارة إلى توكيد أول قضاء للطبيعة في غالاباغوس، وكذلك قبول العمل الدستوري لحماية الحقوق، بإلهام من «حقوق الطبيعة»، ضد حكومة مقاطعة لوجا في عام 2011 لتلوث نهر فيلكابامبا.

لن يكون من السهل بلورة تحولات حقوق الأرض الأم في الإكوادور على الرغم من الأحكام الدستورية، و نعلم أن الاعتراف بها سيكون أكثر تعقيداً على المستوى العالمي. فحقوق الطبيعة تؤثر على امتيازات دوائر السلطة - التي سوف تفعل كل شيء ممكن من أجل محاولة وقف عملية التحرر هذه. ومع ذلك، فمن الواجب علينا جميعاً أن نتصور حضارة خارج نطاق الاستغلال الرأسمالي اللامتناهي للطبيعة.



صورة: أندرياس كاي.  
حديقة ياسوني الوطنية في إكوادور.



## إعلان نومسا تغير المناخ والنضال الطبقي

إذ نلاحظ:

1. منذ المؤتمر الوطني الماضي، تم القيام بقدر كبير من العمل داخل الاتحاد الوطني لعمال المعادن في جنوب أفريقيا (NUMSA) لجعل تغير المناخ قضية نقابية.
2. في آب 2011، اعتمد مؤتمر نقابات عمال جنوب أفريقيا (كوساتو) مبادئ لتوجيه الاتحاد والنقابات التابعة له في انخراطهم بمسألة تغير المناخ. جزء من تشكل هذه المبادئ هي التأكيدات أن:
  - 2.1. التراكم الرأسمالي هو السبب وراء الانبعاث المفرط للغازات المسببة للاحتباس الحراري، وبالتالي الاحترار والتغير المناخي العالمي.
  - 2.2. هناك حاجة إلى مسار تنمية منخفض الكربون جديد يعالج الحاجة إلى وظائف لائقة والقضاء على البطالة.
  - 2.3. لجميع مواطني جنوب أفريقيا الحق في طاقة نظيفة وآمنة وبأسعار معقولة.
  - 2.4. المطلوب هو الانتقال العادل إلى اقتصاد منخفض الكربون وسهل التكيف مناخيا.
  - 2.5. التضامن الأفريقي أمر حتمي في النضال من أجل التخفيف من حدة تغير المناخ والتكيف معه.
  - 2.6. من الضروري وجود اتفاق دولي طموح ملزم قانونيا مصمم للحد من ارتفاع درجات الحرارة إلى حد أقصاه 1.5 درجة مئوية.
  - 2.7. يجب على الدول المتقدمة أن تدفع ديونها المناخية.
  - 2.8. لا يجب تقييد عملية نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية بحقوق الملكية الفكرية.
  - 2.9. موقف حكومة جنوب أفريقيا في مسارات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) يجب أن يمثل بشكل صحيح مصالح الشعب.

3. في شكل «الورقة البيضاء الوطنية بشأن التصدي لتغير المناخ» المعتمدة في أكتوبر 2011، أصبح لدى حكومة جنوب أفريقيا الآن سياسة بشأن تغير المناخ.

4. سياسة حكومة جنوب أفريقيا بشأن تغير المناخ تنادي بما يلي:

4.1. نتائج الحد من الانبعاثات لكل قطاع وقطاع فرعي من الاقتصاد بحلول عام 2013

4.2. ميزانيات كربون للقطاعات التي تطلق كميات كبيرة من غازات الاحتباس الحراري و/أو للقطاعات الفرعية بحلول عام 2013

4.3. خطط للتخفيف تفرض على الشركات والقطاعات الاقتصادية أو القطاعات الفرعية التي تم تحديد كميات خفض الانبعاثات المطلوبة منها

4.4. تخفيف قطاعي واستراتيجيات تنمية بكميات كربون منخفضة

4.5. خطط تكيف ووظائف قطاعية التي ستستكشف التضافر ما بين استراتيجيات التخفيف والتأقلم وإمكانية خلق فرص عمل صافية مستدامة في كل قطاع.

إذ ندرك أن..

1. التحرك السريع بعيدا عن الوقود الأحفوري نحو الطاقة المتجددة هو في صلب مسألة تغير المناخ.

2. لا يمكن حل مسألة تغير المناخ بشكل منفصل عن حل الأزمة الرأسمالية التي هي حرب طبقية عالمية.

3. لا يمكن وقف تغير المناخ دون تجاوز الرأسمالية.

4. مفاوضات المناخ التي أجريت تحت رعاية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية تسير على طريق الفشل حيث لا يوجد مجال للحوار ولأن رأس المال والعمال دائما في تعارض.

5. حلول تغير المناخ والاحتباس الحراري لن تأتي من الحكومات.

6. يمكن فقط للطبقة العاملة في العالم أن تكافح من أجل التخفيف والتكيف مع تغير المناخ. لا يمكننا انتظار الحكومات لكي تقوم بذلك.

7. على الرغم من أن هناك خطر أن تقف بعض مكونات الطبقة العاملة ضد بعضها البعض، يمكن أن يكون النضال ضد تغير المناخ عامل موحد رئيسي.

لذلك نعلن:

1. نحن بحاجة إلى ربط نضالنا حول تغير المناخ مع النضال ضد الرأسمالية العالمية.
2. كنومسأل NUMSAL، نحن نؤيد المبادئ الخمسة عشر للجنة التنفيذية المركزية لكوساتو (CEC) كأساس للانخراط في مفاوضات تغير المناخ.
3. وقف الحروب (خاصة التي تقودها الولايات المتحدة وذات بصمة الكربون العالية والمعفية من حسابات الانبعاثات) يجب أن يكون عنصرا حيويًا في محاولات الحد من ظاهرة الاحتباس الحراري.
4. تأميم وإضفاء الطابع الاشتراكي على الهيدروكربونيات مثل الفحم أمر المركزي في النضال ضد تغير المناخ. هذا سيعطي سيطرة لسياسية على الصناعات ويضمن بقاء الإيرادات الاقتصادية من الوقود الأحفوري داخل البلاد.
5. من أجل تجنب أن يكون «الانتقال العادل» مفهوما رأسماليا آخرًا، يجب أن يستند المسار إلى اقتصاد منخفض الكربون على سيطرة عمالية وملكية اجتماعية ديمقراطية لوسائل الإنتاج الأساسية ووسائل العيش. هناك حاجة لتخطيط جماعي على المدى الطويل للثروة والإنتاج وكيفية تلبية الاحتياجات.
6. هناك حاجة إلى التخطيط الجماعي والديمقراطي من أجل إحداث تدخلات مؤثرة تكون على النطاق المطلوب وعلى الوتيرة المطلوبة ويجب القيام بذلك بطريقة تجنب العمال تحمل جميع تكاليف الانتقال.
7. كاتحاد علينا أن نرفض الحلول القائمة على السوق لتغير المناخ وأن نجادل بأننا لا يمكن أن نمتلك الطبيعة، نحن جزء من الطبيعة. يجب أن تدعو نومسا وكوساتو الحكومة إلى إعادة النظر في آليات التنمية النظيفة وغيرها من عناصر تجارة الكربون التي تدعمها المؤسسات المالية العالمية في جنوب أفريقيا.
8. من المهم تطوير وسائل لتجنب «الحلول» التي تضع العمال في جزء من العالم في منافسة مع العمال في أجزاء أخرى من العالم.
9. مسألة الإنجاب والأرض أمران أساسيان في مكافحة ظاهرة الاحتباس الحراري. لذلك، فإن نضالات المرأة هي نضالات هامة، كما هو نضال العمال غير الرسميين الذين هم الأكثر ضعفا بين جميع العمال.
10. التحالف مع المنظمات الأخرى، وخاصة المجتمع المدني والمجتمعات الريفية أمر بالغ

الأهمية في عملنا بشأن تغير المناخ.

**11.** التثقيف الذاتي الجماعي لأعضائنا بشأن تغير المناخ أمر ضروري.

**12.** ستكون «نومسا» نشطة في تطوير خطط التخفيف، وميزانيات الكربون، وخطط تكيف عمالة القطاع، والتخفيف القطاعي وتطوير استراتيجيات الكربون المنخفض التي تنادي بها الورقة البيضاء بشأن تغير المناخ.



صورة: أندرياس كاي.  
جديقة ياسوني الوطنية في إكوادور.



## إعلان مارغريتا الخاص بتغير المناخ

اللقاء التحضيري الاجتماعي ما قبل قمة كوبنهاغن

### ■ جزيرة مارغريتا، فنزويلا

#### تغيير النظام لا المناخ

نحن النساء والرجال الذين يمثلون الحركات والمنظمات الاجتماعية، الذين اجتمعنا في جزيرة مارغريتا من 15-18 تموز/يوليو، 2014، نلتزم بالمعيشة الجيدة، في وئام مع البيئة الطبيعية للأرض كوسيلة لمواجهة الأزمة البيئية الحالية وتغير المناخ. واحد من أوجهها الأكثر شراسة؛ إننا قلقون من البعد الاجتماعي لهذه الأزمة التي تم تجاهلها لفترة طويلة، ولكننا مفعمين بالأمل ولدينا إيمان بالقوة الخلاقة للشعوب باعتبارها القوة الدافعة اللازمة لتحقيق تغييرات جوهرية في النظام؛ نحیی ونرحب بالعمليات الاجتماعية المعاشة والمشيدة في مختلف البلدان والمجتمعات المحلية والمجتمعات النموذجية.

هناك بعد اجتماعي لتغير المناخ وهناك حق للشعوب في تقرير مصائرهم لا يمكن التصرف به،

وحيث أن كل بلد يعيش في سياق تاريخي معين داخل عالم معقد يتكون من تجارب متنوعة ورؤى مختلفة تنتج عنها مبادرات تحويلية،

وتنشأ أزمة المناخ من أنظمة التنمية غير المستدامة التي تتعارض مع سعادة للشعوب،

وحيث أن البيئة هي قضية سياسية ومن واجب الحكومات والنظام المتعدد الأطراف سماع أصوات الشعوب،

وحيث أن الشعوب هي التي تعاني من آثار تغير المناخ، وهي التي تعيش وتفهم أبعادها الاجتماعية، وحيث أنها هي الفاعلة التي لديها القوة المعنوية والقدرة الإبداعية اللازمة لتغيير المسار نحو النظم العادلة والمستدامة التي تمكّن من وجود سعادة دائمة في وئام مع دورات الطبيعة،

وحيث أن البلدان النامية تواجه أنواعاً مختلفة من المشاكل وتحمل المزيد من عواقب تغير المناخ وأخطرها بالمقارنة بالدول المتقدمة،

## فإننا نعلن:

بالنسبة إلى:

### المساواة بين الأجيال وحقوق الأجيال القادمة

«دعونا نذهب إلى المستقبل، دعونا نحضره ونزرعه هنا،» هوغو شافيز

1. «أصبح الرجال والنساء وحوشاً استهلاكية، يستهلكون جميع الموارد التي قدمتها الأرض». جينيسيس كارمونا، البالغة من العمر 11 سنة، والتي انتخبت ممثلة لحركات الأطفال الفنزوليين البيئية.
2. يجب علينا أن نتبادل الخبرات من جميع أنحاء العالم لفهم وبناء الحلول الحقيقية. التعبير عن التضامن مع الرفاق في أجزاء أخرى من العالم يعني فهم سياقتهم، وفهم نضالهم من أجل الحياة والسيادة والهوية.
3. التغيير يعتمد على قدرة جيلنا على إنتاج ثقافة مضادة، وتحويل نموذج الاستهلاك إلى معيشة جيدة ومجتمعات تعاونية عالمية. يجب علينا أن نولد ثقافة ثورية مضادة. مهمة الشباب هي فتح الطرق وتوليد تصدعات في نظام غير قابل للاستمرار.
4. يجب تسييس الشباب وتمكينهم. الأهم من ذلك، يجب أن يكون لدى الشباب الإرادة والقدرة على تحويل الأشياء. يجب علينا تغيير النظام وأن نبدأ في تعبئة أفضل جهودنا.
5. إنها ليست فقط قضية بيئية؛ إنها مسألة اجتماعية وأخلاقية وسياسية وثقافية عميقة.
6. يجب أن نغير مفهومنا للسلطة وأن نعزز فضاءات متنوعة وشاملة ومفتوحة للتفكير بين الثقافات. يجب علينا الانتقال من الخطاب إلى العمل التغييري.
7. يحتاج العالم إجراءات تصحيحية قبل أن تصبح الأضرار لا رجعة فيها. إننا نستنكر عدم وجود إرادة سياسية لدى أغنى البلدان.
8. يجب أن يكون التعليم مثل المجتمع الذي نعلم به. يجب أن يكون ثورياً وأن يغير الواقع. إذا لم يكن بمقدوره القيام بهذه التحولات، فإنه تعليم لا يعمل. فالتعليم والاتصالات هما حجر الأساس في التحول.
9. يجب أن تكون القضية البيئية دعامة في المناهج. فمن الضروري إعادة التفكير في طريقة تعليم الناس عن البيئة وتغير المناخ. نحن بحاجة إلى فتح فضاءات جديدة تناقش فيها أقصى أسباب الأزمة البيئية. يحتاج الشباب إلى الترويج لهذه التغييرات. النظام المهيمن يخاف من الشعوب التي يتم تعليمها لأنها قد تدعو إلى التشكيك في هياكل القوى.



**10.** الاستعمار ما زال عاملاً يحدث تغير المناخ ضمن سياق تاريخي حيث أقامت مجموعة من البلدان تميمتها على ممارسات تولد الأزمة البيئية الحالية، بما في ذلك تغير المناخ، بينما يعاني الآخرون أسوأ العواقب. فالدول المتقدمة التي تسبب تغير المناخ تنوي تحويل المناقشات جانبياً نحو حلول تكنولوجية أو مبنية على السوق، وبالتالي التملص من مسؤولياتها التاريخية.

**11.** يجب أن تدعم دول الشمال نضالات الجنوب. ويجب على أغنى الدول أن تلتزم بإيجاد حل لتغير المناخ، ويجب أيضاً على الشباب في الشمال ممارسة الضغط على حكوماتهم في هذا الاتجاه. لم يتبق لدينا الكثير من الوقت، يجب على الشمال العالمي أن يظطلع بمسؤوليته التاريخية ويجب أن يمارس الشباب الضغط كي يحدث ذلك.

**12.** نحن بحاجة إلى استعادة مفهوم التضامن، وفهم الاختلافات القائمة بين الدول، وسياقاتها التاريخية المختلفة، والحق في المعيشة الجيدة، وكذلك مسؤوليات التنمية. لا يجوز تقييد التحول بالحد من الانبعاثات فقط. يجب أن يكون التحول عادلاً يضمن عدم تأثر شعوب الجنوب به سلباً.

**13.** نحن بحاجة إلى خلق أعلامنا، ونسيان حلم الأطروحات التنموية الجديدة الضارة، والعثور على الإلهام في أنفسنا. نحن بحاجة أن نشترك في سرد جديد قائم على تجاربنا.

بالنسبة إلى:

**BUEN VIVIR ( المعيشة الجيدة والمستدامة )**

**أخلاقيات المناخ: المسؤوليات والقدرات المشتركة والمتباينة في ذات الوقت**

**1.** من الضروري التوصل إلى نموذج تنمية بديل مبني على أساس مبادئ العيش في وئام مع الطبيعة. حيث يسترشد بحدود الاستدامة المطلقة والإيكولوجية، وقدرة الأرض الأم؛ نموذج مساواتي عادل يبني اقتصادات مستدامة تبعدنا عن نماذج الطاقة القائمة على الوقود الأحفوري والطاقات الخطرة، ويضمن ويعترف باحترام الأرض الأم، وحقوق النساء والأطفال والمراهقين، والتنوع بين الجنسين، والفقراء، والأقليات الضعيفة والشعوب الأصلية - نموذج عادل ومتساو يعزز التعايش السلمي بين شعوبنا. نحن أيضاً نريد مجتمع يسود فيه حق الأرض الأم على السياسات النيو- ليبرالية والعولمة الاقتصادية والنظام الأبوي، لأنه بدون الأرض الأم لا وجود للحياة.

**2.** المصادر الرئيسية لأزمة المناخ هي النظم السياسية والاقتصادية التي تسلع وتشييئ الطبيعة والحياة بالتالي تفقر الروحانية وتفرض النزعة الاستهلاكية وأطروحات التنمية

الجديدة التي تولد الأنظمة غير المتكافئة واستغلال الموارد. تتفاقم هذه الأزمة العالمية من خلال الممارسات غير المستدامة من الاستغلال والاستهلاك من جانب البلدان المتقدمة والنخب في البلدان النامية. نطالب القادة في الشمال عدم الإستمرار في مثل هذه الممارسات الشريرة التي تدمر الكوكب ونطالب القادة في الجنوب عدم اتباع نماذج التنمية الموجودة في الشمال والتي تؤدي إلى هذه الأزمة الحضارية. إننا نحثهم على بناء مسار بديل للوصول إلى مجتمعات عادلة ومتساوية ومستدامة واقتصادات عادلة. لهذه الأسباب، فإن المطلوب من الدول المتقدمة هو الوفاء بالتزاماتها الأخلاقية والقانونية خاصة تجاه البلدان والمجتمعات الضعيفة والمهمشة من خلال رفع الحواجز مثل حقوق الملكية الفكرية التي تحول دون تحقيق الحفاظ على الحياة على كوكب الأرض وخلص الجنس البشري. نحن كذلك نحثهم على الامتثال بالمساهمة المالية ونقل التكنولوجيا الآمنة والمناسبة محلياً بشكل خالٍ من العوائق مثل حقوق الملكية الفكرية، وتعزيز القدرات وتبني المبادئ المنصوص عليها في اتفاقية تغير المناخ وفي قمة الأرض في ريو، خصوصاً فيما يتعلق بالمسؤوليات والقدرات المشتركة، ولكن المتباينة، ومبادئ الحيطة والمساواة بين الجنسين.

**3.** وفقاً للأدلة العلمية، وي لا يتجاوز الارتفاع في الحرارة 1.5 درجة يصبح من الضروري عدم إنتاج 80% من احتياطات الوقود الأحفوري المعروفة. لهذا الغرض، فمن المطلوب من البلدان المتقدمة الحد من استهلاك وإنتاج الوقود الأحفوري على الفور. أيضاً، فإنها تحتاج إلى الاعتراف بحقوق البلدان النامية التي تعتمد على إنتاج الوقود الأحفوري كمصدر للايرادات. تحتاج البلدان النامية وقتاً للانتقال العادل للحد من اعتمادها على هذا النشاط. ولذا، يجب على الدول المتقدمة تقديم المساعدة الغير المشروطة للدول النامية حتى تستطيع هذه الدول تنفيذ هذا الانتقال الضروري.

**4.** إننا نطالب بتغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك مع مراعاة المسؤوليات التاريخية للانبعاثات من الدول والشركات وطبيعتها التراكمية. بالتالي الاعتراف بأن الفضاء الجوي الكربوني هو فضاء محدود وهناك حاجة لتوزيعه بالتساوي بين الدول وشعوبها.

**5.** لقد ساهم الاستهلاك المفرط وغير المتكافئ تاريخياً لميزانية الانبعاثات العالمية التي تديرها الشركات السائدة والنظم الاقتصادية في التسبب بالتفاوتات من حيث قدرات البلدان. بعض المؤشرات الرئيسية لقياس هذا التفاوت هو نصيب الفرد من انبعاثات الغازات المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري منذ عام 1850، وتوزيع الثروة وحجمها والدخل القومي، والموارد التكنولوجية التي تملكها البلاد. ويمكن استخدام هذه المؤشرات لتحديد الحصة العادلة من الجهد لكل دولة (ميزانية الانبعاثات) إذا ما تم احترام حدود الأرض وإذا ما تم الاعتراف بالمسؤولية التاريخية، واحتياجات التنمية المستدامة، والخسائر والأضرار الناجمة عن تغير المناخ والحاجة إلى نقل التكنولوجيا وإلي الدعم المالي.

6. نحن نطالب بتنفيذ إيجاد محكمة عدل وأخلاقيات بشأن تغير المناخ، يمكن للبشرية جمعاء رفع شكاوى ضد الجرائم المتعلقة بهذا الموضوع.

7. نحن نرفض أي استجابات لتغير المناخ أو أي محاولة لتنفيذ أو الترويج لحلول خطيرة وغير أخلاقية - الحلول التي تسعى الدول الصناعية الغنية والشركات من ورائها استخدام تغير المناخ كوسيلة لتحقيق الربح. تسببت بعض هذه الاستجابات الخاطئة، مثل إنتاج الكربون وأسواقه بالأضرار لغاباتنا وللتربة. في حين أن تنفيذ «برنامج الأمم المتحدة في مجال خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية (UN-REDD)» وإنتاج الوقود الزراعي، تسببا بالفعل بالاستيلاء على الأراضي وتجزئتها.

أما بالنسبة إلى:

### الأثر الاجتماعي لتغير المناخ

1. البيئة هي قضية سياسية وتتعلق بالسلطة، بالتالي فمن الضروري تمكين الشعوب والحركات الاجتماعية ومشاركتها في صنع القرارات التي تؤثر عليها.

2. يجب أن يكون لادارة المخاطر جذور اجتماعية ومحلية عميقة. يجب أن تشمل نظم إنذار ومخاطر ووقاية وإدارة وطنية ومحلية ومجتمعية كجزء أساسي من عملية التكيف.

3. يجب أن يكون التخطيط تشاركياً وميلاً نحو موئل (حضرياً أو ريفياً) يشيد ويدار من قبل الجميع لتلبية احتياجات السكان في سياقات عملها المحددة.

4. من الضروري توليد تغييرات هيكلية في نماذج الإنتاج والتوزيع والاستهلاك السائدة التي ترفض تسليع الطبيعة كحل لتغير المناخ.

5. نطالب باصلاح الديون التاريخية، ونرفض مقترحات التمويل التي لا تحدث تحولات فعالة لإيجاد حل مستدام.

6. ينبغي تعزيز ممارسات بوين فيفير (المعيشة الجيدة): الشعور الجيد وعيش الحياة والبقاء في توازن وانسجام مع الآخرين، واحترام دورات الحياة والأرض الأم.

7. يجب علينا تعزيز الادارة التشاركية للأراضي من خلال تعزيز الحوار الاجتماعي وضمان مشاركة المرأة في صنع القرار وتنفيذ آليات التخفيف والتكيف تجاه تغير المناخ.

8. من الضروري استعادة التقنيات الموروثة وتعزيز تدريب ودعم خبراء التكنولوجيا الشعبية مع القدرة على خلق التكنولوجيا الجديدة التي تساهم في التخفيف من آثار

تغير المناخ والتكيف معها.

**9.** يجب أن يكون بإمكان المجتمعات الحصول على معلومات عن مفاوضات تغير المناخ من خلال استراتيجيات توضع لهذه الأغراض.

**10.** يجب علينا أن نضع مسألة تغير المناخ كموضوع في المناهج الدراسية على جميع المستويات وفي برامج جميع التخصصات، مع التركيز على الأسباب الهيكلية لتغير المناخ.

**11.** من الضروري وضع استراتيجيات لضمان الأمن الاجتماعي للعمال والحوار بينهم وبين الحكومات في التحول إلى نموذج اقتصادي جديد يستجيب لمشاكل تغير المناخ.

**12.** أشكال المعاقبة والعقوبات وآليات الإصلاح ضرورية للجرائم ضد الطبيعة. يجب أن ينظر لانتهاك حقوق الإنسان ليس فقط باعتبارها مشكلة استخدام الأسلحة، ولكن أيضا نتيجة لأشكال أخرى من العدوان، مثل تلوث الأرض عن طريق استخدام السمّيات الزراعية وتقييد الوصول إلى المياه.

**13.** تعزيز الزراعة العائلية الصغيرة الحجم من دون سمّيات زراعية كنموذج اقتصادي بديل يضمن تغذية جيدة وصحية للشعوب.

بالنسبة إلى:

### المشاركة الاجتماعية في صنع القرار

**1.** يجب علينا أن ننظم أنفسنا لضمان الحياة على كوكب الأرض من خلال حركة عالمية اجتماعية كبيرة. تغيير المواقف لحس بالقوة يبقي الشعوب متحدة يصبح ضرورة. كشعوب منظمة، يمكننا أن ندفع باتجاه تحول النظام.

**2.** يجب علينا ضمان الامتثال للاتفاقية، وخاصة في مسألة مشاركة المنظمات والحركات الاجتماعية.

**3.** تحتاج المساحات الحالية إلى التوسيع، ويجب خلق مساحات جديدة واسعة و دائمة للمشاركة لكي تتمكن الحركات الاجتماعية والمنظمات من الاسهام في مقترحاتها لتوجيه القرارات في عملية التفاوض بشأن الاتفاقية.

**4.** من الضروري إنشاء معلومات على الصعيد الوطني وآليات مشاركة المواطنين الكاملة ليكونوا على بينة ولتشتمل على رؤية الشعوب فيما يتعلق بمشاكل المناخ وتعزيز الشفافية في نشر المعلومات عن حالة التفاوض على الاتفاقية.

5. يجب إعادة النظر في آليات الاعتماد والتمويل للمشاركة وتحسينها حتى لا تشكل عائقاً يحول دون المشاركة الفعالة للحركات والمنظمات الاجتماعية في عملية التفاوض على الاتفاقية.
6. ضمان الشفافية والوصول إلى المعلومات الكافية ذات الصلة في العمليات المرتبطة بمشاركة الحركات الاجتماعية والمنظمات في الاتفاقية.
7. من المهم الأخذ بعين الاعتبار التنوع في أشكال التنظيم الاجتماعي كأساس لتوسيع المشاركة في الاتفاقية.
8. يجب أن نفتح تشكيلة لجنة رفيعة المستوى لإعادة هيكلة آليات المشاركة في الاتفاقية. وينبغي أن تشمل الحركات الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية والاعتماد على مشاركة البلدان ذات الخبرة الكبيرة في هذا الشأن.
9. نحن نرفض تدخل الشركات في القرارات الصادرة عن منظمات الأمم المتحدة التي تمس حقوق الشعوب وسيادة الدول.
10. هناك حاجة إلى تأسيس عمليات التشاور مع المواطن لتوجيه صنع القرار في كل حكومة في إطار الاتفاقية، مثل استفتاءات المشاورات الوطنية ذات التأثير المباشر على اتفاق المناخ.
11. نطالب الأمم المتحدة بنشر وقائع الجلسات واللقاءات والمفاوضات وسهولة الوصول إليها بلغات الشعوب.
12. يجب توفير الظروف المادية، مثل الوقت والمكان والموارد اللازمة لتعبئة ومشاركة الحركات الاجتماعية والمنظمات في العمليات المرتبطة بالمفاوضات بشأن تغير المناخ والمواضيع الملزمة في إطار الأمم المتحدة.
13. من الضروري اعتبار المعرفة المتوارثة للشعوب من قبل الأمم المتحدة والحكومات على أنها ذات القدر نفسه من أهمية وقيمة المعرفة العلمية في عملية صنع القرار والعمل ضد تغير المناخ.
14. نحن نطالب بأن لا يشكل استخدام اللغة المتخصصة ووفرة الاختصارات في الأمم المتحدة آليات اقضاء تمنع شعوب العالم من فهم عملية التفاوض المناخي.
15. يجب انشاء تآزر بين الحكومات والحركات الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية لتعزيز حضور هذه الحركات والمنظمات جلسات العمل ومشاركتها المنسقة حول صنع القرار الخاص بعملية التفاوض.

بالنسبة إلى:

## محاربة تغير المناخ: العمل المباشر للتحويل

1. ترتبط الأسباب الهيكلية لتغير المناخ بنظام الهيمنة الرأسمالي الحالي. محاربة تغير المناخ ينطوي على تغيير النظام.

2. تغيير النظام يجب أن يؤسس لتحويل النظم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية.

3. التعليم حق للشعوب، وهو عملية مستمرة من التدريب العادل والحر والشامل. التعليم هو واحد من القوى الدافعة الأساسية للتحويل والبناء في تنوع النساء والرجال الجدد، من أجل المعيشية الجيدة واحترام الحياة والأرض الأم.

4. ينبغي توجيه التعليم ليعكس قيمة، لخلق، ورفع الوعي، والتعاضد، والمشاركة والفعل. عندما نتحدث عن التعليم لمواجهة تغير المناخ، نحن نتكلم عن الجذور الرئيسية لمثل هذا التغيير وعن المسؤوليات التاريخية والحالية. نحن نتكلم أيضاً عن الفقر وعدم المساواة وضعف الشعوب، وخصوصاً الشعوب الأصلية، وغيرها من الفئات المستبعدة تاريخياً والمضحى بها.

5. المشاركة الاجتماعية هي القوة الدافعة الأساسية للتحويل. فمن الضروري تيسير ادماج الحركات الاجتماعية وشارك الشعوب ومنظماتهم في عملية صنع القرار على جميع المستويات.

6. يجب أن تشمل أي آلية تحول مبادئ احترام الحياة وحقوق الإنسان، وسيادة الشعوب والتضامن والانتقال العادل، والاعتراف بالحدود البيئية وحقوق الأرض الأم. وينبغي أيضاً أن تنظر في المسؤوليات المشتركة المتباينة، والطابع المتوارث للشعوب الأصلية، والأشكال والدرجات المختلفة لضعف الدول والشعوب، وخصوصاً الشعوب الأصلية وغيرها من الجماعات البشرية المستبعدة تاريخياً والمضحى بها.

7. نحن نرفض تنفيذ حلول كاذبة لتغير المناخ، مثل: أسواق الكربون وغيرها من أشكال الخصخصة وتسليح الحياة؛ والهندسة الجيولوجية، وإنتاج الوقود الزراعي، والتدابير التي تحايي الأعمال التجارية الزراعية وتضر بانتاج الغذاء بطريقة إيكولوجية زراعية، مثل استخدام البذور المعدلة وراثياً والسّمّيات الزراعية والأسمدة الاصطناعية وغيرها من التدابير التي تقلل من أولوية الحق في المعيشة الجيدة والصحة والقضاء على الفقر المنصوص عليها في الاتفاقية. نحن نرفض أيضاً الاقتصاد الأخضر، وحقوق الملكية الفكرية ومشاريع السدود المائية الضخمة، والزراعات الأحادية والطاقة النووية.

**8.** من الضروري معرفة الآثار التي تتجاوز الحدود الإقليمية لحلول المناخ وأخذها في الاعتبار.

**9.** نقترح الإجراءات التالية لتغيير النظام:

- التحول في علاقات القوة وأنظمة صنع القرار لبناء سلطة الناس المناهضة للسلطة الأبوية.
- تحول نظم إنتاج الأغذية الزراعية إلى نظم إيكولوجية، وبالتالي ضمان السيادة والأمن الغذائي وتشمين المعارف والابتكارات والممارسات التقليدية والموروثة.
- التحول في أنظمة إنتاج الطاقة، والقضاء على الطاقات القذرة، واحترام حق الشعوب في محاربة الفقر، والحفاظ على الانتقال العادل كمبدأ إرشادي.
- التحول في أنماط استهلاك الطاقة من خلال التعليم، ووضع أنظمة لمستهلكي الطاقة الكبار وتمكين الشعب بشأن أنظمة إنتاج الطاقة المتجددة على مستوى المجتمع تحت سيطرة المجتمعات المحلية.
- تنفيذ الحكومة التشاركية لنظم الأراضي وتخطيط المدن، وبالتالي ضمان الوصول العادل والمستدام إلى الأرض والخدمات الحضرية، فضلاً عن الوسائل الأخرى والتي هي ضرورية لمواجهة آثار تغير المناخ.
- التحول من نظام الطاقة والمواد المسرفة إلى نظام دوري يؤكد على القضاء على الاستغلال غير المستدام للطبيعة ويعزز تخفيض، وإعادة استخدام وتدوير المخلفات.
- ضمان التمويل من قبل الدول المتقدمة للبلدان النامية لمثل هذه التحولات، والتعويض وإعادة التأهيل لآثار تغير المناخ. يجب ألا يكون التمويل مشروطاً، ويجب أن تكون إدارة الأموال المقدمة في أيدي الشعوب.
- خلق آليات يمكن الوصول إليها لحماية النازحين والمدافعين عن الحقوق البيئية.

بالنسبة إلى:

**المسؤوليات بين الشمال والجنوب: التزامات الشمال بتعزيز الأفعال في الجنوب**

**10.** تمويل إجراءات التخفيف والتكيف من قبل الدول المتقدمة في البلدان النامية هو التزام أخلاقي وقانوني في إطار الاتفاقية بحكم مسؤوليات الدول المتقدمة التاريخية. يجب أن يكون التمويل موثوق ويمكن التنبؤ به، ويجب أن يكون كافياً وملائماً.

**11.** جميع التزامات دول الشمال فيما يتعلق بتمويل ونقل التكنولوجيا والدعم لتعويض الخسائر والأضرار ينبغي أن تكون ملزمة من الناحية القانونية بموجب اتفاقية تغير المناخ.

**12.** لا يجب أن تخضع آليات التمويل لمنطق العرض والطلب في السوق، ولكن الامتثال إلى المسؤوليات. يجب ضمان أن الأموال تعزز التنمية والوصول إلى المجتمعات الأكثر ضعفاً.

**13.** نقل التكنولوجيا من بلدان الشمال إلى الجنوب يجب أن يعزز عملية الاستملاك والابتكار وتطوير التكنولوجيا المحلية. في هذا الصدد، لا بد من النظر في آليات محددة لرفع الحواجز التي أنشأتها حقوق الملكية الفكرية. ويجب أيضاً تعزيز نقل التكنولوجيا والتعاون بين بلدان الجنوب نفسها كما يجب أيضاً تعزيز الترويج لقيمة معرفة الشعوب السابقة وكبار السن.



أناس راجعون إلى قرأهم عابرين مياه الفيضانات في نيهار، الهند، سبتمبر 2008. صورة: بلارس قاردي.

**14.** التكيف يتجاوز بناء البنية التحتية. فالظلم والتهميش والإقصاء الاجتماعي يؤثرون سلباً على قابلية وإمكانية التكيف. تحتاج هذه الجوانب أن تؤخذ بعين الاعتبار في برامج التكيف مع تغير المناخ والآليات المالية.

**15.** يجب النظر إلى الخسائر والأضرار الناجمة عن تغير المناخ من منظور العدالة وحقوق الإنسان. يجب على حكومات الجنوب إن تحصل من الشمال على الأموال اللازمة لتعويض الخسائر والأضرار. يجب التصديق على أنظمة التضامن بين بلدان الجنوب. تجربة مساعدة فنزويلا لدول البحر الكاريبي وبرامج الإسكان الضخمة تشكل نموذجاً للتضامن في مواجهة



الخسائر والأضرار الناتجة عن تغير المناخ.

**16.** القطاع العسكري هو واحد من المستهلكين الرئيسيين للوقود الأحفوري وأحد أكبر المساهمين في انبعاثات الغاز في هذا الكوكب. يجب أن يندرج هذا الموضوع في المناقشات العالمية المتعلقة بتغير المناخ. يجب أن يكون القطاع العسكري مسؤولاً ويجب مسألته.

**17.** مهمتنا كمجتمع مدني هي العمل من أجل تحويل مجتمعاتنا ونظم الإنتاج والاستهلاك التي تشكل سبباً للتغير المناخ عن طريق توليد نماذج جديدة للتنمية تحددتها الشعوب. يجب أن يهدف جزء من هذه المهمة إلى التأثير على الحكومات الوطنية والمحافل الدولية مثل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

الجمعة 18 تموز/ يوليو، 2014



## في مؤتمر كوكويوك، الجنوب يربط بين البيئة والمساواة

أوريليان برنييه

أصدرت منظمة الأمم المتحدة بمناسبة انعقاد مؤتمر كوكويوك بالمكسيك سنة 1974 نقدا جذرياً للتنمية و نموذج التجارة الحرة والعلاقات بين الشمال والجنوب ولكن استنتاجاته سرعان ما دفنت...

بقلم أوريليان برنييه، ديسمبر 2010

يسيطر ملتقيان دوليان تم تحديد ميعادي عقدهما بعد بضعة أشهر عن بعض على جداول الأعمال الدبلوماسية: مؤتمر دوربان (أفريقيا الجنوبية) حول التغير المناخي من 28 نوفمبر إلى 9 ديسمبر 2011 وقمة الأرض بريو دي جانيرو من 20 إلى 22 يونيو 2012. وفي ظل أزمة اقتصادية، قلة هم من يغامرون بالمراهنة على إحراز تقدم إيجابي للمفاوضات أثناء هاذين المواعدين.

بعد قمة كوبنهاغن (2009) وقمة كانكون (2010) تم حفظ موضوع التغير المناخي وتقليل غازات الاحتباس الحراري على رف الاهتمامات الثانوية. أما فيما يخص قمة الأرض التي تعقد كل عشر سنوات فقد أنعشت تلك التي عقدت بستوكهولم سنة 1972 الأمل في اتخاذ إجراءات متضافرة لحماية كوكب الأرض، بينما قمة نيروبي التي عقدت سنة 1982 فقد أشارت إلى الفشل التام للمجتمع الدولي، أما قمنا ريو في 1992 وجوهانسبورغ في 2002 فقد رُحبت الإستلاء على البيئة من طرف الشركات المتعددة الجنسية. وبما لا يدع مجالاً للشك فقد تميزت قمة 2012 التي احتضنتها البرازيل مجدداً بموجة من التمجيد لرأس المال «الأخضر».

ومع ذلك لا تزال كنوز منسية ترقد في أرشيف منظمة الأمم المتحدة، وهو ما يعني أن الإعلان الجذري والأكثر راديكالية الذي أصدرته هذه المنظمة حول البيئة تم إسقاطه من التاريخ الرسمي. ويصور هذا الإعلان الذي تمت صياغته في مدينة كوكويوك المكسيكية سنة 1974 ملامح نظام عالمي جديد مغاير تماماً لما هو مفروض علينا اليوم.

بدأت القصة سنة 1971 في المدينة السويسرية فوناكس قرب جنيف بأن جمعت منظمة الأمم المتحدة شخصيات مكلفة بإعداد قمة الأرض بستوكهولم. وقد تم اختيار هذه الشخصيات القادمة من الشمال والجنوب على أساس كفاءتهم في مجال البيئة والاقتصاد والعلوم الاجتماعية والتنمية. ورغم أنه لم يكن لديهم أي تفويض من حكوماتهم إلا أنهم صاغوا تقريراً غير رسمي لتحديد اتجاه المفاوضات بين الدول فيما بعد.

واعتبر «تقرير فوناكس» الذي يلخص الأعمال الأولية أن «الفقر هو أسوأ تلوث» وتجب مقاومته بالمقام الأول. وقد دافع «فريق فوناكس» الذي كان متأثراً بالاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة (GATT)، على حق الدول الفقيرة في التصنيع معتبرين أن التجارة الحرة هي استراتيجية جيدة لبلوغ هذا الهدف. وبعد بضعة أشهر تابحت قمة ستوكهولم في هذه الأفكار وخلصت الدول إلى وجوب التطرق إلى مسائل البيئة في علاقة بمشاكل التنمية وطرحت أسس قانون دولي للبيئة دون أن تغفل عن إقرار مزايا التجارة الحرة. وقد طالبت عدة دول من الجنوب لم تكن راضية عن هذا الاتفاق بإرساء نظام اقتصادي عالمي جديد قصد إنهاء هيمنة القوى الغربية.

## ■ رواد ضد النمو

جمع ملتقى لمنظمة الأمم المتحدة بكوكويوك من 8 إلى 12 أكتوبر من جديد خبراء عالميين للتباحث حول «استغلال الموارد والبيئة واستراتيجيات التنمية». وقد أشرف على تنسيق هذا الحدث رجل الأعمال الكندي موريس سترونغ المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) ورجل الاقتصاد الديبلوماسي السريلانكي غاماني كوريا الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، أما مناصب المقررين، نجد كل من باربرا وارد (اقتصادية بريطانية) عن المسائل المتعلقة بالموارد الطبيعية ويوهان غالتونج (عالم سياسي واجتماعي نرويجي عرف بمناهضته المعلنة للرأسمالية وأمريكا) عن المسائل المتعلقة بالتنمية.

ومن بين المثقفين الحاضرين في كوكويوك كان هناك الكثير ممن لهم ميولات اشتراكية؛ حيث كان كوريا (Corea)، بوصفه سكرتير قارة بوزارة التخطيط والشؤون الاقتصادية بسريلانكا، ينتمي لحكومة كانت تؤمم شركات النفط والبنوك وشركات التأمين والمدارس إلخ وتقترب من الكتلة الشيوعية.

و تولى الرئاسة الثنائية للمؤتمر شخصيتين من بلدان في طريق النمو: الدكتور ويلبيرت ك. تشاغولا، وزير الشؤون الاقتصادية وتخطيط التنمية في تنزانيا - التي كان يرأسها

المعلم الأسبق جوليوس نيارار والذي أمم منذ سنة 1967 الصناعات الرئيسية وشركات الخدمات ورفع في الضرائب لتمويل السياسات الاجتماعية وأطلق إصلاحا زراعيا كبيرا. أما الرئيس الثاني فهو رودولفو ستافنهاغن وهو عالم اجتماع مكسيكي ورئيس مشروع بحث حول الإصلاح الزراعي في بلاده، وقد توجهت أعماله نحو صراع الطبقات في العالم الفلاحي.

وقد كانت المكسيك على وجه التحديد والتي تستضيف المؤتمر مؤسدة منذ 1970 من طرف م. لويس اتشيفريا ألفاريز الذي أمم المناجم والطاقة وأعاد توزيع الأراضي على الفلاحين وأرسى سياسة اجتماعية تقدمية (رغم أنها لم تكن ثورية). وقد أبدى تقاربه مع نظام سلفادور ألاند في الشيلي ومع كوبا ( ) وقد شارك في مؤتمر كوكويوك شخصيا.

وقد مثل الإعلان النهائي بتاريخ 23 أكتوبر 1974 لائحة اتهام ضد السياسات الغربية حيث أكدت الفقرة الأولى منه على فشل الأمم المتحدة التي أنتج ميثاقها الصادر في 1945 نظاما عالميا غير عادل. «فعدد الجياع والمشردين والأميين صار اليوم أكثر مما كان عند إحداث الأمم المتحدة» وموازين القوى التي أنتجتها «خمس قرون من السيطرة الاستعمارية التي ركزت إلى حد كبير السلطة الاقتصادية في أيدي فريق صغير من الدول» لم تتغير بعد. من وجهة نظر المقررين، لم يكن المشكل مرتبطا بنقص في الثروات المنتجة بل «بسوء توزيعها وسوء استغلالها».

في سجل لن ينكره معارضو النمو في الأفينيات، يتهم إعلان كوكويوك علنا دكتاتورية زيادة الناتج المحلي للخام: «إن مسار النمو الذي لا يعود بالنفع إلا على فئة قليلة ويحافظ على أو يزيد من التفاوت بين الدول وداخلها لا يعد نمو بل هو استغلال. (... ) وعليه فإننا لا نقبل فكرة النمو أولا والتوزيع العادل للأرباح ثانيا.»

إن مثال التنمية المدافع عنه في كوكويوك لا يركز على المسائل الاقتصادية بل يبرز أهمية طرق العيش والقيم وتحضر الشعوب والحريات الفردية والجماعية ويعتبر من بينها «حق العمل الذي لا يعني فقط حق الحصول على شغل بل تحقيق الذات من خلاله وحق عدم التعرض للتغريب والعزلة من خلال أساليب الإنتاج التي تستعمل الإنسان كآلة».

لقد تم دحض أساطير اقتصاد السوق حيث نقرأ «أن الحلول لهذه المشاكل لا يمكن أن تأتي عبر التعديل الذاتي لآليات السوق»، «فالأسواق التقليدية تمكن الوصول للموارد لمن يمكنه أن يدفع لمن هم في حاجة إليها، فهي تخلق طلبا غير حقيقي وتتسبب في زوائد في مسار الإنتاج حتى أن بعض الموارد تشكو ضعف الاستعمال».

ومع العد التنازلي لخطابات الانفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة (GATT)

المهيمنة، يرجع التدهور البيئي إلى العلاقات الاقتصادية غير المتكافئة والأسعار البخسة للمواد الخام في الأسواق، ويرى الخبراء أن بلدان الجنوب يجب أن تحدث تحالفات على غرار منظمة الدول المصدرة للبترول (OPEP) حتى يتسنى لها فرض أسعار محترمة لكل المواد الخام. ويوصون بالتوازي مع ذلك بإرساء نظام تسيير عالمي في «الموارد المشتركة» بفضل نظام قضائي متين. الهدف من ذلك هو ضمان استقلالية الأمم دون الوقوع في الاكتفاء الذاتي. ولتحقيق ذلك لا يطلب المقررون «مساعدة» الدول الغنية بل يطلبون منها أن تدفع الثمن الحقيقي للمواد الأولية.

### ■ التشجيع على الاستقلال الاقتصادي

بدل تجريم الفرد - وهو تعبير متداول في السنوات الأخيرة - يؤكد إعلان كوكويوك على أن «لكل فرد الحق في الفهم الكامل للنظام الذي ينتمي إليه كمنتج ومستهلك وخاصة كواحد من مليارات السكان على هذا الكوكب. كما أن له الحق في أن يعرف من يجني أرباحا من عمله ومن يربح مما يشتريه ويبيعه وكيف يساهم ذلك في تنمية أو تدهور الموروث العالمي الشامل». يجب أن تجد التربية البيئية مكانا لها كمشروع تربوي أكبر لا يمحي علاقات السيطرة بل على العكس يظهرها للعيان.

أخيرا وعلى عكس «تقرير فوناكس» التحضيري لمؤتمر ستوكهولم الذي يدافع عن التجارة الحرة ودور الحكم الذي تلعبه الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة (GATT) فإن إعلان كوكويوك يؤكد الدور المركزي للأمم المتحدة ومبدأ «لكل دولة صوت». «نحن نؤمن إيمانا عميقا بأن مسائل التنمية والبيئة واستعمال الموارد هي مشاكل عالمية شاملة أساسية تهتم رفاهية البشرية جمعاء وعليه فيجب على الحكومات أن تستغل آليات الأمم المتحدة استغلالا كاملا قصد حلها كما يجب تجديد نظام الأمم المتحدة وتقويته لمواجهة مسؤولياتها الجديدة».

إن إعلان كوكويوك يثير الإعجاب من حيث وجهات النظر السياسية التي يصورها حيث يعرّف عدم التقدم لا «بالتخلف» عن التطور بل كنتاج لتطور الدول الغنية. إن التوسع الرأسمالي يمر حتما عبر سيطرة الشركات متعددة الجنسيات على المواد الخام لدول الجنوب بطريقة ترسخ استمرار ثنائية مستغلين ومستغلين، مما يجعل اقتصاد السوق محل نزاع وخاصة التجارة الحرة. إن الدعوة إلى القطع مع هذا النظام لا تعنيها أي ضابية وذلك لا يعني إصلاح النظام بكل بساطة بل الخروج منه: «إن الاستقلالية على المستوى الوطني تفترض أيضا القطع الوقتي مع النظام الاقتصادي الحالي حيث أنه من المستحيل أن نبني الاستقلالية من خلال المشاركة الكاملة

والكلية في نظام يخلد التبعية الاقتصادية.» وعليه فيجب على الدول، حسب الإعلان، أن ترفض الخضوع لتبعية خارجية وأن تنظم استقلالية جماعية وأن تتعاون خاصة من أجل التصرف في الموارد المشتركة.

وهكذا فإن الإعلان يطلق دعوة إلى نظام اشتراكي إيكولوجي تقره دول ذات سيادة في مسار دولي. وبشيء من الدعاية وصل الأمر بأصحاب الإعلان إلى عرض خدماتهم على الدول الغنية بقصد إعانتهم على الاستهلاك المفرط وسوء العيش مؤكدين على أن «زيادة الإنتاج والاستهلاك لن تجدي نفعا مادامت تتسبب في زيادة استهلاك الأدوية المهدئة للأعصاب والإقامة في المصحات النفسية».

تلقى رؤساء المؤتمر مباشرة بعد نشر نص الإعلان برقية مطولة من وزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر يرفض فيها مجمل الإعلان. واستعادت القوى الاقتصادية الكبرى السيطرة خاصة مع حلول الأزمة الاقتصادية لسنة 1973 التي منحتها فرصة إعادة الانضباط أو تهميش الدول المنتقدة والتي ازداد انحدارها إلى البؤس مع الارتفاع الحاد في أسعار وارداتها. وفيما يخص مواصلة المشاورات حول «النظام الاقتصادي العالمي الجديد» فقد أكثرت الدول الغنية من محال النقاش قصد إضعاف تأثير الأمم المتحدة التي تمثل دول الجنوب الأكثرية فيها. ولم يجمع المؤتمر الذي عقد بباريس في ديسمبر 1975 حول التعاون الاقتصادي الدولي سوى سبع وعشرين دولة: ثمان دول غنية وهي الدول الأعضاء الأساسية للأوبك (OPEP) ولكن أيضا من الدول المعارضة لأسس الرأسمالية أو التقسيم الدولي للعمل - الذي لم يكن قد سمي «بالعولمة» بعد. وقد انخرطت بعض دول الجنوب الكبرى في لعبة الولايات المتحدة وأوروبا واليابان من خلال المطالبة بـمكان أكبر ضمن الاقتصاد العالمي دون المطالبة بتغيير قواعده.

## ■ الوصفات المنسية

هذا ورغم إمضاء معاهدة صداقة وسلام وتعاون مع الاتحاد السوفياتي في 9 أغسطس 1971 واصلت الهند التي كانت تحكمها أنديرا غاندي نهج سياسة اقتصادية غامضة تمثل «طريقا ثالثة» بين الاشتراكية والرأسمالية، وفي البرازيل حققت الدكتاتورية العسكرية الحاكمة نسب نمو قياسية بفضل تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، ومع الثمانينات قضت الثورة النيوليبيرالية المضادة على ما تبقى من مطالب مؤتمر كوكويوك.

أما اليوم فإن إجراء بحث على موقع الأمم المتحدة على الأنترنت لا يفضي سوى إلى بعض الأسطر حول مؤتمر 1974 حيث نجد مقتطفا قصيرا من الإعلان النهائي: «إن الطريق التي يجب اتباعها لا تمر عبر اليأس أو عبر نهاية العالم أو عبر التفاؤل

بالرضا أمام الحلول التكنولوجية المتتالية. بل على العكس تمر عبر تقييم دقيق ونزيه «للحدود الخارجية» [المحافظة على بيئة متوازنة] وعبر بحث جماعي عن وسائل لبلوغ «الحدود الداخلية» للحقوق الأساسية [تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية] وعبر بناء هياكل اجتماعية تعبر عن هذه الحقوق وعبر كل عمل صبور لبناء تقنيات وأمثلة تنمية تحسن وتحافظ على موروثنا العالمي الشامل. هل يمكن الحديث عن أعمال مؤتمر كوكويوك في ضل المحو الممنهج والتأمر الذين عانت منهما وجهات النظر السياسية للنص الأصلي؟





## مسرد المصطلحات

اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC): هي معاهدة بيئية دولية تم التفاوض بشأنها في مؤتمر قمة الأرض في ريو دي جانيرو في عام 1992. والهدف من المعاهدة هو «تثبيت تركيزات غازات الاحتباس الحراري في الغلاف الجوي عند مستوى يحول دون إلحاق ضرر بالنظام المناخي». إنها الآن موقع السياسة المناخية الدولية الوحيد ذو الشرعية الواسعة، ويرجع ذلك جزئياً إلى عضويتها العالمية تقريبا.

الإستخراجية أو المنهج الإستخراجي: هو نمط إنتاج استمر على مدى 500 عام، يهيمن فيه التعدين، والوقود الأحفوري والزراعة الأحادية على المجتمعات ويشكّل اقتصاداتها. تستخرج الدول (عادة الجنوبية منها) المواد الخام وتصدرها. وتصبح الشركات الهرمية الكبيرة - المتعددة الجنسيات أو المملوكة من الدولة على حد سواء - أكثر قوة وتُدرّ أرباحا هائلة، على حساب الديمقراطية وحقوق الشعوب.

الاقتصاد الأخضر: الوظائف المحددة للأنظمة الإيكولوجية والتنوع البيولوجي التي يمكن تسعيرها ومن ثم جلبها إلى السوق العالمية تحت اسم «رأس المال الطبيعي». هذا الهدف ليس فقط خصخصة السلع المادية التي يمكن أخذها من الطبيعة، مثل الخشب من الغابة، ولكن أيضا خصخصة وظائف وعمليات الطبيعة، وتسميتها خدمات بيئية، وتحديد سعر لها ومن ثم تقديمها إلى السوق.

آلية التنمية النظيفة (CDM): هي جزء من نظام تجارة الكربون التي تم إنشاؤها مع بروتوكول كيوتو. المشاريع التي تقلل من انبعاثات الكربون من الناحية النظرية في البلدان النامية يمكن أن تتأهل لآلية التنمية النظيفة. ويمكن لتعويضات الكربون أن تباع فيما بعد إلى البلدان الغنية موفّرة التمويل اللازم لمشروع «التنمية النظيفة». ولكن العديد من تخفيضات الكربون هي نظرية فقط ومشكوك فيها.

الانتقال العادل هو الالتزام بمستقبل عادل وإعادة التأهيل وخلق فرص عمل جديدة للعاملين الذين كانوا يعملون في القطاعات التي ساهمت في تغير المناخ، بما في ذلك استخراج الوقود الأحفوري، وتوليد الطاقة أو التعدين. إنه المبدأ الذي يقول بأنّ الانتقال إلى مستقبل آمن ونظيف لا ينبغي أن يأتي على حساب العمال.

باشاماما (الأرض الأم): يأتي هذا المصطلح من نظرة بعض المجتمعات اللاتينية الأمريكية الأصلية إلى العالم (الكيشوا والإيمارا): باشا: الأرض، العالم، الكون، وماما: الأم. وترجم عادة بـ «الأرض الأم». وهي تشمل كل ما يمكن وما لا يمكن أن يُرى، مثل الحياة، والطاقة، والاحتياجات والرغبات. بالنسبة للشعوب الأصلية في بلدان الأنديز، مفهوم باشاماما يعني نوعا مختلفا من العلاقة مع الأرض. أنهم يعتقدون أن الناس ينتمون إلى الأرض بدلا من امتلاك الشعوب للأرض. ذلك يعني أن حقوق الملكية لا تتبع نفس النمط كما هو الحال في النظام القضائي الغربي، ولكن أيضا يعني الاحترام والتوازن والانسجام بين البشر والأرض.

«بوين فيفير»: وهذا يعني شيئا مثل «العيش بشكل جيد» أو «العيش بوفرة»، وقد تم إدراجه في دستوري الإكوادور وبوليفيا. هذه الأخلاقية وهذا المبدأ يأتي من التقاليد الأصلية للأجداد في مناطق الأنديز والأمازون في أمريكا الجنوبية. إنه يرى العلاقات بين البشر والطبيعة في شمولية، وفي شروط علائقية وتوافقية. وهو يعتبر المجتمع محورا أساسيا لإعادة إنتاج الحياة، على أساس مبادئ المعاملة بالمثل والتكامل. العيش بشكل جيد هو أيضا مشروع سياسي: فهو يؤكد القرارات التي تتخذ بتوافق الآراء بدلا من حكم الأغلبية (حيث تفرض مجموعة واحدة قرارا على الآخرين)، وإعطاء الأولوية لإحتياجات المجتمع بدلا من الاحتياجات الفردية. وبوين فيفير تختلف عن «العيش الأفضل»، الذي هو جزء من المنطق الرأسمالي. يرتبط «العيش الأفضل» بفكرة التقدم غير المحدود، والمزيد من الاستهلاك والتراكم، والمنافسة بين الناس للحصول على ما هو أكثر، وترك الآخرين ليعيشون في الفقر والاستغلال.

تجارة الكربون: تجارة الكربون هي الركن الأساسية لبروتوكول كيوتو، ومخطط تجارة الانبعاثات في الاتحاد الأوروبي واتفاقيات تغير المناخ الأخرى. تشمل تجارة الكربون شراء وبيع تصاريح تسمح بانبعث طن واحد من ثاني أكسيد الكربون. فإذا أطلقت شركة انبعاثات أقل من حصتها، فيمكنها بيع فائضها. وإذا تجاوزت الحدود القانونية، فعليها أن تشتري تراخيص إضافية في السوق. وهذا يعني أنه بإمكان الدول الغنية أن تتجنب خفض انبعاثاتها من الكربون، و«تعويض» تلويثها عن طريق الدفح للدول الفقيرة كي لا تلوث. نظام تجارة الكربون هو نظام مثير للجدل، وقد تم انتقاده لكونه غير فعال وبصرف الجهود عن الأسباب الجذرية ويضع العبء على الفقراء.

التخفيف والتكيف مع تغير المناخ: هما سياساتين رئيسيتين للاستجابة مع تغير المناخ. كلاهما ضروري، لأنه حتى وإذا تم خفض الانبعاثات بشكل كبير، سنكون بحاجة إلى التكيف لتغير المناخ الحاصل. وستتشكل هذه الاستجابات من خلال الصراع بين الأقوياء والمظلومين.

التخفيف من آثار تغير المناخ: يعني الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري - أي محاولة إبطاء التغير المناخي وجعله أقل سوءاً. ويمكن لتدابير التخفيف أن تتراوح بين تغيير المصاييح الكهربائية وترك الوقود الأحفوري في الأرض.

التكيف مع تغير المناخ: يعني تكيف بيوتنا، والمدن، وشبكات النقل والزراعة والصناعة ومجتمعات بأكملها للتعامل مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث. وتشمل الأمثلة على ذلك الأسوار البحرية قبالة سواحل الإسكندرية أو التدابير للحد من المياه المستخدمة في الزراعة المرورية.

يستخدم التكسير الهيدروليكي أو الكسر لاستخراج الغاز والنفط من الصخورالصفحية. إنه ينطوي على حفر عميق في الأرض، وحقن خليط من الماء والرمل والمواد الكيميائية بواسطة الضغط العالي، لكسر الصخور حول الوقود الأحفوري. هذه التقنية مثيرة للجدل للغاية لأنها تستخدم كميات هائلة من المياه، وتلوث المياه الجوفية بالمواد الكيميائية السامة والمسببة للسرطان، ويمكن أن تتسبب بالزلازل أيضاً.

الحد من الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها REDD: هو آلية من آليات الأمم المتحدة لإنشاء قيمة مالية للكربون المخزن في الغابات. فعندما يتم تقدير قيمة تخزين الغابة المحتمل للكربون، يتم إصدار ائتمانات الكربون وبيعها إلى البلدان الغنية والشركات الكبرى الذين يستخدمونها لتعويض، أو شراء وبيع، تصاريح تلويث في أسواق الكربون. وعلى الرغم من أن هذه الآلية تدعي الحد من إزالة الغابات، إلا أنها قد تعرضت لانتقادات من قبل حركات الشعوب الأصلية لتحويلها للغابات التي يعيشون فيها.

ديزيرتيك: هو مقترح لشبكة واسعة من محطات الطاقة الشمسية في الصحراء الكبرى. يُتصور كمحطات طاقة هائلة تمتد على أراضي شاسعة، مع الآلاف من المرايا لتكيز مساحة كبيرة من أشعة الشمس على محرك بخاري. ويحتاج إلى الملايين من غالونات المياه لغسل غبار الصحراء عن اللوحات والمرايا. يقود هذا المشروع كل من مؤسسة ديزيرتيك ومبادرة ديزيرتيك الصناعية - كيانين مختلفين ولكن على صلة ببعضهما - وقد توسعت المخططات وتقلّصت في السنوات الأخيرة. المشروع يُقدر تكلفته بنحو 400 مليار يورو يتم من خلاله ربط الصحراء بأوروبا القارية من خلال كابلات خاصة مباشرة، توفر 20% من إمدادات الكهرباء للاتحاد الأوروبي.

«ديمقراطية الطاقة» و«عدالة الطاقة»: يعينان خلق مستقبل يكون فيه توزيع الطاقة بشكل عادل والسيطرة عليها وإدارتها بشكل ديمقراطي وتكون أيضاً مصادر الطاقة وأنظمة الانتقال في توازن مع البيئة واحتياجات الأجيال القادمة.

الدين المناخي أو الدين الايكولوجي: يستند على فكرة أن الغلاف الجوي للأرض مملوك جماعيا من قبل جميع البشر. وهذا يعني أنه يجب تقاسم فوائده بالتساوي بين الجميع كما أن مسؤولية حمايته هي أيضا مسؤولية جماعية. ولأن الدول المتقدمة، من خلال انبعاثات الكربون المفرطة، خفّضت قدرة الغلاف الجوي على امتصاص الغازات المسبّبة للاحتباس الحراري والحد من هذه ظاهرة، فيجب عليها أن تدفع تعويضات للبلدان النامية التي تعاني أكثر من غيرها من تغير المناخ. ويمكن بعد ذلك استخدام الديون المدفوعة لمساعدة البلدان النامية على تحسين تكيفها في مواجهة تغير المناخ.

**الطاقة المتجددة:** أي موارد الطاقة التي يتم إعادة توليدها بشكل طبيعي خلال فترة زمنية قصيرة والمستمدة مباشرة من الشمس (مثل الموارد الحرارية، الكيمائية الضوئية، والكهروضوئية)، أو بشكل غير مباشر من الشمس (مثل طاقة الرياح، والطاقة المائية، والطاقة الضوئية المخزنة في الكتلة الحيوية)، أو من الحركات الطبيعية الأخرى وآليات البيئة (مثل الطاقة الحرارية الأرضية وطاقة المد والجزر). لا تشمل الطاقة المتجددة موارد الطاقة المستمدة من الوقود الأحفوري، ومنتجات النفايات من مصادر أحفورية، أو الفضلات من مصادر غير عضوية.

**العدالة المناخية:** عادة ما تنطوي على الاعتراف بالمسؤولية التاريخية للغرب الصناعي في التسبب في ظاهرة الاحتباس الحراري العالمي وتأخذ في الاعتبار اختلاف آثارها وعدم تناسب مستويات التصدي لها في البلدان والمجتمعات. إنها تميز وتعترف دور السلطة في التسبب في تغير المناخ وفي صياغة الاستجابة له وتحديد من يتحمل هذا العبء. وذلك وفقاً لمحددات تشكلها أبعاد الطبقة أو العرق أو الجنس، سواء من خلال إرث الاستغلال الاستعماري أو خلال الاستغلال الرأسمالي الحالي. العدالة المناخية تعني القطيعة مع «العمل الماعتاد» الذي يحمي النخب السياسية العالمية، والشركات متعددة الجنسيات والأنظمة العسكرية، وتتطلب تحولا وتكيفاً اجتماعيا وبيئيا جذريا.

**العدالة البيئية:** تهدف إلى الوصول إلى بيئة نظيفة وآمنة للجميع، وليس فقط للأقوياء. إنها عادة ما تتمحور حول احتياجات المجتمع وجعل صناعة الوقود الأحفوري وغيرها من الصناعات الكبيرة خاضعة لإرادة الشعوب. إنها تعترف أنه ليس بإمكاننا فصل الآثار المدمرة على البيئة عن الآثار المدمرة على الناس. العدالة البيئية تعني المطالبة بعدم إلقاء التلوث السام والدمار البيئي الأوسع على كاهل المجتمعات الفقيرة والمضطهدة.

الغازات الدفيئة أو غازات الإحتباس الحراري: هي تلك الغازات التي تتسبب في تغير المناخ أو الاحتباس الحراري عندما تزيد نسبتها في الغلاف الجوي. وتشمل هذه الغازات غاز ثاني أكسيد الكربون (CO2) وغاز الميثان (CH4).

مؤتمر الأطراف (COP): هو هيئة صنع القرار العليا لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC). ومن المهام الرئيسية لمؤتمر الأطراف استعراض قوائم انبعاثات الكربون والخطط المقدمة من قبل الدول المعروفة باسم (الأطراف) التي وقّعت على الاتفاق. وتُعقد مؤتمرات الأطراف سنويا - والمؤتمر القادم سيكون في باريس في كانون الاول/ ديسمبر من عام 2015.

النيو- كولونبالية أو الاستعمار الجديد: استخدم هذا المصطلح لوصف كيفية مواصلة البلدان الصناعية السيطرة على مستعمراتها السابقة، بعد نضالات الاستقلال: إنه لا يشير فقط إلى السيطرة السياسية، ولكن أساسا إلى الاستراتيجيات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لمواصلة السيطرة على مستعمراتها السابقة. وتشمل هذه الاستراتيجيات استخدام الديون الخارجية، وسياسات التجارة والاستثمار، واستخراج المواد الخام.

الوقود الأحفوري: وقود متكوّن من هيدروكربونات مثل البترول، الفحم والغاز الطبيعي، تشكّل في الماضي الجيولوجي من بقايا كائنات حيّة. تُعتَبَر الوقود الأحفورية موارد غير متجدّدة، متسبّبة في التلوّث ومنتجة للغازات الدفيئة (غازات الإحتباس الحراري).



## السِّير الذاتية للمؤلفين

الاتحاد الوطني لعمال المعادن في جنوب أفريقيا (NUMSA): هو أكبر نقابة عمالية لعمال المعادن في جنوب أفريقيا بعضوية وصلت إلى 339567. وكانت عضوا نشطا في مؤتمر نقابات عمال جنوب أفريقيا (كوساتو)، وهو أكبر اتحاد نقابات عمال في جنوب أفريقيا، قبل طردها في في تشرين الثاني/ نوفمبر 2014 لقرارها بعدم دعم المؤتمر الوطني الأفريقي (ANC) في الانتخابات العامة. لعب الاتحاد دورا هاما في النضال ضد التمييز العنصري ويتحدى السياسات النيو- ليبرالية للحكومة في جنوب أفريقيا.

**ألبرتو أكوستا:** خبير اقتصادي اكوادوري يعمل لدى كلية أمريكا اللاتينية للعلوم الاجتماعية في كيتو، الإكوادور. عمل وزيرا للطاقة والمناجم في عام 2007 وكان رئيسا سابقا للجمعية التأسيسية المسؤولة عن وضع الدستور (2007-2008). لعب أكوستا دورا رئيسيا في اقتراح مبادرة «ياسوني-إي تي تي» التي تهدف إلى ترك النفط في حديقة ياسوني الوطنية في الأرض.

**أوريليان برنييه:** كاتب وناشط فرنسي يتعاون مع صحيفة لوموند ديبلوماتيك، ومؤلف للعديد من الكتب، منها، «المناخ، رهين التمويل» (2008)، «كيف قتلت العولمة البيئة» (2008) و«اليسار الراديكالي ومحرماته»، (2014).

**إيفو موراليس:** رئيس بوليفيا منذ عام 2006. يُعتَبَر أول رئيس للبلاد من السكان الأصليين. ركزت إدارته على تنفيذ السياسات اليسارية والحد من الفقر، ومكافحة نفوذ الولايات المتحدة والشركات المتعددة الجنسيات في دولة بوليفيا المتعددة القوميات.

**بابلو سولون:** المدير التنفيذي لمنظمة التركيز على جنوب الكرة الأرضية. وكان سابقا سفير دولة بوليفيا المتعددة القوميات لدى الأمم المتحدة، وساعد في تنظيم مؤتمر شعوب العالم بشأن تغير المناخ في كوتشابامبا في عام 2010.

**باتريك بوند:** اقتصادي سياسي مقره في جنوب أفريقيا ركّز عمله على المجتمعات الحضرية ومع حركات العدالة العالمية. وهو يعلم الاقتصاد السياسي والسياسة البيئية الاجتماعية، ويدير مركز المجتمع المدني في جامعة كوازولو ناتال في جنوب أفريقيا، وكان جزءا من مشكلي مجموعة دوربان للعدالة المناخية.

**بيبا راندا:** صحفية فلبينية ومراسلة الوسائط المتعددة لرابلر التي تقوم بتغطية البيئة والزراعة والتراث. تخرجت من جامعة أتينيو دي مانيبلا وهي أيضا مؤلفة كتب للأطفال.

**جواد م:** ناشط مغربي وعضو في أتاك / لجنة الغاء ديون العالم الثالث CADTM المغرب، وهي حركة للتعليم والعمل الشعبي، تنظم الحملات ضد العولمة الرأسمالية وهيمنة المؤسسات المالية الدولية والقوى الكبرى. وهو أيضا عضو في جمعية لعقد عالمي للماء ACME.

**حمزة حموشان:** كاتب جزائري وناشط مقره في المملكة المتحدة. وهو من مؤسسي حملة التضامن الجزائرية، ويعمل على قضايا العدالة البيئية وديمقراطية الطاقة في شمال أفريقيا. وقد نُشرت أعماله في صحيفة الغارديان، وهافينغتون بوست، وجدلية ومجلة «أوبن ديموكراسي».

**خديجة شريف:** محققة صحفية من جنوب أفريقيا، وباحثة زائرة في مركز المجتمع المدني وباحثة مشاركة في شبكة العدالة الضريبية. وقد ظهرت كتاباتها في منشورات مثل مجلة فوربس، ذا إيكونوميست، الجزيرة، فورين بوليسي ( السياسة الخارجية)، بي بي سي، لندن ريفيو أوف بوكس.

**سونيتا نارين:** هي واحدة من دعاة حماية البيئة الرائدتين في الهند ومن الناشطين السياسيين. وهي المدير العام لمركز العلوم والبيئة ونشر مجلة «داون تو إيرث». في عام 1991 شاركت في تأليف الكتاب المؤثر بعنوان «ظاهرة الاحتباس الحراري في عالم غير متساو: حالة من الاستعمار البيئي».

**فاندانا شيفا:** ناشطة بيئية ومؤلفة هندية. ساعد كتابها بعنوان «البقاء على قيد الحياة (1988) بإعادة تعريف النظرة إلى نساء العالم الثالث. وهي مؤسسة حركة نافدانيا، وهي حركة تهدف إلى تعزيز ممارسة الزراعة العضوية وحرية البذور، ورفض براءات البذور للشركات الخاصة.

**ماهينور المصري:** محامية حقوق إنسان مصرية وناشطة سياسية من الإسكندرية. لعبت دورا مهما في الثورة المصرية التي بدأت في كانون الثاني/يناير 2011، وهي تدعم منذ سنوات عديدة عمال المصانع الذين يناضلون من أجل حقوقهم كما تساند المجتمعات المحلية في الخطوط الأمامية في دلتا النيل التي تواجه ارتفاع منسوب مياه البحار.

**مهدي بسكري:** صحفي جزائري يعمل في صحيفة الوطن الناطقة بالفرنسية. وهو أيضا عضو في التجمع الوطني للحريات المدنية وعضو مؤسس لحركة بركات التي تكافح من أجل الديمقراطية. وبنشط في معارضة استخراج الغاز الصخري في الجزائر.



**ميكا مينيو بالويللو:** يعمل لصالح تجمّع الفنون / البحوث / الحملات بلاتفورم في دعم مجتمعات شمال أفريقيا والحركات الاجتماعية التي تقاوم شركات النفط والغاز وتغير المناخ. وهو أيضا مؤلف مشارك في كتاب طريق النفط: رحلات من بحر قزوين إلى مدينة لندن (2012) (The Oil Road).

**والدن بيلو:** مؤلف فلبيني، وأكاديمي وناشط يخدم حاليا في الكونغرس الفلبيني كعضو في الحزب الاشتراكي الديمقراطي أكيبان. وقد كتب عددا من الكتب، بما في ذلك حروب الغذاء، و نزع العولمة والموقف الدفاعي الأخير للرأسمالية.





This document has been produced with the financial assistance of the European Union. The contents of this document are the sole responsibility of Platform London and can under no circumstances be regarded as reflecting the position of the European Union.

سيؤدي تغير المناخ إلى تدمير شمال أفريقيا. وسيموت الكثيرون كما سيضطر الملايين من البشر إلى الهجرة. الصحراء آخذة بالتوسع والمحاصيل تفشل وصيدو الأسماك يفقدون مصادر رزقهم. سيزداد عدم انتظام الأمطار وستتضاءل إمدادات المياه وستصبح العواصف أكثر كثافة. الصيف سيصبح أكثر سخونة والشتاء أكثر برودة. وسيجبر الجفاف القرويين على ترك منازلهم وستدمر الأراضي الخصبة بسبب ارتفاع مستوى مياه البحر. انخفاض إنتاج الأغذية وتقلص المياه سيهدد حتى المدن الكبرى مثل القاهرة والدار البيضاء والجزائر. وستشهد السنوات العشرين المقبلة تحولا جذريا في المنطقة.

هذا ليس عملا من أعمال الطبيعة. تغير المناخ هو بالدرجة الأول حرب - حرب يشنها الأغنياء على الطبقات العاملة، وصغار المزارعين والفقراء، إنهم هم الذين يحملون العبء نيابة عن أصحاب الامتيازات. عنف المناخ ناجم عن خيار الاستثمار في حرق الوقود الأحفوري - وهو خيار الشركات والحكومات الغربية، جنبا إلى جنب مع النخب المحلية والجيش. إنه نتيجة قرن من الرأسمالية والاستعمار. ولكن هذه القرارات يجري باستمرار إعادة صياغتها في بروكسل ودي سي، ودي، ومحليا في مصر الجديدة، ولاطوغلي والقطامية، وبن عكنون، وحيدرة والمرسى.

إذا ما تركنا الاستجابة لتغير المناخ للنخبة المفلسة يعني أننا لن نتمكن من البقاء. يجب أن يكون النضال من أجل العدالة المناخية ديمقراطيا بشدة. يجب إشراك المجتمعات المحلية الأكثر تأثرا، ويجب أن يكون موجها نحو توفير احتياجات الجميع. إنه يعني بناء مستقبل يحصل فيه كل فرد على ما يكفيه من الطاقة، والبيئة النظيفة والأمن التي تبقى للمستقبل، والتي تكون في توافق مع المطالب الثورية في السيادة الوطنية، والخبز والحرية والعدالة الاجتماعية.

وسوف يكون هذا النضال العالمي سمة القرن الحادي والعشرين.